

الكشف

عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة

الدّكتور
محمّد سالم محيسن
الأستاذ بالجامعة الإسلاميّة
بالمدينة المنوّرة
قسم الدّراسات العُليا
وعضو لجنة مُراجعة المصاحف
بالأزهر

دار الجيل
بيروت


الكشف
عن أحكام الوقف والوصل في العربية

الكشف

عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة

الدّكتور
محمّد سالم محيسن
الأستاذ بالجامعة الإسلاميّة
بالمدينة المنوّرة
قسم الدّراسات العُليا
وعضو لجنة مُراجعة المصاحف
بالأزهر

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

«وبعد»

المقدمة وتشمل:

موضوع البحث ـ أهميته ـ أهدافه ـ مصادره ـ منهجه

موضوع البحث: «الوقف والوصل في العربية»

ودراسة هذا الموضوع تعتبر من البحوث الهامة المتعلقة باللغة العربية والموضوع متشعب الجوانب بين: اللهجات، والقراءات، والشعر، والنحو، والبلاغة وتلك كلها جوانب شاقة ووعرة، إذ موضوع اللهجات لم يزل للآن طريقاً غير ممهد نظراً لأن المصنفات السابقة لم توفه حقه، وإنما هي شذرات مبعثرة بين ثنايا الكتب المتفرقة.

وعلم القراءات ميدان رحب فسيح، وبحر متلاطم الأمواج، مما جعل الكثيرين من الدارسين يتهيبون خوض غماره.

والشعر العربي مع تهافت الكثيرين على دراسته من النواحي الأدبية إلا أنه لم يجرؤ أحد على التصدي للكشف عما فيه من أنواع التغييرات المترتبة على «الوقف» وجعلها في سفر واحد بحيث يسهل الرجوع اليها عند اللزوم.

وعلماء النحو العربي وإن كانوا قد تصدوا لبيان بعض أنواع التغييرات، غير أنها متفرقة، ومبعثرة هنا وهناك.

ولا أكون مبالغاً إذا قلت: لقد ترددت كثيراً عند اختيار هذا الموضوع

لأنني كنت أعرف مسبقاً المتاعب، والمشاق التي ستواجهني، وكدت أن أعدل عنه لولا تشجيع أستاذي المربي الفاضل البروفسير الدكتور عبد المجيد عابدين.

خطة البحث وغايتها

لعل أهمية كل بحث تبرز من خلال الخطوات التي يتبعها الباحث في معالجة قضايا البحث والغاية التي يهدف إليها من بحثه:

اولاً: ـ

لقد تناولت في هذا البحث العديد من الظواهر والقضايا، وحاولت معالجتها بطريقة هادفة:

ففي التمهيد تناولت القضايا الآتية: ـ

١ ـ تعريف الوصل والوقف عند كل من القراء، والنحاة، ومصطلحات الوقف لدى كل منهما.
٢ ـ مدى اهتمام كل من القراء، والنحاة بدراسة «الوقف والوصل».
٣ ـ نشأة الخلاف بين القراء، والنحاة منذ زمن سيبويه وآثاره.
٤ ـ أقسام الوقف عند كل من النحاة والقراء.
٥ ـ تعريف الوصل، والفصل عند البلاغيين.
٦ ـ مدى اهتمام علماء البلاغة بدراسة «الفصل والوصل»

وفي الفصل الأول من الباب الأول تحدثت عن الوقف والوصل عند القراء، وبينت أن ذلك كان له ارتباط وثيق بالناحية المعنوية، فعندما يتم المعنى يكون «الوقف» وحينما لم يتم المعنى ويكون هناك ارتباط واتصال بين الجمل والكلمات يكون «الوصل» ومن ذلك اختلف العلماء فيما بينهم بالنسبة لتقسيم الوقف، وبينت كل قسم من أقسام الوقف ودعمته بالأمثلة القرآنية ثم ذكرت أن القراء كانت عندهم مقاييس أربعة اعتمدوا عليها أثناء نظرتهم وتتبعهم للوقف على كلمات مخصوصة من القرآن الكريم.

وفي الفصل الثاني من الباب الأول تحدثت عن الوقف والوصل عند النحاة وبينت أن ذلك كان متعلقاً بكيفية الوقف على أي كلمة أو وصلها بما بعدها بصرف النظر عن المعنى الذي يستفاد من الكلمة الموقوف عليها.

وقد عالجت في هذا الفصل الظواهر الآتية: ـ

ظاهرة الوقف على المتحرك الآخر، ظاهرة الوقف على هاء الضمير، ظاهرة الوقف على ما آخره تاء التأنيث، ظاهرة الوقف بتسهيل الهمز، ظاهرة الوقف على ياء المتكلم، ظاهرة الوقف بالإمالة. ظاهرة الوقف على المنون، ظاهرة الوقف على المعتل الآخر، ظاهرة الوقف على نون التوكيد، ظاهرة الوقف على ما آخره كاف الخطاب، ظاهرة زيادة هاء السكت وقفاً، ظاهرة التقاء الساكنين وقفاً

ثم عالجت الظواهر الآتية المترتبة على «الوصل».

ظاهرة الإظهار والإدغام، ظاهرة التقاء الساكنين وصلا، ظاهرة الإضافة، ظاهرة هاء الضمير، ظاهرة تخفيف الهمز وصلا، ظاهرة التغليظ والترقيق. ثم بعد ذلك تحدثت عن حكم الابتداء بما أوله ساكن، وعالجت في ذلك حكم همزة الوصل.

وفي الفصل الثالث من الباب الأول تحدثت عن التغييرات المترتبة على الوقف في الشعر العربي القديم، وقسمتها ثلاثة أقسام: ضرورات الحذف، وضرورات الزيادة، وضرورات أخرى، وقد تمثلت ضرورات الحذف فيما يلي: ـ

حذف بعض حروف الكلمة، حذف مجزوم لم، حذف الواو، حذف الياء، حذف الف المقصور غير المنون المنصوب، حذف الضمير، حذف النون، حذف الهاء.

وتتمثل ضرورات الزيادة في زيادة كل من: الياء، والألف، وما، وتتمثل الضرورات الأخرى في: إبدال حرف من حرف، إبدال الألف تاء، إبدال الألف هاء، إبدال حرف الروي الألف نوناً، إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً، إبدال الخاء حاء، إبدال حركة بحركة، فك إدغام المثلين، الحاق حرف

الترنم، إثبات صلة هاء الضمير في المرفوع والمجرور، تشديد المخفف، قصر الممدود.

وفي الفصل الأول من الباب الثاني تحدثت عن ظواهر الوقف الخاصة باللهجات العربية القديمة، مثل لهجة «تميم» و«حمير»، وطيِّئ، وأزد السراة، وأهل الحجاز، وسعد، ولخم، وربيعة، ومضر، وبكر، وهوازن، وقضاعة وبني سعد، وفزارة، وقيس... الخ.

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني تحدثت عن ظواهر «الوصل» الخاصة باللهجات العربية القديمة وكان بعضها لهجات على المستوى الصوتي مثل:

إدغام العين في الحاء، وكسر ياء المتكلم أذا أضيفت الى جمع المذكر السالم، وإبدال «هاء» هذه «ياء»، وإبدال لام التعريف ميما، وكسر لفظ «مع» الظرفية إذا وليها ساكن، وإبدال الف الاسم المقصور «واوا» وضم هاء «أيها» وتسكين ضمير النصب المتصل، وحذف الألف من لفظ «على» الجارة، وحذف بعض حروف الكلمة وتسكين المتحرك وصلا وتشديد الواو من «هو» والياء من «هي»، وقلب الف المقصور ياء وقصر الف الممدود، وحذف نون «من» الجارة وحذف نون المثنى، والفتح والإسكان في ياءات الإضافة.

وفي الفصل الثالث من الباب الثاني تحدثت عن النبر وعلاقته بالوقف في العربية ولهجاتها، وقد اعتبرت «النبر» ذا أثر واضح في كثير من التغييرات المترتبة على الوقف في العربية ولهجاتها.

وفي الفصل الأول من الباب الثالث تحدثت عن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وصلتها بالفصل والوصل، وبينت أن عبد القاهر بنى نظريته على أنه ينبغي على المتكلم، والكاتب والخطيب أن يتصور المعاني أولاً في ذهنه ثم بعد ذلك عليه أن يختار لها الألفاظ والتراكيب التي تتناسب معها بحيث تكون تلك الألفاظ وهذه التراكيب متمشية مع القواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو العربي والبلاغيون، وختمت هذا الفصل ببيان المواضع الإجمالية للفصل والوصل.

وفي الفصل الثاني من الباب الثالث تحدثت عن بلاغة القرآن الكريم

المتصلة بالفصل والوصل، ودعمت ذلك بالأسئلة التطبيقية من القرآن الكريم.

وفي الفصل الثالث من الباب الثالث تحدثت عن بلاغة القرآن الكريم المتصلة بالوقف والوصل، وقد تناولت النقاط الآتية: ـ

نبذة خاصة بفواصل القرآن الكريم، جمال الفواصل المعنوي، موسيقية الفواصل، مشكلات الفواصل، بعض المحسنات البديعية: المعنوية واللفظية.

ثانياً: ـ

أهداف الخطة: لقد حددت لبحثي أهدافاً ثلاثة وهي: الكشف عن أنواع التغييرات المترتبة على «الوقف والوصل» والكشف عن بعض خصائص العربية وسماتها البارزة، والموازنة بين جهود العلماء القدماء والمحدثين.

ثالثاً: ـ

نتائج البحث: وهي ثمرة أهدافه، وقد أجملتها في خاتمة البحث حيث تحدثت عن النتائج الكبرى التي توصلت اليها أثناء عرضي لمسائل البحث وقضاياه المتعددة.

مصادر البحث:

نظراً لأن البحث متشعب الجوانب فقد تناول موضوعاته المتفرقة الكثيرون من علماء القراءات، والنحو، والشعر، واللغة، والأدب، والتفسير وغير ذلك من شتى المصنفات التي لها صلة بالموضوع سواء كانت قديمة أو حديثة، ولقد عانيت في جمع مادة البحث الكثير من المشقة، فكثيراً ما كنت أخرج من الكتاب الضخم ببضع كلمات، وبخاصة فيما يتعلق باللهجات، إذ ليس لها كتاب مسطور، وإنما هي شذرات مبعثرة في المصنفات. فكنت كمن يصطاد اللآلئ من قيعان البحار، ومع أنه ظهرت بعض المصنفات حول

«اللهجات» إلا أنها لم تعالج الموضوع الذي نحن بصدده إلا في القليل النادر.

منهج البحث:

أما عن المنهج الذي انتهجته في هذا البحث فهو منهج وصفي تفسيري، ومعنى ذلك أنني لم أقف عند التقرير، وأكتف بتسجيل الظاهرة، سواء كانت في اللهجات أو في التغييرات المترتبة على «الوقف والوصل» وإنما كنت أتعدى ذلك محاولاً تفسيرها، وتعليلها، وتحليلها. وقد أدت طبيعته أن يكون في ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة مع وضع فهرس تحليلي لموضوع البحث الى جانب الفهرس الإجمالي، فكان بمثابة تلخيص دقيق لمضمون البحث.

الباب الأول

الوقف والوصل عند القراء، والنحاة والشعراء، وهو في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الوقف والوصل عند القراء
الفصل الثاني : الوقف والوصل عند النحاة
الفصل الثالث : الوقف والوصل في الشعر العربي القديم

الباب الثاني

الوقف والوصل في اللهجات العربية القديمة، وهو في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : بعض ظواهر «الوقف» الخاصة باللهجات العربية القديمة.
الفصل الثاني : بعض ظواهر «الوصل» الخاصة باللهجات العربية القديمة.
الفصل الثالث : النبر وعلاقته بالوقف في العربية ولهجاتها.

الباب الثالث

الفصل والوصل في البلاغة العربية، وهو في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وصلتها بالفصل والوصل

الفصل الثاني : بلاغة القرآن الكريم المتصلة بالفصل والوصل

الفصل الثالث : بلاغة القرآن الكريم المتصلة بالوقف والوصل

تمهيد

سأتناول في هذا التمهيد الحديث عن عدة نقاط متصلة بموضوح البحث لعلها تلقي الضوء على أهم قضايا البحث المختلفة وتتمثل هذه النقاط فيما يلي: -

١ - تعريف الوصل والفصل عند كل من القراء والنحاة، ومصطلحات الوقف لدى كل منهما.
٢ - مدى اهتمام كل من القراء والنحاة بدراسة «الوقف والوصل».
٣ - نشأة الخلاف بين القراء والنحاة منذ زمن سيبويه وآثاره.
٤ - أقسام الوقف عند كل من النحاة والقراء.
٥ - تعريف الوصل والفصل عند البلاغيين.
٦ - مدى اهتمام علماء البلاغة بدراسة «الفصل والوصل».

وسأتناول الحديث عن هذه النقاط حسب ترتيبها:

أولاً: تعريف «الوصل والوقف» عند كل من القراء والنحاة.

الوصل لغة ضد الوقف، والمراد به وصل الكلام بعضه ببعض سواء كان في نظم، أو نثر أو في القرآن الكريم.

وقيل: الوصل من وصلك الشيء بالشيء نحو الحبل وغيره، يقال وصلته أصله وصلاً، ثم كثر ذلك حتى قالوا: وصلت ذا قرابتي بمالي[١].

(١) انظر: الجمهرة في اللغة لابن دريد جـ٣ ص٨٨ ط. القاهرة

تعريف الوقف عند القراء مرتباً ترتيباً زمنياً:

ان القراء مع ان تاريخهم يرجع الى وقت بعيد منذ فجر الاسلام ومع انهم كانوا مهتمين منذ وقت مبكر بالدراسات القرآنية، فانه يبدو ان مصنفاتهم في هذا الميدان قد عدا عليها الزمن، وان أول مصنف وصل الينا فيما أعلم هو كتاب «ايضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري ت ٣٢٨ هـ[١] ومع ان هذا الكتاب يعتبر من المصنفات القيمة في بابه فان «ابن الانباري» رغم تقسيمه للوقف، وتتبع كلمات القرآن بالاستقراء الكافي، والوقوف أمام كل جملة مناقشاً ومحللاً لم يتعرض لتعريف «الوقف». وليس معنى هذا أن «ابن الانباري» وهو العالم النحوي اللغوي القارئ كان يغيب عن ذهنه تعريف «الوقف» بل يخيل إليَّ أنه كان ماثلاً أمامه وفي ذهنه، والدليل على ذلك ما يفهم من كلامه خلال الحديث عن أقسام «الوقف» في كتابه.

اذا فيمكنني القول بان تعريف الوقف لدى «ابن الانباري» يعتبر تعريفاً ضِمْنِيًّا، ان لم يكن نَصِّيًّا.

بعد ذلك ننتقل من «ابن الانباري» الى «شهاب الدين القسطلاني» ت ٩٢٣ هـ لنقف على تعريفه للوقف فنجده يقول:

«الوقف قطع النطق عن آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأن لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها»[٢] أ هـ.

وبإمعان النظر في تعريف «القسطلاني» نجده تعريفاً «جامعاً غير مانع». أما كونه جامعاً فلأنه يشمل جميع أنواع الوقف:

---

(١) طبع كتاب ابن الانباري في دمشق عام ١٩٧١ م.

(٢) انظر لطائف الاشارات للقسطلاني جـ١ ص ٢٤٨ ط. القاهرة - ١٩٧٢م.

الاختياري[1] والاختباري[2] والاضطراري[3] والانتظاري[4] وأما كونه غير مانع فلأنه أدخل كلا من السكت[5] والقطع[6]. بعد ذلك ننتقل من «القسطلاني» الى «احمد بن محمد بن عبد الكريم الاشموني» أحد رجال القرن الحادي عشر[7] لننظر في تعريفه للوقف فنجده يقول: «الوقف لغة الكف عن الفعل والقول، واصطلاحاً قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها[8] أ. هـ.

ونحن اذا نظرنا الى «الاشموني» نجده متردداً في تعريفه حيث ذكر له تعريفين، وكلا التعريفين يعتبر ناقصاً، فقوله: «قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما» لم يبين هل هذا الوقف يكون بتنفس أو بدون تنفس؟ اذ الوقف ينبغي أن يكون بتنفس لفترة وجيزة، وأما قوله: «أو هو قطع الكلمة عما بعدها» فهذا التعريف أيضاً يعتبر ناقصاً لأنه يشمل كلا من الوقف، والقطع، اذ الفارق بينهما ان الوقف يكون مع نية استئناف القراءة، والقطع يكون مع عدم نية استئناف القراءة.

بعد «الاشموني» ننتقل الى «محمد مكي نصر» وهو من العلماء المحدثين، ولقد حاولت في شتى كتب التراجم لأقف على ترجمته ولكن دون جدوى قال «محمد مكي نصر»:

«الوقف معناه لغة الحبس. يقال وقفت الدابة، وأوقفتها اذا حبستها من

---

(١) الوقف الاختياري هو الذي يقصده القارئ عادة بدون اضطرار ولا انتظار مع نية استئناف القراءة وهو المقصود عادة عند القراء.

(٢) الوقف الاختباري هو الذي يقصد به اختبار القارئ لمعرفة مدى علمه والمامه بالمقطوع والموصول والتاءات الخ.

(٣) الوقف الاضطراري: هو الذي يقف فيه القارئ بسبب عذر طارئ مثل السعال او العطاس...

(٤) الوقف الانتظاري: هو الذي يحدث أثناء جمع الروايات المختلفة.

(٥) السكت: هو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً بدون تنفس مع نية استئناف القراءة.

(٦) القطع: هو قطع الصوت عن القراءة مع التنفس وعدم نية استئناف القراءة.

(٧) الاشموني هذا غير الاشموني شارح ألفية ابن مالك فذاك اسمه: «علي بن محمد بن عيسى بن محمد الاشموني» ت ٩١٨ هـ.

(٨) انظر: منار الهدى للاشموني ص ٦ ط. القاهرة ١٩٣٤ م.

المشي، واصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة[1] ا. هـ

وهذا التعريف مع كونه أشمل من التعاريف السابقة الا أني آخذ عليه بعض الشيء وهو انه عندما قال «زمنا» أجمل ولم يبين هل الزمن يكون يسيراً، أو طويلاً، علماً بأن المراد هو الزمن اليسير، وقد وافق «محمد مكي نصر» في تعريفه «الشيخ محمود خليل الحصري» شيخ المقارئ في العصر الحاضر[2].

أما الكثيرون من العلماء المحدثين فانهم يعرفون الوقف تعريفاً جامعاً شاملاً حيث يقولون «الوقف: هو قطع الصوت عن القراءة زمناً يسيراً بتنفس مع نية استئناف القراءة[3] ا. هـ

ولعل السبب في أن تعريف المحدثين كان أشمل من تعريف المتقدمين، يرجع الى أن المتأخر في الغالب يستفيد من تقصير المتقدم.

وتلك هي النتيجة الصحيحة للاستفادة من التطور الزمني. وبعد أن انتهينا من تعريف الوقف عند القراء ننتقل الى تعريفه عند النحاة.

تعريف الوقف عند النحاة حسب الترتيب الزمني

اذا ما نظرنا الى مصنفات النحويين التي وقفت عليها ـ قبل أن تظهر كتب الشروح ـ ابتداء من «سيبويه» ت ١٨٠ هـ ـ حتى «ابن يعيش» ت ٦٤٣ هـ. نجد مصنفاتهم مجردة من التعريفات الصريحة، الا أن القارئ لكل من كتاب «سيبويه» والمقتضب «للمبرد» ت ٢٨٥ هـ والجمل «للزجاج» ت ٣١١ هـ والمفصل «للزمخشري» ت ٥٣٨هـ يجدها جميعاً متضمنة لتعريف

(١) نهاية القول المفيد في علم التجويد: محمد مكي نصر ص ١٥٣ ط. القاهرة.
(٢) انظر: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء للشيخ محمود الحصري ص ١٨٨ القاهرة.
(٣) انظر: البرهان في تجويد القرآن للشيخ محمد الصادق قمحاوي ص ٦٣ ط القاهرة ١٩٦٣، وكيف يتلى القرآن للشيخ عامر السيد عثمان ص ٦٥ ط القاهرة ١٩٦٩م.
واحكام قراءة القرآن للشيخ الحصري ص ٢٤٦ ط القاهرة.
والرائد في تجويد القرآن لمحمد سالم محيسن ص ٢٤ ط الخرطوم ١٩٧٥م

«الوقف» تعريفاً ضمنياً، حيث ان أصحاب هذه المصنفات تكلموا عن أنواع التغييرات المترتبة على الوقف، فهذا يدل على أنهم كانوا متصوِّرين لحقيقة الوقف.

ولعل السبب في ان الكثيرين من العلماء الاوائل كانوا لا يهتمون بمثل هذه التعريفات هو تخيلهم ان تلك المسائل من الأمور البديهية التي لا داعي للاهتمام بها.

ويلاحظ ان الكثير من التعريفات والتقسيمات لم تظهر الا في عصر متأخر ولعلها كانت عندما ظهرت كتب الشروح والحواشي، حين اهتم العلماء بعد ذلك بالتعريفات والتقسيمات... الخ.

وأول عالم نحوي وقفت على تعريفه للوقف هو «أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري» ت ٥٣٨ هـ ولنستمع اليه وهو يقول: «الوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف، والحركات، وهو ما يشترك فيه الاسم، والفعل، والحرف»(١) ا. هـ

ونحن اذا ما نظرنا الى تعريف «الزمخشري» نجده لم يبين المراد من الوقف، الا ان القارئ لكلامه بعد ذلك يفهم منه أنه يريد «الوقف الاختياري» ويجدر بي أن أبين هنا انه ينبغي أن أفرق بين نظرة كل من: القراء، والنحاة «للوقف الاختياري» الذي هو محور البحث: ـ

فالقراء يقسمونه الى عدة أقسام سيأتي ذكرها، منها المستحب، والقبيح، والواجب، والجائز، والممتنع، والحرام، كل ذلك وفقاً للمعنى الذي تؤديه الجملة التي يريد القارئ أن يقف عليها.

أما النحاة فانهم يجوزون الوقف على الكلمة المفردة سواء كانت اسماً، أو فعلاً أو حرفاً.

اذا فالقراء يأخذون في اعتبارهم الناحية المعنوية، اما النحاة فهم لا

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٦٦ ط. القاهرة.

يلاحظون ذلك بل ينظرون الى الوقف من زاوية انه لمجرد الاستراحة عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات.

ولننتقل من «الزمخشري» إلى «رضي الدين الاستراباذي» ت ٦٨٦هـ لنتعرف على تعريفه للوقف فنجده يقول:

«الوقف قطع الكلمة عما بعدها، أي أن نسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلمة سواء كان بعدها كلمة، أو كانت آخر الكلام[1] ا. هـ

ونحن اذا ما نظرنا الى تعريف «الرضي» نجده يعرف الوقف «الاختياري» الا أنه أطلق السكت ولم يبين المراد منه هل يكون مع التنفس، أو بدون تنفس، كما انه أدخل القطع مع الوقف عندما قال: «سواء كان بعدها كلمة، أو كانت آخر الكلام».

من هذا نتبين أن تعريف الرضي فيه شيء من العموم، وينقصه تحديد المراد. بعد ذلك ننتقل الى «أبي زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكودي» ت ٨٠٧ هـ

ولنستمع اليه وهو يقول: «الوقف لغة الحبس، والمراد به قطع النطق عند آخر الحركة»[2] ويوافق «المكودي» في تعريفه كل من: «خالد بن عبدالله الأزهري» ت ٩٠٥ هـ[3] «وعلي بن محمد بن عيسى الاشموني» ت ٩١٨ هـ[4] وبعض العلماء المحدثين مثل «محمد عبد العزيز النجار»، و«عبد العزيز حسن»[5].

وهذا التعريف وان اشترك فيه الكثيرون من العلماء يؤخذ عليه شيء من

(١) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٧١ ط القاهرة.
(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية ص١٨٨ ط القاهرة ١٣٢٨ هـ
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري جـ٢ ص ٣٤١ ط القاهرة ١٣٥٨هـ
(٤) انظر: شرح الاشموني على الالفية جـ٣ ص٧٤٧ ط القاهرة
(٥) انظر: شرح منار السالك الى أوضح المسالك جـ٢ ص ٤١١ ط القاهرة

التقصير، وهو عدم بيان هل قطع النطق يكون بتنفس أو بدون تنفس اذ يشترط في الوقف أن يكون بتنفس.

وبعد ان انتهينا من تعريف النحاة «للوقف» ابتداء من «سيبويه» حتى العصر الحديث ننتقل للحديث عن علامات الوقف عند كل من النحاة والقراء.

اصطلاح علامات «الوقف» عند كل من النحاة والقراء.

بعد ان انتهينا من تعريف «الوقف» عند كل من النحاة والقراء» نريد ان نبين هل امتدت جهودهما إلى وضع «اصطلاحات» أي علامات خطية تكون بمثابة الاشارة والرموز للوقف أو لا؟

والواقع ان علماء النحو لم يثبت عنهم - فيما توصلت اليه - انهم تعرضوا لبحث هذه المسألة، ولعل السبب في ذلك يرجع الى ما يلي: -

أولاً: ليس أمام النحاة نص واحد معين حتى يتسنى لهم وضع مثل هذه الاصطلاحات.

ثانياً: اكتفى النحاة ببيان مواضع «الوقف» وتركوا القضية لمهارة المتكلم، أو الخطيب. أما القرآن الكريم فعندما كتب بين يدي الرسول ﷺ كان مجرداً من أي شيء حتى من النقط والشكل.

وعندما كتب للمرة الثانية في عهد «سيدنا عثمان بن عفان» نجده قد أخذ الطابع الذي كتب عليه بين يدي الرسول عليه الصلاة والسلام، وظل الأمر على ذلك فترة زمنية، لأن المسلمين كانوا يقفون بشدة أمام كل أمر مستحدث يتصل بالقرآن الكريم.

ثم استحدث بعد ذلك كل من النقط والشكل بنوعيه في القرآن الكريم ومع ذلك لم يحدثنا التاريخ أن العلماء - وبخاصة علماء القراءات - تصدوا في القرن الأول الى ابتكار علامات للوقف والوصل، ولعل السبب في ذلك يرجع الى ان المشتغلين «بالقرآن الكريم» في تلك الحقبة الزمنية كان لديهم من

العلم والمعرفة باللغة العربية، وأسرارها ما جعلهم لا يفكرون في ابتكار هذه الاصطلاحات لأن كل امر مبتكر يكون عادة وليد الحاجة والضرورة، ولكن لما ضعفت الهمم وتفشى اللحن وقصر الكثيرون من حفظة «القرآن الكريم» في تلقي العلوم العربية الشرعية التي بموجبها يتسنى للانسان معرفة «الوقف» في القرآن الكريم فكر العلماء في وضع علامات خطية في المصاحف للوقف كي يهتدي بها القارئ الى المواضع التي يقف عندها وتكون بمثابة الاشارات الضوئية التي توضع في الطرقات العامة للمرور، ولكن متى وضعت هذه العلامات؟

هذا ما أهمله التاريخ، ولعلها كانت في القرن الثاني الهجري والدليل على ذلك ما ورد عن الامام «أبي يوسف» ت ١٨٩ هـ صاحب أبي حنيفة الانكار على هذه الوقوف وقوله: «ان تَسْمِيَة الوقف بالتام، والحسن، والقبيح بدعة»[١].

فهذا النص ـ وان لم يكن صريحاً في انكار «أبي يوسف» على علامات الوقف ـ كان انكاراً على نفس الوقف، أقول: لعل العلماء عندما توصلوا الى تقسيم الوقف الى هذه الأقسام وضعوا العلامات التي بها يتميز كل وقف على حدة.

بقي بعد ذلك سؤال أخير وهو ما هذه العلامات؟

والجواب على ذلك ان العلامات كانت في بادئ الأمر هكذا:

م ـ علامة على الوقف اللازم.
ط ـ علامة على الوقف المطلق
ج ـ علامة على الوقف الجائز
ز ـ علامة على الوقف المجوز
ص ـ علامة على الوقف المرخص
لا ـ علامة على ما لا يجوز الوقف عليه[٢]

(١) انظر: منار الهدى للاشموني ص ٤ ط القاهرة
(٢) انظر: تفسير النيسابوري جـ ١ ص ٣٥ ط القاهرة

ولما شكلت لجنة للاشراف على طبع المصحف وتصحيحه تحت اشراف مشيخة الأزهر عام ١٩٢٣ م اصطلحت على العلامات الآتية: ـ

م ـ علامة على الوقف اللازم
قلى ـ علامة على الوقف الكافي، وهي اشارة الى أن الوقف أولى
صلى ـ علامة على الوقف الحسن، وهي اشارة الى ان الوصل أولى
ج ـ علامة على الوقف الجائز، وهي اشارة الى ان الوقف والوصل سواء
∴ ∴ علامة على الوقف المتعانق بمعنى اذا وقف على أحدهما فلا يوقف على الآخر.
لا ـ علامة على الممتنع[1]

وظل العمل بهذه العلامات الى الوقت الحاضر.

وهذه العلامات تختلف من حيث مدلولها عن العلامات التي سيأتي الحديث عنها، والتي يعرف بها كل من السكون المحض، والروم، والاشمام، فهذه تدل على مراتب وأنواع الوقف، وتلك ترشد الى الكيفية التي ينطق بها الانسان حالة الوقف على الكلمة.

ثانياً: مدى اهتمام كل فريق من القراء والنحاة بدراسة «الوقف والوصل»

أ ـ لقد بدأ اهتمام قراء «القرآن الكريم» بالوقف والوصل منذ فجر الاسلام بل في المدرسة الاولى التي تتلمذ فيها الصحابة على النبي «ﷺ» حيث كان الرسول عليه الصلاة والسلام يتعمد الوقف على مواضع مخصوصة من القرآن. وهذا ما سماه العلماء فيما بعد بوقف السنة[2]. يقول «عبدالله بن عمر» ٧٣ هـ: «لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا ليُؤتى الايمان قبل

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ص ١٢٧ ط دمشق ١٩٥٨ م. وارشاد الطالبين الى ضبط الكتاب المبين لمحمد سالم محيسن ص ٤٨ ط القاهرة ١٩٦٠م.
(٢) انظر: منار الهدى في الوقف والابتدا للأشموني ص ٦ ط القاهرة.

القرآن، وتنزل السورة على «محمد» ﷺ فنتعلم حلالها، وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم»[١].

فهذا الحديث يستفاد منه ان صحابة رسول الله ﷺ كانوا يهتمون بمعرفة الوقف كاهتمامهم بمعرفة معاني «القرآن الكريم» والوقوف على حلاله وحرامه.

ولقد سئل الامام «علي بن أبي طالب» ت ٤٠ هـ عن معنى قوله تعالى: ﴿ورَتِّلِ القرآن تَرْتِيلاً﴾[٢] فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[٣].

فهذا النص ان دلّ على شيء فانما يدل على مدى اهتمام صحابة رسول الله ﷺ بقضية «الوقف والوصل» في «القرآن الكريم».

من أجل ذلك اهتم القراء بعد ذلك بتعلم الوقف والاعتناء به، ولنستمع الى الامام السيوطي ت ٩١١ هـ وهو يقول في هذا المعنى: «وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح «كأبي جعفر يزيد بن القعقاع» ت ١٣٢ هـ أحد أعيان التابعين والقراء المشهورين، وصاحبه الامام «نافع» ت ١٦٩ هـ

و«أبي عمرو بن العلاء» ت ١٥٤ هـ و«يعقوب الحضرمي» ت ٢٠٥ هـ و«عاصم بن أبي النجود» ت ١٢٧ هـ وغيرهم من الأئمة[٤]

مما تقدم يمكنني أن أقرر أن علماء «القرآن الكريم» هم أول من لفت الأنظار الى معرفة «الوقف والوصل» إذ كان ذلك في الصدر الأول، وفي حياة الرسول ﷺ.

ومما يدل على مدى اهتمام القراء بالوقف والوصل قول امام القراءات في عصره «ابن مجاهد البغدادي» ت ٣٢٤ هـ: «لا يقوم بالتمام في الوقف الا

---

(١) انظر: الاتقان في علوم القرآن للسيوطي جـ ١ ص ٨٣ ط القاهرة ١٩٥١ م.
(٢) سورة المزمل، آية ٤.
(٣) انظر: الاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٨٣.
(٤) انظر: المصدر السابق وهو الاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٨٣.

نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، والقصص وتخليص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[1].

ونحن اذا أمعنا النظر في كلام «ابن مجاهد» نجده يحث على تعلم العديد من العلوم العربية والشرعية كي يستعين بها القارئ على معرفة الوقوف في «القرآن الكريم» لأنه تترتب عليها أمور هامة، من ذلك ان من لم يقبل شهادة القاذف وان تاب فانه يوجب الوقف على قوله تعالى: ﴿**ولا تَقْبَلُوا لَهُمْ شهادَةً أبداً**﴾[2] فان كلمة «أبداً» تفيد التأبيد مدى الحياة سواء تاب القاذف أو لم يتب، ولا يوفق لفهم هذا المعنى إلاّ من وقف على مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه الاسلامي[3].

ومع أن علماء «القرآن» هم أول من لفت الأنظار الى معرفة «الوقف والوصل» الا أنه بالتأمل نجد ان علم النحو وعلم القراءات لم يكونا منفصلين خلال القرن الأول ونصف الثاني. فمنذ فجر الاسلام والعلم وحدة متماسكة يصعب على المرء أن يميز العلماء من بعضهم ويقول هذا قارئ، وهذا نحوي الخ، وظل الأمر على ذلك فترة من الزمن الى أن انفصل واستقل علم النحو عن علم القراءات. ومن يمعن النظر في نشأة النحو العربي يمكنه أن يحكم بأن ذلك كان مرتبطاً ارتباطاً بالقرآن الكريم، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الرواد الأوائل من العلماء المسلمين يفكرون في وضع اللبنة الأولى في صرح علم «النحو» اللحن في «القرآن الكريم».

فقد ورد أن الامام «علي بن أبي طالب» ت ٤٠ هـ سمع أعرابياً يقرأ قول الله تعالى ﴿**لا يَأْكُلُهُ إلاّ الخاطِئُون**﴾[4] قائلاً: «لا يأكله إلا الخاطئين» فأشار بوضع النحو.

---

(١) انظر: الاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٨٧ ط القاهرة ١٩٥١

(٢) سورة النور آية ٤.

(٣) انظر: الاتقان جـ ١ ص ٨٧

(٤) سورة الحاقة آية ٣٧

والذي يقرأ مصنفات المؤرخين يمكنه أن يحكم بأن اللحن بدأ يتسرب الى الأمة الاسلامية منذ عصر الرسول ﷺ[١]

ولكن لم يكن اللحن منذ بدايته ظاهرة عامة تتسرب إلى كل طبقة وتمتد الى ألسنة الخاص والعام، بل كان محصوراً في فئة قليلة هي فئة الموالي والعبيد الذين دخلوا في الاسلام، فكان من الطبيعي أن تنحرف ألسنتهم عن جادة الصواب في بعض مواقف الكلام. وفي هذا المقام وردت عدة روايات تسجل ظاهرة اللحن ليس هذا مجال تفصيلها، لأن ذلك يعتبر خروجاً عن الموضوع.

وظل أمر اللحن يتفشى في الكلام العادي الى أن وصل الى «القرآن الكريم»[٢] عند ذلك فكر المسلمون في وضع الأسس، والقواعد التي يحفظ الناس بها كلامهم من الوقوع في الخطأ واللحن في كتاب الله تعالى، فكان فقط الإعراب الذي اقترحه «أبو الأسود الدؤلي» ت ٦٩ هـ للقرآن الكريم ونحن اذا ما وضعنا بين أيدينا كتب الرواة والمؤرخين لنصل من خلالها الى حقيقة نشأة النحو، وعلى يد مَنْ من العلماء نشأ نجد في ذلك اضطراباً شديداً[٣].

ثم أخذت الحركة النحوية تنمو على يد تلاميذ «أبي الأسود» ومن جاءوا من بعده أمثال: «نصر بن عاصم» ت ٨٩ هـ «وعبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي» ت ١١٧ هـ و«عيسى بن عمر» ت ١٤٩ هـ وبعد «عيسى بن عمر» تسلم الراية من بعده تليمذه «الخليل بن أحمد» ت ١٧٠ هـ الذي سلمها بدوره الى تلميذه «سيبويه» ت ١٨٠ هـ وبجهود «سيبويه» اكتملت مدرسة البصرة، وبدأت تظهر معالمها، وتَستَقِرُّ قواعدُها.

(١) انظر: اللغة والنحو لأستاذي الدكتور حسن عون ص١٦٣ فما بعدها ط الاسكندرية ١٩٥٢ م.

(٢) انظر: نزهة الألباء لابن الأنباري ص٨ فما بعدها ط القاهرة.

(٣) انظر: نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤.
انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٣ ط القاهرة ١٩٥٤ م.
انظر: نزهة الألباء ص ١٠ ط القاهرة

وبمقدار ما كان لـ«سيبويه» من الفضل في نمو الحركة النحوية، وازدهارها كان له الأثر الواضح في انفصال علم النحو واستقلاله.

وبذلك يمكنني الحكم على عهد «سيبويه» بأنه كان نقطة تحول بين عهدين: عهد اتصال النحو بالقرآن، وعهد انفصال أحدهما عن الآخر.

مصنفات القراء

ومما يدل أيضاً على اهتمام القراء بقضية الوقف والوصل إفرادهم مصنفات مستقلة ضمنوها الحديث عن الوقف والابتداء، وسأعرض بين يدي القارئ قائمة تتضمن أشهر العلماء الذين صنفوا في الوقف والابتداء حسب تاريخ وفياتهم ليتبين من خلال ذلك المصنفات التي ترجع الى فترة عدم التمايز بين العلمين، والمصنفات التي وضعت بعد أن انفصل علم النحو عن علم القراءات، وسأبين الى جانب ذلك ما اذا كان الكتاب موجوداً أو مفقوداً، وان كان مخطوطاً سأبين مكان وجوده كلما يتسنى لي ذلك:

١ ـ كتاب الوقف والابتداء، تأليف «حمزة بن حبيب الزيات» ١٥٦ هـ[١] وحمزة أحد القراء السبعة المشهورين، وله قراءة خاصة متواترة حتى الآن، وقد انعقد الاجماع على تلقي قراءته بالقبول[٢] ويعتبر كتاب «حمزة الزيات» من المصنفات المفقودة فيما أعلم رغم بحثي في فهارس الكتب المطبوعة والمخطوطة[٣].

٢ ـ كتاب الوقف والابتداء، تأليف «خلف بن هشام البزار» ت ٢٢٩ هـ[٤]

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة.

(٢) انظر: الأعلام للزركلي جـ ٢ ص ٣٠٨ ط بيروت.

(٣) مثل: تاريخ الأدب العربي تأليف بروكلمان ط القاهرة
وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وضع د/ عزة حسن ط دمشق سنة ١٩٦٢
وكتاب الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف تأليف محمد أسعد ط بغداد ١٩٥٣ م
وكتاب جامع التصانيف الحديثة التي طبعت في البلاد الشرقية والغربية والاميركية من سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦ م. جمع الياس سركيس ط القاهرة ١٣٤٥ هـ.
وكتاب القنوع بما هو مطبوع تأليف ادورد فنديك ط القاهرة ١٣١٣ هـ.

(٤) انظر. الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة

و«خلف البزار» أحد القراء العشرة المشهورين، وله قراءة متواترة حتى الآن[1] وبالتتبع في كتب الفهارس تبينت ان كتاب «خلف البزار» من الكتب المفقودة.

٣ - كتاب الوقف تأليف «أبي جعفر محمد بن سعدان الضرير» ت ٢٣١ هـ[2]
وكان «أبو جعفر» أحد القراء بقراءة «حمزة» ثم اختار لنفسه قراءة خاصة الا انها لم تشتهر[3].
وبالبحث في كتب الفهارس العادية تبينت ان كتاب «أبي جعفر» من المصنفات المفقودة.

٤ - كتاب الوقف والابتداء، تأليف «حفص بن عمر الدوري» ت ٢٤٦ هـ[4]
والدوري امام القراء في عصره، وله قراءة متواترة حتى الآن. ويقال: انه أول من جمع القراءات[5] ويعتبر كتاب «الدوري» من المصنفات المفقودة.

٥ - كتاب الوقف والابتداء، تأليف «أبي بكر محمد بن عثمان الجعد» ت ٣٢٢ هـ[6] والجعد من علماء القراءات وله مصنف في ذلك[7] ويعتبر كتاب «الجعد» من المصنفات المفقودة أيضاً.

٦ - ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف «أبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري» ت ٣٢٨ هـ[8].
وكان «ابن الأنباري» إماماً في كثير من العلوم الشرعية والعربية حتى قيل انه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن[9]. وكتاب «ابن الانباري» فيما أعلم يعتبر من أهم المصنفات في «الوقف والابتداء» وقد طبع في دمشق عام ١٩٧١ م ويقع في جزأين.

---

(١) انظر: الاعلام للزركلي جـ ٢ ص ٣٦٠ ط بيروت.
(٢) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة.
(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ص ١١٠ ط القاهرة.
(٤) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة.
(٥) الاعلام للزركلي جـ ٢ ص ٢٩١ ط. بيروت.
(٦) الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة.
(٧) الاعلام للزركلي جـ ٧ ص ١٤٢ ط بيروت.
(٨) الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة.
(٩) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧١ ط القاهرة ١٩٥٤ م.

٧ - كتاب المكتفي في الوقف والابتداء، تأليف «ابي عمرو عثمان بن سعيد الداني» ت ٤٤٤ هـ[١] والداني يعتبر من الأئمة في علوم القرآن وهو أول من جمع القراءات السبع في كتاب واحد، وبذلك اعتبر أول من سبع السبعة، وله أكثر من مائة مصنف في علوم مختلفة[٢] وكتاب الداني توجد مخطوطته في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ٣٥٣ (٤ القراءات) ويقع في ٧٧ قطعة مقاس ٢٤ × ١٥ سم[٣]، وقد طبع كتاب الداني حديثاً بتحقيق الدكتور: شوقي ضيف.

٨ - كتاب الايضاح في الوقف والابتداء تأليف «أبي عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي» ت ٥٦٠ هـ[٤].
و«السجاوندي» من كبار الأئمة المقرئين، وله عدة مصنفات[٥]. ويوجد كتاب «السجاوندي» مخطوطاً في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٥٧٩٤) ويقع في ٩٦ قطعة مقاس ٢١ × ١٥ سم[٦].

٩ - كتاب الافتداء في معرفة الوقف والابتداء في القرآن الكريم، تأليف «أبي محمد عبدالله بن محمد النكزاوي» ت ٦٨٣ هـ[٧].
وكان «النكزاوي» من مشاهير قراء الاسكندرية، وله عدة مصنفات[٨] ويوجد كتاب «النكزاوي» في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٨٣٨٠) ويقع في ٣٦٦ قطعة مقاس ٢٠×١٥ سم[٩].

١٠ - كتاب الآلة في معرفة الوقف والامالة في القرآن الكريم، تأليف «برهان الدين ابراهيم بن موسى الكركي» ت ٨٥٣ هـ[١٠].

---

(١) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب بدمشق ص ٦٤ تأليف د/ عزة حسن ط دمشق ١٩٦٢
(٢) انظر: الاعلام للزركلي جـ ٤ ص ٣٦٧ ط بيروت.
(٣) انظر: مخطوطات دار الكتب بدمشق ص ٦٤ ط دمشق ١٩٦٧ م.
(٤) انظر: الكشاف عن مخطوطات خزائن الأوقاف ص ١٨ ط بغداد ١٩٥٣م.
(٥) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري جـ ٢ ص ٥٧ ط القاهرة
(٦) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٢٥ ط دمشق ١٩٦٢م.
(٧) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٢٢ ط دمشق ١٩٦٢م.
(٨) انظر: الاعلام للزركلي جـ ٤ ص ٢٧٠ ط بيروت.
(٩) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٢٢
(١٠) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ١٩

والكركي من علماء القراءات والعربية، وقد ولي قضاء «المحلة الكبرى» وأصله من كرك الشوبك» «بشرق الأردن» وله عدة مصنفات[1] ويوجد كتاب «الكركي» في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٤٦) ٢٧ قراءات) ويقع في ٩١ قطعة مقاس ١٧ × ٢١ سم[2].

١١ ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد، تأليف شيخ الاسلام زكريا الانصاري ت ٩٢٦ هـ[3] وزكريا الأنصاري كان حجة في كثير من العلوم الشرعية والعربية وهو من أهالي بلدة «سنبكة» بمحافظة الشرقية بمصر، وقد ولي منصب قاضي القضاة في عهد السلطان «قايتباي» عام ٩٠١هـ. وله عدة مصنفات في علوم مختلفة[4] وقد طبع كتاب الشيخ «زكريا الأنصاري».

١٢ ـ منار الهدى في الوقف والابتدا، تأليف، «أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني» أحد رجال القرن الحادي عشر[5].
والأشموني هذا غير الاشموني صاحب شرح ألفية «ابن مالك»، فذاك اسمه «علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت ٩١٨ هـ[6] وقد طبع كتاب الأشموني بالقاهرة وهو يقع في جزأين.

١٣ ـ معالم الاهتداء الى معرفة الوقف والابتداء، تأليف الشيخ محمود خليل الحصري» شيخ المقارئ المصرية في الوقت الحاضر، وقد طبع الكتاب عدة مرات، كما يوجد في غالب كتب التجويد باب خاص «بالوقف والابتداء».

بعد هذا آمل أن أكون كشفت عن مدى اهتمام القراء بموضوع «الوقف والابتداء» وبعد ذلك سأتحدث عن موقف النحاة من هذه القضية.

ب ـ أما عن مدى اهتمام النحاة بدراسة «الوقف والوصل».

---

(١) انظر: الاعلام للزركلي جـ ١ ص ٧١ ط بيروت.
(٢) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ١٩
(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٤ ط القاهرة
(٤) انظر: الاعلام للزركلي جـ ٣ ص ٨٠ ط بيروت
(٥) انظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع تأليف إدورد فنديك ص ١٢٣ القاهرة ١٨٩٦ م.
(٦) انظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ ٧ ص ٢٢٥ ط دمشق ١٩٥٩ م.

فان موقفهم يختلف عن موقف القراء، ولعل السبب في ذلك يرجع الى عدة أسباب منها ما أوضحناه فيما سبق من ان القرآن الكريم كان الاهتمام به مبكراً منذ فجر الاسلام وفي حياة الرسول ﷺ، لذلك كان الاهتمام بقضية «الوقف والوصل» لدى القراء أسبق منه عند النحاة. أما النحو فلم يكتمل نموه - فيما وصل الينا من مصنفات - الا بعد ان ألف «سيبويه» ت ١٨٠ هـ كتابه المشهور.

وليس معنى ذلك أن النحاة لم يكن عندهم اهتمام بقضية «الوقف والوصل» قبل ظهور كتاب «سيبويه» كلا، فان «سيبويه» لم يظهر إلا ضمن رجال الطبقة السابعة ضمن نحاة البصرة[1].

ولقد كان قبل «سيبويه» الكثيرون من النحاة أمثال: «عيسى بن عمر الثقفي» ت ١٤٩ هـ وهو الذي ألف كتابين في النحو قال فيهما: «الخليل بن أحمد الفراهيدي» ت ١٧٠ هـ.

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر[2]

الى غير ذلك من المدونات التي أملاها أو الفها العلماء قبل «سيبويه» الا انها لم تصل الينا حيث عدا عليها الزمن، وذهبت أدراج الرياح، ومع ذلك فمن المحتمل ان تلك المصنفات لم تخل من التعرض، والاهتمام بقضية «الوقف والوصل» كما لا يستطيع احد أن يجزم بأنها كانت خالية من التعرض لهذه القضية الهامة، ولكن نظراً لأن كتاب «سيبويه» يعتبر من امهات المصنفات التي وصلت الينا في علم النحو فان «سيبويه» قد اهتم في كتابه بهذه القضية وتحدث عنها في عدة جوانب مختلفة من حيث التغييرات التي تطرأ على الكلمة «وقفاً أو وصلاً» ثم تتابع العلماء بعد ذلك على مر العصور يبحثون تلك القضية في مصنفاتهم، ومن يطالع كتب النحاة منذ عصر «سيبويه» حتى العصر الحديث يجد ذلك واضحاً جلياً.

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٦٦ ط القاهرة ١٩٥٤ م
(٢) انظر: نزهة الالباء لابن الانباري ص ٢٢ ط القاهرة.

ثالثاً: نشأة الخلاف بين القراء والنحاة منذ زمن سيبويه وآثاره:

ان «سيبويه» عندما وضع كتابه بنى قواعده على مصدرين أساسين: ـ

الأول: كلام العرب الخلص المعتد بكلامهم سواء كان شعراً، أو نثراً.

والثاني: القرآن الكريم وبعض قراءاته.

الا ان الناظر في تلك الأسس التي بنى عليها «سيبويه» كتابه يجد ان استشهاده بالشعر العربي القديم يفوق بكثير استشهاده «بالقرآن الكريم» حيث بلغ استشهاده بالشعر كما ذكر «أبو جعفر النحاس» ت ٣٣٨ هـ (١٠٥٠) شاهداً.

على حين أن استشهاده بالقرآن الكريم لم يتجاوز (٣٧٣) وفقاً لاحصائية الاستاذ: «النجدي»، في كتابه عن «سيبويه»[١].

ونحن اذا تساءلنا هل كان هناك استقراء كامل من «سيبويه» لكلام العرب شعره ونثره عندما أراد وضع كتابه؟

فالجواب على ذلك بالنفي، لأن ذلك أمر فوق طاقته... الخ. واذا تساءلنا مرة أخرى هل كان «سيبويه» حافظاً «للقرآن الكريم» فضلاً عن قراءاته المتعددة؟

فالجواب على ذلك بالنفي أيضاً، ولقد تتبعت الكثير من الكتب التي ترجمت لسيبويه فلم أقف على ان واحداً منها نص على ان سيبويه كان حافظاً للقرآن الكريم فضلاً عن تلقي قراءاته.

أخلص من هذا الى ان سيبويه لعدم معرفته بقراءات القرآن الكريم ورواياته المتعددة وضع بعض قواعده التي جاءت متعارضة مع قراءات القرآن الكريم وبخاصة القراءات الصحيحة المتواترة.

من هنا يمكنني أن أقرر أن ذلك كان السبب في نشأة الخلاف بين القراء والنحاة وبذلك يعتبر «سيبويه» هو المسئول عن فتح هذا الباب ـ وان كان بغير

---

(١) انظر: دراسات لاسلوب القرآن للشيخ عضيمة جـ ١ ص ٥ من المقدمة ط القاهرة.

قصد ـ الذي اتسع خرقه وجر على المسلمين الكثير من الجدل والخلاف، وكان ينبغي على العلماء الذين أتوا بعد «سيبويه» الا يقعوا فيما وقع هو فيه وأن يردوا الأمور الى نصابها، لأن العربية هي التي ينبغي ان تتبع «القرآن» لأن «القرآن» تنزيل من حكيم حميد، وهو قرآن عربي غير ذي عوج، ومسموع من أفصح العرب وهو نبينا «محمد» ﷺ ومن صحابته من بعده.

ويعجبني في هذا المقام قول كل من: ـ

١ ـ الفخر الرازي: «أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين اذا وجد أحدهم بَيْتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى[(١)] ا. هـ

٢ ـ والنضر بن شميل ت ٢٠٣ هـ: أحد علماء النحو ومن رجال الطبقة السادسة أي طبقة «سيبويه»: «ان جاز ان يحتج بقول العجاج ورؤبة فهلا جاز أن يحتج بقول الحسن، وصاحبه»[(٢)] ا. هـ

بعد ذلك أعرض أمام القارئ نموذجاً للقراءات التي طعن فيها النحاة ابتداء من «سيبويه» اذ ليس المقصود هنا تَقَصّي كل القراءات التي دار حولها الجدل والخلاف، لأن ذلك يحتاج الى إفراد ببحث خاص، وانما المقصود هنا هو إعطاء صورة واضحة عن هذه القضية الهامة.

من ذلك قول الله تعالى: **﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُم كَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سواءً مَحْيَاهم وَمَمَاتُهم﴾**[(٣)]. فقد اختلف في كلمة «سواء» فقرأها كل من: «حفص، وحمزة والكسائي وخلف العاشر» بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع[(٤)].

---

(١) انظر: دراسات لاسلوب القرآن للشيخ عضيمة جـ ١ ص ٥ من المقدمة ط القاهرة.

(٢) انظر: دراسات لاسلوب القرآن للشيخ عضيمة جـ ١ ص ٢٨ المقدمة ط القاهرة.

(٣) سورة الجاثية الآية ٢١.

(٤) انظر: المهذب في القراءات العشر: محمد سالم محيسن جـ ٢ ص ٣٥٣ ط القاهرة ١٩٦٩ م

ونحن اذا ما نظرنا الى تخريج القراءتين نجد ان قراءة النصب على انها حال من الضمير في نجعلهم، ومحياهم فاعل، ومماتهم معطوف عليه.

وقراءة الرفع على أن «سواء» خبر مقدم، ومحياهم مبتدأ مؤخر ومماتهم معطوف عليه.

ومع ان القراءتين صحيحتان ولهما وجه سليم في العربية فان «سيبويه» وصف قراءة النصب بالرداءة ـ والعياذ بالله ـ ولنستمع اليه وهو يقول: «اعلم ان ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فانه رفع في المعرفة، من ذلك قوله عز وجل **﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم﴾** ونقول: مررت بعبدالله خير منه أبوه فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فانه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبدالله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة» ا. هـ[1].

ويقول في موطن آخر: «وما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح... الى أن يقول: فان تكلمت به على قبحه رفعت العدم، وان جعلته مبتدأ رفعت سواء ا. هـ[2]

من هذا يؤخذ أن «سيبويه» وصف قراءة النصب في كلمة «سواء» مرة بالرداءة وأخرى بالقبح مع انها قراءة صحيحة متواترة[3].

ويجيء بعد «سيبويه» سعيد بن مصعدة الأخفش الأوسط ت ٢١٥ هـ. أحد العلماء البصريين ومن رجال الطبقة السادسة فيقول عن قراءة «حمزة بن حبيب الزيات» ت ١٥٦ هـ بأن ذلك ليس من كلام العرب، والقراءة التي طعن فيها «الأخفش» هي كسر الياء من كلمة «مصرخي» من قوله تعالى: **﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾**[4].

(١) انظر: الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٣٣ ط القاهرة.
(٢) انظر: الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٣٢ ط القاهرة.
(٣) انظر: سيبويه والقراءات لاستاذي: الدكتور أحمد مكي الأنصاري ص ١٦ فما بعدها ط القاهرة ١٩٧٢ م.
(٤) سورة ابراهيم آية ٢٢

وتفصيل القراءات التي وردت في هذه الكلمة: أن «حمزة» قرأ بكسر الياء، وهي لغة «بني يربوع» ووجهها ان الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين وأصلها مصرخين لي، فحذفت النون للاضافة فالتقى ساكنان: ياء الاعراب وياء الاضافة، وأصل ياء الاضافة السكون، فكسرت ياء الاعراب للتخلص من الساكنين، وقرأ الباقون بفتح الياء، لأن الياء المدغم فيها وهي ياء الاضافة أصلها الفتح[1] - ومع ان قراءة «حمزة» صحيحة، ومتواترة، ولغة بعض قبائل العرب، ولها وجه في العربية الا أن «الأخفش» قال عنها: «ليس ذلك من كلام العرب».

ويأتي بعد «الأخفش» «المبرد» ت ٢٨٦ هـ فيصف قراءة الاسكان في لفظ «يؤده» باللحن[2] مع ان قراءة الاسكان صحيحة ومتواترة، وقرأ بها كل من: «أبي عمرو بن العلاء البصري» ت ١٥٤ هـ و«شعبة بن عياش» ت ١٩٣ هـ و«حمزة بن حبيب الزيات» ت ١٥٦ هـ و«أبي جعفر يزيد بن القعقاع» ت ١٣٢ هـ و«هشام بن عمار» ت ٢٤٥ هـ.

ووجه الاسكان التخفيف، ويكفي انه نزل به «القرآن الكريم» ونقلت القراءة به نقلاً متواتراً حتى وصلت الينا، ومع ذلك يصفها «المبرد» باللحن.

ويأتي بعد «المبرد» «الزجاج» ت ٣١١ هـ فيصف قراءة «أبي جعفر» بالغلط[3].

وتفصيل القول في هذه القراءة التي وصفها «الزجاج» بالغلط أن «أبا جعفر يزيد بن القعقاع» قرأ قول الله تعالى: **﴿وإذْ قُلْنَا للملائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾**[4] بضم التاء حالة الوصل، وتخريج هذه القراءة أن الضم إشباع لضم الجيم، في كلمة «اسجدوا» وهو متفق مع الناحية الصوتية، ومع أن قراءة «أبي جعفر» لها وجه في العربية، ووصلت الينا بطريق التواتر الا أن

(١) انظر: المهذب في القراءات العشر جـ ٢ ص ٦٩ ط القاهرة ١٩٦٩م.
(٢) انظر: تفسير البحر المحيط لابي حيان جـ ٢ ص ٤٩٩ ط القاهرة.
(٣) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان جـ ١ ص ١٥٢ ط القاهرة.
(٤) سورة البقرة الآية ٣٤.

«الـزجـاج» وصفهـا بـالغلط، الى غـير ذلـك من القـراءات التي لـو أردنـا استقصاءها لكان استطراداً يخرج بنا عن القصد. فان قيل ما الآثار المترتبة على هذا الخلاف؟

أقول: لقد كان لهذا الطعن في بعض قراءات القرآن الأثر السيِّئ في نفوس الكثيرين من القراء والنحاة عـلى حد سـواء فاتجهـوا الى التأليف في القراءات والدفاع عنها.

١ ـ فعلماء القراءات أخذوا يجمعون القراءات في مصنفات خاصة ويحتجون لها، فمن هؤلاء العلماء: ـ
أبـو عبيـد القـاسـم بن سـلام ت ٢٢٤ هـ وخلف بن هشـام البـزار ت ٢٢٩ هـ وأبو حاتم السجستاني ت ٢٤٨هـ[١].

الا ان مصنفـات هؤلاء لم تصـل الينـا رغم البحث عنهـا في كتب الفهارس العامة. أما أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ت ٣٨١ هـ فقد ألف كتاب المبسوط في القراءات العشر ويوجد كتابه مخطوطاً في دار الكتب الـظاهريـة بدمشق تحت رقم ٣١٥ (٢٦ القـراءات) ويقع في ١١٧ قـطعـة ١٥ سم مقاس ١٨ × ١٣،٥ سم[٢] وأبو عمرو الداني ت ٤٤٤ هـ ألف كتاب التيسير في القراءات السبع وقد طبع منذ زمن بعيد.

وجمال الدين عبد الرحمن بن أبي محمـد الصفراوي ت ٦٣٦ هـ ألف كتاب التقريب والتبيان في معرفة شواذ القرآن، وتوجد مخطوطته في دار الكتب الـظاهريـة بدمشق تحت رقم ٦٨٦٦ ويقـع في ١٥٠ قطعـة ١٩ سم مقاس ١٩/٥×١٣/٥ سم[٣].

والامام الشاطبي ت ٦٨٤ هـ نظم كتاب التيسير الداني. وتتابع العلماء على شرح منظومته حتى العصر الحاضر.

---

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ص ٥٩ ط القاهرة.
(٢) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ١٢٩ ط بدمشق ١٩٦٢ م.
(٣) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٨٥ ط دمشق ١٩٦٢ م.

ونجم الدين عبدالله بن عبد المؤمن الواسطي ت ٧٤٠ هـ ألف كتاب الكنز في القراءات العشر، وتوجد مخطوطته في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (١٢٦ قراءات) ويقع في ٢٧٠ قطعة ١٧ سم مقاس ٢٣،٥×١٤ سم[١].

وابن الجزري ت ٨٣٣ هـ ألف الكثير من كتب القراءات فيها: النشر في القراءات العشر، وتقريب النشر، ثم نظم النشر في كتابه طيبة النشر وغاية النهاية في طبقات القراء، وقد طبعت كل هذه المصنفات.

وشمس الدين عبدالله محمد بن خليل الشهير بابن القباقيبي ت ٨٤٩ هـ الف كتاب ايضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، وتوجد مخطوطته في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ٢٩٥ (٦ قراءات) ويقع في ٢١٠ قطعة ١٥ سم مقاس ١٨×١٣[٢].

وأبو حفص سراج الدين عمر زين الشهير بالنشار ت ٩٠٠ هـ الف كتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، وتوجد مخطوطته في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم٥٣٧٩ ويقع في ٢٤٧ قطعة ٢٥ سم مقاس ٢١×١٥ سم[٣].

وشهاب الدين أبو العباس أحمد القسطلاني ت ٩٢٣ هـ ألف كتاب لطائف الاشارات لفنون العبارات في القراءات الأربع عشرة، وتوجد مخطوطته تحت رقم ٣١٩ (٣٠ قراءات) في دار الكتب الظاهرية بدمشق ويقع في ٣٧٩ قطعة ٣٣ سم مقاس ٢٧×١٧ سم[٤].

ثم تتابع العلماء بعد ذلك على تصنيف كتب القراءات والاحتجاج لها مما يدل على مدى اهتمام العلماء بكل ما هو متصل بالقرآن الكريم.

---

(١) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ١٢٦ ط دمشق ١٩٦٢ م
(٢) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٧٩ ط دمشق ١٩٦٢ م
(٣) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ٨٠ ط دمشق ١٩٦٢ م
(٤) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق ص ١٢٨ ط دمشق ١٩٦٢ م

ب ـ وعلماء النحو واللغة تتمثل جهودهم في الدفاع عن القراءات بإفراد مصنفات خاصة باعراب القرآن الكريم، وتخريج قراءاته، اذكر منهم عدداً حسب تاريخ وفياتهم: ـ

أبو علي محمد بن المستنير المشهور بقطرب	ت ٢٠٦ هـ
أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي	ت ٢٣٩ هـ
أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني	ت ٢٤٨ هـ
أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب	ت ٢٩١ هـ
أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج	ت ٣١١ هـ
أبو جعفر محمد بن أحمد بن النحاس	ت ٣٣٨ هـ
أبو عبدالله حسين بن احمد بن خالويه	ت ٣٧٠ هـ
مكي بن طالب القيسي	ت٤٣٧ هـ
أبو طاهر اسماعيل بن خلف الصقلي	ت ٤٥٥ هـ
أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي	ت ٥٠٢ هـ
أبو القاسم اسماعيل بن محمد الاصفهاني	ت ٥٣٥ هـ
أبو الحسن علي بن ابراهيم الحوفي	ت ٥٦٢ هـ
أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري	ت ٥٧٧ هـ
أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري	ت ٦١٦ هـ
منتخب الدين حسين الهمداني	ت ٦٤٣ هـ
أبو اسحاق ابراهيم بن محمد السفاقي	ت ٧٤٢ هـ
أبو أحمد بن مالك بن يوسف الرعيني(١)	ت ٧٧٧ هـ

وقد طبع من هذه المصنفات كل من كتاب «الزجاج»، و«العكبري» ومعظمها يعتبر من المصنفات المفقودة رغم البحث عنها في كتب الفهارس العامة، ويوجد كتاب «أبي جعفر النحاس» مخطوطاً في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٦٦٧ ب). وتقع مصورته في ٣٤٦ لوحة، وكل لوحة ذات شطرين ٢٤ سم وهذه النسخة مصورة بالفونوسفات عن نسخة خطية يظن

(١) انظر: اعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ٣ ص١٠٩٣ ط القاهرة ١٩٦٥ م.

انها من مخطوطات القرن الثامن أو التاسع للهجرة محفوظة بالمكتبة العمومية بالآستانة تحت رقم (٢٤٥)[١]

من هذا يتبين انه كان هناك قدر مشترك من الغيرة على كتاب الله والدفاع عنه بين كل من القراء والنحاة على مر العصور والدهور.

رابعاً: أقسام الوقف عند كل من النحاة، والقراء:

أ - الوقف عند النحاة ينقسم الى خمسة أقسام:
الاختياري[٢] والاضطراري[٣] والاختباري[٤] والتذكري[٥] والترنمي[٦].

ب - ويختلف علماء القراءات في تقسيم الوقف، وهذا ملخص لما ذكره المتقدمون منهم والمتأخرون وفقاً للترتيب الزمني:
فابن الأنباري ت ٣٢٨هـ قسم الوقف الى ثلاثة أقسام: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام[٧].
وقال الزركشي ت ٧٩٤ هـ: «الوقف عند أكثر القراء ينقسم الى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك[٨]
وأنهاه بعض المتأخرين الى ثمانية أقسام:
الوقف اللازم، والوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن

---

(١) انظر: فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب المصرية من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥ م ص ٦٠ ط القاهرة ١٩٦١ م.
(٢) انظر: أسرار العربية لابن الانباري ص ٤١٢ ط دمشق ١٩٥٧ م.
والجمل للزجاجي ص ٢٩٩ ط الجزائر ١٩٢٦ وشرح الاشموني على الألفية جـ ٣ ص ٧٤٧ ط بيروت ١٩٥٥ م.
(٣) انظر: الوافي للشيخ عمارة ص ١١٣ ط القاهرة ١٩٦٠ م.
(٤) انظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٤٤٤ ط القاهرة ١٩٦٧ م
(٥)و(٦) انظر: الوافي للشيخ عمارة ص ١١٤
(٧) انظر: ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري جـ ١ ص ١٤٩ ط دمشق ١٩٧١ م.
(٨) انظر: البرهان للزركشي جـ ١ ص ٥٣٠ ط القاهرة ١٣٥٧ هـ

والوقف الصالح، والوقف الجائز، ووقف المعانقة، والوقف القبيح[1].

اما تعريف كل قسم من هذه الأقسام، والتمثيل له فسيأتي في الفصل الاول من الباب الأول ان شاء الله.

ونحن اذا أمعنا النظر في كل من التقسيمين نجد أن القراء كانوا أكثر عناية وتفريعاً لاقسام الوقف من النحاة، ولعل السبب في ذلك يرجع الى أنهم كانوا مرتبطين بالقرآن الكريم. ومما هو معلوم ان العلماء كانوا أشد اهتماماً بكل ما يتصل بكتاب الله تعالى.

كما نجد القراء لشدة عنايتهم بالقرآن الكريم ابتكروا علامات خطية توضع في المصحف لترشد القراء الى مواضع الوقف، وقد سبق الحديث عن هذه العلامات في الفقرة الأولى.

بعد هذا يمكنني أن أقول: ان منهج كل من النحاة والقراء بالنسبة لتقسيم الوقف كان منهجاً «استقرائياً» بمعنى ان النحاة تتبعوا أنواع الوقف الواردة عن العرب وانتهوا الى هذه الأقسام التي سبق ان ذكرتها، وان القراء تتبعوا أنواع الوقف في «القرآن الكريم» وانتهوا الى هذه الأقسام التي بينتها.

فان قيل: هل هناك فرق بين الاستقرائين؟

أقول: اذا ما علمنا ان علماء مناهج البحث الحديثة قسموا الاستقراء الى قسمين: تام، وناقص، وعرفوا التام بانه ما استقريت فيه جميع الجزئيات، والناقص: هو ما لم تُسْتَقْرَ فيه الجزئيات كلها[2]. أدركنا ان استقراء النحاة كان ناقصاً، وان استقراء القراء كان تاماً بمعنى ان استقراء النحاة لم يكن

---

(١) انظر: معالم الاهتداء الى معرفة الوقف والابتداء: الشيخ الحصري ص١٣ فما بعدها ط القاهرة.

(٢) انظر: مناهج البحث عند مفكري الاسلام للدكتور علي سامي النشار ص٥١ ط القاهرة ١٩٤٧ م.

شاملاً لجميع نصوص اللغة العربية لكثرة تشعبها، واستقراء القراء كان كافياً حيث شمل القرآن الكريم كله.

فان قيل: لماذا اختلف كل من الاستقراءين؟

أقول: ان النحاة لم يكن أمامهم نص واحد معين حتى يتسنى لهم الاستقراء التام، وانما كانت امامهم نصوص عدة ومختلفة بين الشعر والنثر وأيضاً فان كلام العرب موسوعة كبيرة، وليس في الامكان أن يكون هناك استقراء تام لجميع ما صدر عن العرب، أما القراء فان موقفهم يختلف عن موقف النحاة حيث انهم كانوا أمام نص واحد معين وهو «القرآن الكريم» والعقل السليم يقضي بامكان تقصي «القرآن الكريم» من أوله الى آخره.

فان قيل: لماذا تفاوت القراء فيما بينهم في تقسيم الوقف؟

أقول: ان ذلك يرجع الى ارتباط الوقف بالمعنى الذي يفهم من الجملة القرآنية، ومدى صلتها بما بعدها، وعلى ضوء ذلك قسم القراء الوقف. ومما لا شك فيه ان الانسان بطبعه كثيراً ما يختلف مع غيره في فهم جزئية من الجزئيات، فضلاً عن الجزئيات المتعددة، والمعاني المتباينة، فكانت نتيجة اختلاف القراء في فهم المعنى الذي تؤديه الجملة القرآنية تلك التقسيمات للوقف.

خامساً: تعريف الوصل والفصل عند البلاغيين حسب الترتيب الزمني:

ان الحديث على هذه الفقرة لن يكون طويلاً، وذلك لأنه يكاد يجمع علماء البلاغة على تعريف واحد «للوصل والفصل» فبالتتبع لمصنفات البلاغة قديمها وحديثها وجدتها جميعاً تعرف «الوصل» بأنه عطف الجمل على بعض، و«الفصل» تركه أي ترك ذلك العطف[1].

(١) انظر مثلاً: الايضاح للخطيب القزويني المطبوع بهامش شروح التلخيص جـ٣ ص٢ وشروح التلخيص لكل من: سعد الدين التفتازاني، وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي جـ٣ ص٢ ط القاهرة ١٣٤٣ هـ.
وتهذيب الايضاح لعز الدين التنوخي جـ٣ ص ٣٤٤ ط سورية ١٩٤٩ م.

فإن قيل: ما هي العلاقة بين «الوصل والفصل» وموضوع البحث: «الوصل والوقف»؟

أقول: ان العلاقة بينهما بينة وواضحة وذلك من عدة وجوه:

أولاً: هناك قدر مشترك بينهما وهو «الوصل» أي وصل الكلام بعضه ببعض.

ثانياً: ان الوقف والوصل وبخاصة عند علماء القراءات مبنيان على الناحية المعنوية أي على المعنى الذي يستفاد من الجملة القرآنية، فحيثما يتم المعنى يكون الوقف، واذا لم يتم المعنى ولم يزل الارتباط موجوداً يمتنع الوقف ويكون الوصل من هذه الزاوية، أي بالنظر الى المعنى الذي يستفاد من الجملة القرآنية قسم علماء القراءات الوقف.

كذلك «الوصل والفصل» عند علماء البلاغة مرتبط أيضاً بالناحية المعنوية التي تكون بين الجمل، فحيثما يكون هناك ارتباط في المعنى يكون «الوصل» وعندما يتم المعنى ويكون هناك انقطاع بين الجملتين يكون «الفصل».

وبناء على ذلك وضع علماء البلاغة الضوابط التي يعرف بموجبها كل من «الوصل والفصل».

سادساً: مدى اهتمام علماء البلاغة بدراسة الفصل والوصل:

بعد ان كشفت النقاب عن اهتمام كل من القراء والنحاة بدراسة «الوقف والوصل» أريد أن أجلي موقف علماء البلاغة من قضية «الفصل والوصل» وأبين مدى اهتمامهم بدراستها فأقول:

اذا كان العلماء يعتبرون أن «عبد القاهر الجرجاني» ت ٤٧١ هـ هو أول من فتح الباب لدراسة «الفصل والوصل» عندما ألف كتابه: «دلائل الاعجاز، وأسرار البلاغة» فاني أتساءل هل كان العلماء قبل «عبد القاهر الجرجاني» في غفل عن هذا الموضوع الهام؟

ومما لا شك فيه أن الجواب على ذلك بالنفي، لأن الاهتمام بموضوع «الفصل والوصل» أقدم من ذلك بكثير، وقد مر موضوع «الفصل والوصل» حتى عبد القاهر الجرجاني بطورين مختلفين: ـ

الأول: طور الارهاصات والارشادات الى أهمية هذا الموضوع، فمن ذلك: ما يروى ان «أكثم بن صيفي ت ٩ هـ كان اذا كاتب ملوك الجاهلية يقول لكتّابه: «افصلوا بين كل معنى منقض، وصلوا اذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض»[١]

وكان «يزيد بن معاوية» ت ٦٤ هـ يقول: «اياكم أن تجعلوا الفصل وصلاً فانه أشد وأعيب من اللحن»[٢]

وقال «الاحنف بن قيس» ٧٢ هـ: «ما رأيت رجلاً تكلم فأحسن الوقف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده الا «عمرو بن العاص» ت ٥٨ هـ كان اذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام، وغاص في استخراج المعنى بألطف مخرج حتى كان يقف عند المقطع وقوفاً يحول بينه وبين تبعيته من الألفاظ[٣].

وكان «عبد الحميد الكاتب» ت ١٣٢ هـ اذا استخبر الرجل في كتابه فكتب خبرك وحالك وسلامتك فصل بين هذه الأحرف ويقول: قد استكمل كل حرف منها آلته ووقع الفعل عليه»[٤].

وورد عن «المأمون» ت ٢١٨ هـ قوله: «ان البلاغة اذا اعتزلتها المعرفة بمواضع «الفصل والوصل» كانت كاللآلئ بلا نظام»[٥]

والثاني: طور النشأة ويتمثل ذلك فيما ذكره كل من:

---

(١) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٤٠ ط القاهرة ١٩٥٢ م.
(٢) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٣٨ ط القاهرة ١٩٥٢ م.
(٣) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٤٠ ط القاهرة ١٩٥٢ م.
(٤) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٣٨ ط القاهرة ١٩٥٢م.
(٥) انظر: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٤٣٨ ط القاهرة ١٩٥٢ م.

«قدامة بن جعفر» ت ٣٣٧ هـ، و«أبو هـلال العسكري» ت ٣٩٥ هـ فقد خطا «قدامة» في كتابه «نقد النثر» خطوة جديدةوهامة بالنسبة لموضوع «الفصل والوصل» حيث ضمن كتابه ما يلي: ـ

«باب في القطع والعطف» ثم يقول فيـه: «وهو واضـح لمن أراد أن يعرفه وهو في القرآن كثير، فمما قطع الكلام فيه وأخذ في فن آخر من القول ثم عـطف عليه بتـمام القول الأول قـوله تعـالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَـاتُكُم وَبَنَاتُكُم﴾ الخ الآية[1].

ومثله ﴿حُرِّمَتْ عليكُمُ الْمَيْتَـةُ والدَّمُ﴾ الى قـولـه: ﴿فَـلاَ تَخْشَـوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾[2] ثم قطع وأخذ في كلام آخر فقال: ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم وَأَتْمَمْتُ علَيْكُم نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الاسْلاَمَ دِيناً﴾[3].

وأرى أن «قدامة» يعتبر أول من وضع اللبنة الأولى في بحث موضوع «الفصل والوصل» وان كان لم يوفه حقه ولم يضع ضوابطه.

وأما «أبو هلال العسكري» فقد كان كتابه «الصناعتين» نقطة تحول في تاريخ البلاغة العربية حيث بوَّبها تبويباً منظماً مما يدل على انه استفاد فائدة كبيرة مما كتبه السابقون حيث لمَّ شتات المسائل المتفرقة في وحدات موضوعية ولكنه مع ذلك لم يصل الى درجة الكمال، ومع ان «ابا هلال» عَقد في كتابه فصلاً خاصاً بموضوع «الفصل والوصل» الا أنه مع ذلك لم يشر الى ضابط واحد من الضوابط التي يستفاد بموجبها معرفة كل من «الفصل والوصل» بل قصر كلامه على ابراز قيمته.

---

(١) سورة النساء الآية ٢٣

(٢) سورة المائدة الآية ٣

(٣) سورة المائدة الآية ٣

الباب الأول

الوقف والوصل
عند
القراء والنحاة والشعراء

الفصل الأول

الوقف والوصل عند القراء

الوقف والوصل عند القراء مرتبطان بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، فعندما يتم المعنى عند كلمة من القرآن الكريم «يكون الوقف» وحيثما لم يتم المعنى ويكون هناك ارتباط واتصال بين الجمل والكلمات يكون «الوصل» وسبق ان ذكرت في التمهيد أقسام الوقف عند القراء وقلت: انها تصل في نهايتها الى ثمانية أقسام. وفيما يلي بيانها:

الوقف اللازم:

هو الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأوهم وصلها معنى غير المعنى المراد مثل الوقف على كلمة «أغنياء» من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الذينَ قَالُوا إنَّ الله فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِياءُ﴾[1]

فالوقف على كلمة «أغنياء» لازم لأنها لو وصلت بما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ لأوهم ذلك انه من ضمن مقول «اليهود» وهـذا باطل، لأن هذه الجملة مستأنفة مسوقة تهديداً ووعيداً لليهود على اقترافهم هذه المقالة الشنعاء، أي سنحفظ ما قالـوه في علمنا، ونكتبـه ولا نهمله، وسنجازيهم عليه يوم القيامة لا محالة.

وسمي الوقف على هذا لازماً للزومه وتحتمه وليس معنى ذلك انه لازم

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٨١.

شرعاً بحيث يعاقب الله القارئ لو ترك الوقف عليه كلا، بل المعنى انه لازم لجودة التلاوة، واحكام الاداء. فالقراءة لا تكون جيدةالصنعة محكمة النسج، بديعة النسق الا اذا روعيت فيها مثل هذه الوقوف حتى يستفيد السامع من قراءة القرآن الكريم اتم فائدة.

الوقف التام:

هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، وأكثر ما يكون هذا الوقف في رءوس الآي، وعند انتهاء القصص، ومن أمثلته الوقف على «مبين» من قول الله تعالى: ﴿**بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[1] فالوقف على هذه الكلمة «مبين» وهي رأس آية وقف «تام» لأن ما بعدها لا تعلق له بها، ولا بما قبلها، من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. أما عدم تعلقه لفظاً، فلأن الواو في الآية بعدها وهي قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ**﴾[2] للاستئناف لا للعطف ولا للحال، فالجملة بعدها مستأنفة، لا ارتباط لها بما قبلها لفظاً.

وأما عدم تعلقه معنى، فلأن الآيات السابقة تهدف الى لفت أنظار العباد وتوجيه قلوبهم الى ما نصبه الله تبارك وتعالى في كونه من آيات كمال قدرته، ودلائل حكمته مِنْ خلق السموات بغير عَمَدٍ تَرَوْنَها وإلقاء الجبال الثوابت في الأرض حتى لا تضطرب بمن عليها، ومِنْ بَثّ جميع أصناف الدواب فيها، ومن انزال الماء من السماء الى الأرض لانبات النبات الذي يسر النواظر، ويشرح الخواطر، ولذلك تحدى الله المشركين بقوله: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي ماذَا خَلَقَ الذِينَ مِنْ دُونِهِ**﴾[3] ثم تختم الآيات بالحكم على الظالمين المشركين بأنهم في بُعْدٍ عن الحق والصواب. بعد ذلك تنتقل الآيات الى قصة «لقمان» وسرد الوصايا والنصائح التي عرضها على «ابنه» وأمره بتنفيذها، فمن

---

(١) سورة لقمان الآية ١١.
(٢) سورة لقمان الآية ١٢
(٣) سورة لقمان الآية ١١.

الواضح أنه لا ارتباط في المعنى الخاص بين الآيات المتحدثة عن وصايا «لقمان» والآيات التي قبلها.

فوضح بهذا انتفاء التعلقين: اللفظي، والمعنوي، بين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ﴾[1] وبين ما قبلها، فحينئذ يكون الوقف على «مبين» تاماً كما قررنا.

والوقف الكافي:

هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها من حيث اللفظ وتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى، مثال ذلك: الوقف على «نفوسكم» من قوله تعالى: ﴿رَبُّكُم أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾[2] فالوقف على «نفوسكم» كاف لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً﴾[3] جملة مستأنفة لا موضع لها من الاعراب، وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الجملة قبلها، فانه تعالى لما أمر ببر الوالدين، والاحسان اليهما، وحذر من عقوقهما، كان لسائل أن يسأل: اذا بدرت من الانسان بادرة، أو وقعت منه نازلة فهل يكون ذلك من العقوق، فأجيب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تكونوا صالحين فانه كان للأوابين غفوراً﴾ أي ان تكونوا صادقين في البر بوالديكم، والحنو عليهما، والقيام بحقوقهما، والنأي عن عقوقهما، ثم بدرت منكم زلة في حقهما، واستغفرتم الله مما فرط منكم، فان الله تعالى يقبل توبتكم ويغفر ما بدر منكم.

وبهذا البيان يتضح ان جملة: ﴿إن تكونوا صالحين﴾ الخ مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظاً، فحينئذ يكون الوقف على «نفوسكم» «كافياً».

وسمي الوقف على ما ذكر، وأمثاله «كافياً» للاكتفاء به عما بعده واستغنائه عنه، لعدم تعلقه به من جهة اللفظ، وان تعلق به من جهة المعنى،

---

(١) سورة لقمان الاية ١٢

(٢) سورة الاسراء الآية ٢٥

(٣) سورة الاسراء الآية ٢٥

ولا يتعين الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها «كافياً» بل يجوز وصلها بما بعدها نظراً للتعليق المعنوي بينهما، وان كان الوقف عليها أولى من وصلها بما بعدها باعتبار تمام الكلام، وعدم تعلقه بما بعده لفظاً.

والوقف الحسن:

هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، ولم يتعلق تعلقاً لفظياً على الراجح، مثال ذلك:

الوقف على كلمة «برق» من قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ**﴾[1] وذلك ان الجملة التي بعدها وهي: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم**﴾ الخ مستأنفة لا موضع لها من الاعراب وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الجملة السابقة، كأن سائلاً سأل وقال: فما يصنعون اذا أصابتهم تلك الشدة؟

فأجيب بقوله تعالى: ﴿**يجعلون أصابعهم**﴾. الخ.

وسمي الوقف على هذا النوع حسناً، لأنه يحسن الوقف عليه، حيث ان الكلام يفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

الوقف الصالح:

هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقاً لفظياً على الراجح، فلا بد من ثبوت التعلق المعنوي في الوقف الصالح أيضاً، وعلى هذا يتفق الوقفان: الحسن، والصالح، في ثبوت التعلق المعنوي فيهما، ويفترقان في التعلق اللفظي، لأنه يكون منفياً في الوقف الحسن على الراجح، وثابتاً في الوقف الصالح على الراجح، مثال ذلك: الوقف على كلمة «اهبطوا» من قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَا**

(١) سورة البقرة الآية ١٩

اهْبِطُوا﴾[1] وذلك ان جملة﴿بعضُكُم لبعض عَدُوٌّ﴾ المكونة من مبتدأ وخبر فيها وجهان:

- أصحهما: انها في محل نصب على الحال من الواو في «اهبطوا».
والتقدير: اهبطوا حالة كونكم متعادين.
- والثاني: انها لا محل لها من الاعراب مستأنفة بقصد الاخبار بالعداوة، فحينئذ يكون وصل «اهبطوا» بالجملة بعدها أفضل من الوقف عليها، وان كان جائزاً.

وسمي الوقف على هذا النوع «صالحاً» لصلاحية الوقف عليه وان كان وصله أولى.

والوقف الجائز:

هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقاً لفظياً على سبيل الجواز، وبيان ذلك ان الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها اذا كان فيها الوجهان السابقان في الوقف الحسن، ولكن لم يترجح أحد الوجهين على الآخر بل كانا مُتَساوِيَين، فالوقف على هذه الكلمة يسمى «وقفا جائزاً» مثال ذلك:

الوقف على كلمة «العذاب» من قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُم سُوءَ العَذَابِ﴾[2] وذلك ان جملة «يذبحون» يحتمل فيها أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل «يسومونكم» وأن تكون استئنافية لا موضع لها من الاعراب وقعت جواباً عن سؤال نشأ من جملة «يسومونكم» كأن سائلاً قال: ما الذي ساموهم اياه:

فأجيب بقوله تعالى: «يذبحون» الخ ولا مرجح لأحد هذين الوجهين على الآخر.

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٦
(٢) سورة البقرة الآية ٤٩

وسمي الوقف على هذا النوع «جائزاً» لأن كلا من الوقف والـوصل جائز من غير ترجيح لأحدهما على الآخر.

ووقف المعانقة:

هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، لكن اذا وقف على إحداهما امتنع الوقف على الأخرى مثال ذلك:

قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ**﴾[1] فالكلمتان: «ريب» و«فيه» يصح الوقف على كل منهما، لكن اذا وقف على كلمة «ريب» امتنع الوقف على كلمة «فيه» واذا أريد الوقف على كلمة «فيه» امتنع الوقف عـلى كلمة «ريب».

وسمي الوقف على هذا النوع متعانقاً، لأن القارئ مخير بين الوقف على إحداهما، ولا يصح له الوقف عليهما معاً.

والوقف القبيح:

هو الوقف على لفظ لا يفهم السامع منه معنى، ولا يستفيد منه فائدة يحسن السكوت عليها لشدة تعلقه بما بعده من جهتي اللفظ والمعنى معاً مثل الوقف الذي يفضى الى فساد المعنى وتغيير الحكم الشرعي، كالوقف على كلمة «ولأبويه» من قوله تعالى: ﴿**يُوصيكُمُ اللهُ في أَوْلادِكُم لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فوقَ اثْنَتَيْن فَلَهُنَّ ثُلُثا مَا تَرَكَ وإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُما السُدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ**﴾[2].

فالوقف على كلمة «ولأبويه» يفيد أحد أمـرين اما اشـتراك البنت في النصف مع أبوي الميت، وإما أخذ الأبـوين «النصف» أيضاً كـالبنت وكلا الأمرين باطل، فالحكم الشرعي ان البنت تأخذ نصف التركة اذا انفـردت وفقاً لقوله تعالى: ﴿**وان كانت واحدة فلها النصف**﴾ وان لكل واحـد من

(٢) سورة البقرة الآية ٢

(١) سورة النساء الآية ١١

أبوي الميت «السدس» اذا وجد ولد للميت ذكر أو أنثى وفقاً لما يفهم من قولهِ تعالى: ﴿**ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد**﴾ وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿**ولأبويه لكل واحد منهما السدس**﴾ الخ كلام مستأنف لبيان ميراث الأصول بعد بيان ميراث الفروع، وحينئذ فالوقف انما يكون على قوله تعالى: ﴿**فلها النصف**﴾، ثم يستأنف القارئ بقوله تعالى: ﴿**ولأبويه لكل واحد منهما السدس**﴾ الخ. ومن أمثلة الوقف القبيح أيضاً الوقف على ما يوهم اتصاف الله تعالى بما تتقدس عنه ذاته، وتتبرأ منه صفاته، ويفهم معنى مستحيلاً في حقه تعالى، مثال ذلك: الوقف عند قوله تعالى: ﴿**فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ واللهُ**﴾[1] فهذا الوقف يوهم اشتراك الله مع الكافر في البهت، وهو الانقطاع والحيرة.

ومما هو أعمق في البشاعة الوقف على كلمة «إله» من قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَـٰه إلاَّ اللهُ**﴾[2] لأن الوقف حينئذ يفيد نفي وجود إله بالكلية وهذا واضح البطلان.

فان قيل: هل هناك مقاييس اعتمد عليها القراء أثناء نَظرتهم وتتبُّعهم للوقف على بعض كلمات القرآن الكريم.

أقول: بالبحث امكنني استخلاص أربعة مقاييس أرى ان القراء اعتبروها أثناء نظرتهم للوقف على كلمات مخصوصة من القرآن الكريم وتتمثل هذه المقاييس الأربعة في الأنواع الآتية:

١ ـ المقياس البلاغي القرآني.
٢ ـ مقياس النظم القرآني.
٣ ـ المقياس النحوي القرآني.
٤ ـ مقياس الرسم العثماني.

وقبل الشروع في تفاصيل هذه المقاييس أبين حقيقة المقياس فأقول:

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٨
(٢) سورة آل عمران الآية ٦٢

المقاييس جمع مقياس، والمقياس: المقدار، يقال قـاس الشيء يقوسـه قوساً لغة في قاسه يقيسه، والمقياس ما قيس به[1].

ومعنى ذلك ان القراء اتخذوا هذه المقاييس الأربعة وبنوا عليها أحكام الوقف على كلمات مخصوصة من القرآن الكريم.

وبالتتبع وجدت أن الكلمة التي لها صلة بالبلاغة من ناحية مدلولها ووقع فيها الخلاف حالة الوقف عليها هي لفظ «بلى»

وسأقدم بين يدي القارئ ما دار حولها من خلاف مع عرض تحليلي للمعنى الذي تدل عليه.

حكم الوقف على «بلى»:

قبل الشروع في تفصيل الكلام على حكم الوقف عليها أبين أولا حقيقة معناها و«بلى» حرف جواب يجاب بها عن كلام قبلها، وتختص بالنفي، بمعنى انها لا تقع الا بعد كلام منفي، فلا تقع بعد كلام مثبت الا في النزر اليسير، وهي تفيد ابطال النفي عما قبلها وتقرر نقيضه مثال ذلك قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[2] فلفظ «بلى» في هذه الآية أفاد ابطال نفي البعث، واذا بطل نفي البعث ثبت البعث، وحينئـذ يكون قوله تعالى: ﴿وربي لتبعثن﴾ الخ الآية تصريحاً بما أفـادته «بـلى» من إبطال النفي المتقدم.

وبـالاستقراء تبينت أن لفظ «بـلى» وقع في القـرآن الكريـم في اثنـين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة.

ولفظ «بلى» من الأمور التي دار حولها الجدل والخلاف بين العلماء قديماً وحديثاً فهذا مكي بن أبي طالب يفرد لها مصنفاً خاصاً مع «كلاّ»، والامام السيوطي ينظم أحوالها[3].

---

(١) لسان العرب لابن منظور المجلد السادس ص ١٨٧ ط بيروت ١٩٥٦ م.

(٢) سورة التغابن الآية ٧.

(٣) انظر منار الهدى للأشموني ص ١٦ ط القاهرة ١٩٣٤ م.

وملخص الخلاف الذي دار حولها ان العلماء قسموها ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختار فيه كثير من القراء الوقف عليها، لأنها تقع جواباً لما قبلها وليس لها تعلق بما بعدها، وذلك في عشرة مواضع.

الثاني: ما لا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبعة مواضع.

الثالث: ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع، لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها، وذلك في خمسة مواضع.

ولكن بعد أن وقفت على المعنى الذي تؤديه «بلى» وارتباطه بما بعده في جميع المواضع أقول انها ينبغي ان تقسم الى قسمين فقط بدلاً من ثلاثة كما ذكر السابقون: فقسم يجوز الوقف عليه، وذلك في عشرة مواضع. وقسم لا يجوز الوقف عليه، وذلك في الاثني عشر موضعاً الباقية، وطلباً للاختصار سأكتفي بذكر مثال واحد لكل نوع، وحسبي أن أشير الى بقية المواضع بالهامش: فما يجوز الوقف عليه قوله تعالى:

﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُم عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ ام تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ* بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولِئكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(١)

فكلمة «بلى» في هذه الآية أفادت إبطال قول اليهود: **﴿لن تمسنا النار الا أياماً معدودة﴾** ونفت نفي مس النار لهم، واذا انتفى نفي مس النار لهم ثبت نقيضه وهو المس لأن نفي النفي اثبات، وقوله تعالى: **﴿من كسب سيئة﴾** الخ جملة مستأنفة لا موضع لها من الاعراب سيقت تعليلاً لما أفادته «بلى» من ثبوت مس النار لهم فكأنه قيل: أنتم كاذبون في زعمكم ان النار لن تمسكم الا أياماً معدودة، فانها ستمسكم وتخلدون فيها أبد الأبدين، لأن من كسب سيئة، أي كفراً، وأحاطت به خطيئته، واستولت عليه من كل جانب، فشملت ظاهره وباطنه، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون.

---

(١) سورة البقرة الآيتان ٨٠، ٨١.

من هذا يتبين ان جملة ﴿من كسب سيئة﴾ الخ لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها من حيث المعنى، فحينئذ يصح الوقف على «بلى» لأنها ليس لها تعلق بما بعدها لفظاً، وهو يعتبر وقفاً «كافياً» لأن الوقف الكافي هو ما تم تعلقه بما بعده لفظاً لا معنى، ومثل هذا في الحكم بقية المواضع المشار لها بالهامش[1].

ومما لا يجوز الوقف عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾[2] لا يجوز الوقف على «بلى» لأن جملة «وربنا» من ضمن مقول الكفار، فهم لم يقتصروا على قولهم: «بلى» الدال على اعترافهم بما كانوا يجحدونه في الدنيا من البعث والجزاء، بل أكدوا اعترافهم باليمين إظهاراً لكمال يقينهم بحقيته، وايذاناً بأن هذا الاعتراف صدر عنهم برغبة وطمعاً في أن يكون سبباً في نفعهم، ودفع العذاب عنهم، ولكن أنى لهم ذلك؟

فنظراً لعدم جواز فصل بعض المقول عن بعض، ولوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه لا يجوز الوقف على «بلى».

ومثل هذا في الحكم بقية المواضع الاثني عشر المشار لها بالهامش[3].

---

(١) بقية المواضع العشرة التي يجوز الوقف عليها هي:
في سورة البقرة الآيتان ١١١، ١١٢ - في سورة آل عمران الآيتان ٧٥، ٧٦
في سورة آل عمران الآيتان ١٢٤، ١٢٥ - في سورة الاعراف الآية ١٧٢
في سورة النحل الآية ٢٨ - في سورة يس الآية ٨١
في سورة غافر الآية ٥٠ - في سورة الاحقاف الآية ٣٣
في سورة الانشقاق الآيتان ١٤، ١٥

(٢) سورة الانعام الآية ٣٠

(٣) بقية المواضع الاثني عشر التي لا يجوز الوقف فيها على «بلى» هي:
في سورة النحل الآية ٣٨، في سورة سبأ الآية ٣
في سورة الزمر الآية ٥٩، في سورة الاحقاف الآية ٣٣
في سورة التغابن الآية ٧، في سورة القيامة الآية ٤
في سورة البقرة الآية ٢٦٠، في سورة الزمر الآية ٧١
في سورة الزخرف الآية ٨٠
في سورة الملك الآية ٩، في سورة الحديد الآية ١٤

وبعد أن انهيت القول على «المقياس البلاغي القرآني» انتقل الى الحديث عن:

مقياس النظم القرآني:

وسيشمل ذلك البحث عن حكم الوقف على رءوس الآي.

ولكن قبل الشروع في ذلك سأتكلم عن عدة نقاط هامة لتعلقها بهذا الموضوع هي: معنى الآية، هل الآيات توقيفية أو قياسية، فائدة معرفة الفواصل. وسأبدأ بالحديث عن معنى الآية فأقول:

أ ـ معنى الآية:

تطلق الآية في اللغة بعدة اطلاقات منها:

١ ـ المعجزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[١] أي معجزة واضحة.

٢ ـ والعلامة: ومنه قوله تعالى؛ ﴿إِنَّ آية مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٢] أي علامة مُلْكِهِ.

٣ ـ والعبرة: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[٣] أي عِبرة لمن اعتبر.

٤ ـ والأمر العجيب: ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وأُمَّهُ آيَةً﴾[٤] أي امراً عجيباً.

٥ ـ والبرهان والدليل: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السمواتِ والأَرْضِ﴾[٥] أي من الأدلة على وجود الله تعالى وقدرته خلق السموات والأرض.

٦ ـ والجماعة: ومنه قولهم: خرج القوم بآيتهم: أي بجماعتهم[٦].

(١) سورة البقرة آية ٢١١
(٢) سورة البقرة آية ٢٤٨
(٣) سورة آل عمران آية ٤٩
(٤) سورة المؤمنون آية ٥٠
(٥) سورة الروم آية ٢٢
(٦) انظر: التبيان للجزائري، ص ١٥٩ ط القاهرة ١٣٣٤ هـ.

ومعنى الآية في الاصطلاح:

هي طائفة من القرآن ذات مبدأ ومقطع، مستغنية عما قبلها، وما بعدها تحقيقاً أو تقديراً، غير مشتملة على مثلها[1]، ومعنى ذلك ان «الآية» هي ما أفادت معنى قائماً بذاته بحيث لا يكون هناك اتصال بينها وبين ما قبلها أو ما بعدها من الناحية المعنوية. هذا هو ظاهر التعريف، الا أننا نجد بعض الآيات القرآنية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً من الناحية المعنوية، مثل قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾[2] فكلمة «للمصلين» رأس الآية ومع ذلك فهي متصلة بما بعدها من الناحية المعنوية اذ جُملة ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾[3] صفة «للمصلين» وكان يكفي في التعريف أن يقال: الآية هي طائفة من القرآن ذات مبدأ ومقطع غير مشتملة على مثلها، ويحذف ما عدا ذلك.

ب ـ هل الآيات توقيفية أو قياسية؟

يذهب فريق من العلماء، ومنهم «الامام الزركشي» الى ان الآيات توقيفية لا مجال للقياس فيها. ويذهب البعض الآخر الى ان الآيات منها ما هو توقيفي، ومنها ما هو قياسي.

وأرى ان القول الثاني هو الراجح، وذلك لأنه لو كانت الآيات كلها توقيفية لما وقع الخلاف بين العلماء في عد بعض الآيات، فوجود الخلاف دليل على أن بعضها توقيفي والبعض الآخر قياسي.

فان قيل: وكيف ذلك؟

أقول: هناك آيات ثبت بالأثر الصحيح ان النبي ﷺ كان يقف عليها دائماً، ويوقف عليها صحابته، فهذا القسم يعتبر توقيفياً بلا خلاف لورود النص به، وهناك آيات كان ﷺ يقف عليها تارة، ويصلها أخرى، فاحتمل وقفه عليها أحد أمرين:

---

(١) انظر: بشير اليسر للشيخ القاضي ص٤٣ ط القاهرة.
(٢) سورة الماعون آية ٤
(٣) سورة الماعون آية ٥

هل هو فاصلة، أو وقف، واحتمل وصله أحد أمرين أيضاً:

أهو فاصلة، أو غير فاصلة ووصله الرسول لتقدم معرفتـه، ومن هنا جاء القياس، فما وجدت فيه الضوابط التي تعرف فيها الفاصلة عد آية، وما لم توجد فيه الضوابط لم يعد آية.

فان قيل: ما هي الضوابط التي تعرف بها الفاصلة؟

أقول: من يقرأ الكتب المدونة في هذا الفن أي فن معرفة الفواصل يمكنه أن يستخلص الطرق التي تعرف بها الفاصلة وهي أربعة:

١ ـ مساواة الآيات لما قبلها وما بعدها طولاً وقصراً، الا في القليل النادر.
٢ ـ مشاكلة الفاصلة لغيرها مما هو معها في السورة في الحرف الأخير من الآية أو في الحرف الذي قبل الحرف الأخير.
٣ ـ الاتفاق على عد نظائرها في القرآن الكريم.
٤ ـ انقطاع الكلام عندها، بمعنى أن تكون ذات مبدأ ومقطع.

جـ ـ فوائد معرفة الفواصل:

هناك عدة فوائد لمعرفة الفواصل أهمها ما يلي:

١ ـ يحتاج لمعرفة الفواصل لصحة الصلاة، فقد قال الفقهاء فيمن لم يحفظ الفاتحة يأتي بدلها بسبع آيات، فمن لم يكن عالماً بالفواصل لا يمكنه أن يأتي بما يصحح صلاته.
٢ ـ يحتاج اليها للحصول على الأجر الموعود به على قراءة عدد معين من الآيات، فقد وردت عدة أحاديث من الرسول ﷺ تحث على قراءة عدد معين من الآيات القرآنية خاصة أثناء الليل.
٣ ـ اعتباره في صحة خطبة الجمعة، فبعض الفقهاء أوجب فيها قراءة آية تامة.
٤ ـ اعتباره في باب الإمالة، فان من القراء من يوجب امالة رءوس آي سور مخصوصة فمن لم يعرف الفواصل المختلف فيها لا يتأتى له ذلك[1].

(١) انظر: مناهل العرفان للزرقاني ص ٣٣٧ ط القاهرة ١٩٦١ م.

بعد ذلك انتقل الى الحديث عن حكم الوقف على رءوس الآي. وخلاصة القول في ذلك: ان العلماء اختلفوا في الوقف على رءوس الآي على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

جواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها مطلقاً مهما اشتد تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها.

ومع ان هذا المذهب اختاره الامام البيهقي ت ٤٥٨ هـ، وكذا غيره من أهل الاداء[١]. إلا أنني أعترض عليه وأراه غير سديد، وذلك لأنه يؤدي تارة الى معنى فاسد غير مراد لله تعالى مثل الوقف على قوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ**﴾[٢] فان الوقف على «المصلين» وهو رأس آية يفهم منه ان الله تعالى توعد المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غير مراد من الآية، اذ الويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الخ من الأوصاف التي ذكرت بعد ذلك.

ومن أهم الأدلة على بطلان هذا المذهب ان الوقف على جميع رءوس الآي، تارة يفضي الى معنى باطل مثل الوقف على قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ**﴾[٣] والابتداء بقوله تعالى بعد﴿**وَلَدَ اللهُ**﴾ فان هذا الابتداء قد يؤدي الى فهم ثبوت الولد لله تعالى، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك.

من هذا يتبين عدم صحة هذا المذهب، وينبغي عدم الأخذ به.

المذهب الثاني:

السكت بلا تنفس على رأس كل آية، ومع ان هذا المذهب يرويه

= وسعادة الدراين للحداد ص ٧ ط القاهرة ١٣٤٣ هـ
ونفائس البيان للشيخ القاضي ص ٥ ط القاهرة.

(١) انظر معالم الاهتداء ص ٥١ ط القاهرة

(٢) سورة الماعون آية ٤

(٣) سورة الصافات آية ١٥١

بعض النقلة ويسنده الى «أبي عمرو بن العلاء البصري» ت ١٥٤ هـ[١]، الا انني أشك في صحة هذه الرواية، واعتبر ذلك الرأي غير سديد أيضاً، لأن ذلك يفضي الى تفويت الوقف على بعض رءوس الآي التي كان النبي ﷺ يواظب على الوقف عليها، وفي ذلك ضياع سنة من السنن العملية.

المذهب الثالث:

الوقف على رءوس الآي، والابتداء بما بعدها ان لم يكن هناك ارتباط لفظي بين آخر الآية وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف آخر الآية والابتداء بما بعدها ابهام معنى غير المراد، فان كان هناك تعلق لفظي بين رأس الآية وبين ما بعدها نحو: ﴿أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾[٢] ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[٣] فانه يجوز للقارئ أن يقف عليه ولكن عليه أن يرجع فيصله بما بعده مراعاة للتعلق اللفظي. أما اذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسداً كالوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾[٤] فلا يجوز الوقف عليه حينئذ، بل يتعين وصله بما بعده دفعا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة الى بيان المعنى المقصود.

وأرى ان هذا المذهب هو المختار وينبغي الأخذ به، لبعده عن أي نقد واعتراض. بعد ذلك ننتقل الى الحديث عن المقياس النحوي القرآني.

تفصيل القول على المقياس النحوي القرآني:

بعد ان فصلت القول على «المقياس البلاغي القرآني» سأعرض هنا أيضاً بالتفصيل «للمقياس النحوي القرآني».

فبالاستقراء تبين انه هناك بعض أدوات نحوية امتازت بخصائص قد لا توجد في غيرها من الأدوات الأخرى، وكانت موضع نظر بالنسبة لقضية الوقف والوصل.

(١) انظر: معالم الاهتداء ص ٥٤
(٢) سورة المطففين آية ٤
(٣) سورة المطففين آية ٥
(٤) سورة الماعون آية ٤.

وهذه الأدوات منها ما هو للردع مثل «كلا» ومنها ما هو للاستثناء، ومنها ما هو للجواب مثل «نعم».

وظاهرة الوقف على هذه الأدوات كانت موضع خلاف بين القراء، فبعضهم يجوز الوقف عليها، والبعض الآخر يمنعه.

ولعل سبب الخلاف بينهم هو المعنى الذي يفهم من السياق العام، وما تؤديه هذه الأدوات من وظائف في النظم.

وسأحاول تفصيل القول في ذلك وفقاً لورود هذه الأدوات في القرآن الكريم وسأبدأ بالحديث عن لفظ «كلا» فأقول:

اختلف النحاة في لفظ «كلا» فذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أنها «بسيطة»، أي ليست مركبة، وهي حرف تفيد الردع والزجر، وقال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه، ولا النافية، وانما شددت لامها لدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وهي تفيد الردع والزجر أيضاً[1].

اما القراء فانهم نظروا اليها حسب المعنى الذي تدل عليه أثناء وجودها في القرآن الكريم.

وبالاستقراء تبين انها وقعت في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ولا يخرج معناها عن أحد أمرين: ـ

الأول: «الردع» مثل قوله تعالى: ﴿**أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً * كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا**﴾[2].

ففي مثل هذه الحالة يوقف عليها.

والثاني: أن يكون معناها بمعنى «حقاً» مثل قوله تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**

---

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام جـ ٩ ص ١٨٨ ط لبنان

(٢) سورة مريم الآيتان ٧٨ و٧٩

* عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ * كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾[١] ففي مثل هذه الحالة لا يوقف عليها بل توصل بما بعدها[٢]

الوقف على المستثنى منه:

مما لا يكاد يجهله أحد من أهل العلم ان الاستثناء قسمان: متصل، ومنقطع: فالاستثناء المتصل، هو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، والاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

فان كان الاستثناء متصلاً فلا يصح الوقف قبل الاتيان بالمستثنى، بل يجب وصله بالمستثنى منه حتى تتحقق الفائدة المقصودة من الكلام، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا منه إلاَّ قَليلاً مِنْهُم﴾[٣].

والمستثنى منه في الآية الكريمة واو الفاعل في «فشربوا» والمستثنى «قليلاً» وهو من جنس المستثنى منه إذ المراد من المستثنى منه وهو الواو «جنود طالوت» والمراد من المستثنى وهو «قليلاً» بعض هؤلاء الجنود، فلا يجوز الوقف على «فشربوا» ولا على «منه» لأن الوقف على أحدهما يوقع في روع السامع أن الشرب تحقق من جميع الجنود، وهو خلاف الواقع، فحينئذ يجب وصل المستثنى بالمستثنى منه تقريراً للحقيقة، ودفعا للمعنى الباطل الذي لم يكن مراداً من الآية[٤].

أما اذا كان الاستثناء منقطعاً ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول:

جواز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى مطلقاً، سواء صرح بالخبر ام لا، وأقول لعل وجه من جوز الوقف مطلقاً انه في معنى مبتدأ حذف خبره

(١) سورة النبأ الآيات ١، ٢، ٣، ٤.
(٢) انظر: الاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٨٨ ط القاهرة ١٩٥١ م.
(٣) سورة البقرة آية ٢٤٩.
(٤) انظر معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١٠٢ ط القاهرة.

للدلالة عليه، فكان مثل قولنا: «زيد» لمن قال: «من أبوك»؟ ألا ترى أن تقدير المنقطع في قولـك: ما في الـدار أحد الا الحـارث، لكن الحارث في الدار، ولو قلت: «لكن الحارث» مبتدئاً به بعد الوقف على ما قبله لكـان حسناً[1]

الثاني:

منع الوقف مطلقاً، وذلك لاحتياجه الى ما قبله لفظاً، لأنه لم يعهـد استعمال «الا» وما في معناها الا متصلة بما قبلها، لأن ما قبلها مشعر بتمام الكلام في المعنى اذ قولك: «ما في الدار احد» هو الذي صحح «الا الحمار» فلو قلت «الا الحمار» على انفراد، كان خطأ[2].

الثالث:

التفصيل، فاذا كان الخبر مصرحاً به جـاز الوقف، لأن جملة المستثنى حينئذ تكون مستقلة ومستغنية عما قبلها، واذا لم يصرح بالخبر لم يجز الوقف، لأن جملة المستثنى حينئذ تكون مفتقرة الى ما قبلها، وهذا رأي «ابن الحاجب» نقله عنه السيوطي[3].

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي لم يصرح فيه بـالخبر قـوله تعـالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾[4].

ووجه كون الاستثناء هنا منقطعاً، ان الأماني جمع أمنية، بتشديد الياء وتخفيفها في كل من الجمع، والمفرد، والأمنية في الأصل كل ما يقدره الانسان عن نفسه من «منى» اذا قدر، ولذلك تطلق على ما يتمناه الانسان، وعلى الكذب، قاله «السمين»[5].

وقال «الالوسي» ت ٥٥٧ هـ في تفسيره:

---

(١) انظر: الاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٨٨ ط القاهرة ١٩٥١ م.
(٢) انظر: البرهان للزركشي جـ١ ص ٣٥٦ط القاهرة ١٩٥٧م
(٣) انظر: الاتقان جـ ١ ص ٨٨ ط القاهرة ١٩٥١ م
(٤) سورة البقرة آية ٧٨
(٥) انظر معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١٠٥ ط القاهرة

المروي عن ابن عباس ت ٦٨ هـ ومجاهد ت ١٠٤ هـ أن الأماني هنا الأكاذيب أي إلا أكاذيب أخذوها تقليداً عن شياطينهم المحرفين وقيل: الا مواعيد مجردة سمعوها من أحبارهم من أن الجنة لا يدخلها الا من كان هودا، وان النار لن تمسهم الا أياماً معدودة، والاستثناء على ذلك منقطع، لأن ما هم عليه من الأباطيل، أو سمعوه من الأكاذيب ليس من الكتاب[1].

من هنا يتبين ان الاستثناء هنا منقطع، وعلى هذا تكون «إلا» بمعنى «لكن» المشدَّدة، والخبر محذوف، والتقدير: لكن أماني، أي أكاذيب أخذوها تقليداً من شياطينهم المحرفين، وتلقوها من رؤسائهم المضللين فاعتمدوها.

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي صرح فيه بالخبر قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ**﴾[2].

ووجه كونه منقطعاً، أن ﴿**الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾ ليسوا من جنس من عاد عليهم الضمير في قوله تعالى: ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[3]. وهم الكافرون المكذبون المذكورون في الآية، وعلى هذا تكون إلاَّ بمعنى «لكن» المخففة، والاسم الموصول ﴿**الذين**﴾ مبتدأ وجملة ﴿**آمنوا**﴾ صلة الموصول وجملة ﴿**وعملوا الصالحات**﴾ عطف على الصلة وجملة ﴿**لهم أجر غير ممنون**﴾ خبر المبتدأ.

الوقف على «نعم»

أما «نعم» فهي حرف جواب، يجاب بها عن كلام قبلها، ويختلف معناها باختلاف ما قبلها، فان كان ما قبلها جملة خبرية مثبتة كانت أو منفية فهي حرف يدل على تصديق المخبر بكسر الباء، فاذا قيل: «قام محمد» أو قيل «لم يقم محمد» فتصديقه فيهما «نعم».

---

(١) انظر تفسير الالوسي جـ ١ ص ٤١٢ ط القاهرة.

(٢) سورة الانشقاق آية ٢٥

(٣) سورة الانشقاق آية ٣٤

وان كان ما قبلها جملة انشائية فهي حرف يفيد وعد الطالب مطلوبه فاذا قيل: افعل كذا، أو لا تفعل، أو هلا تفعل، فقولك «نعم» وعد للطالب باجابة مرغوبة، فكأنك قلت: سأفعل، أو لن أفعل، فكلمة «نعم» نَـابَتْ مناب الجملة التي دلت على تحقيق المطلوب من فعل أو ترك.

وان كان ما قبلها استفهاماً فهي حرف يدل على الاعلام، أي اعلام من يستخبر ويستفهم عن أمرٍ ما، فالمتكلم بها يعلم مخاطبه بجواب استفهامه ولم تستعمل «نعم» في القرآن الكريم الا بهذا المعنى[1]

وقد وقعت «نعم» في القرآن في أربعة مواضع: ـ

الأول: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾[2] والمختار الوقف على «نعم» في هذه الآية، لأن ما بعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها، اذ ليس قول أهل النار «قالوا نعم» من قولهم[3].

والثاني: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[4] ولا يجوز الوقف على «نعم» لأن جملة ﴿وانكم لمن المقربين﴾ معطوفة على الجملة المحذوفة التي قامت «نعم» مقامها في الجواب، وأصل الكلام ان لكم لأجرا وانكم لمن المقربين، فحذفت جملة «ان لكم لاجرا» ونابت «نعم» عنها في الجواب، وكلتا الجملتين مقول القول، ولا يفصل بعض المقول عن بعضه.

والثالث: ﴿قَالَ نَعَمْ وإِنَّكُمْ إذاً لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[5] يقال فيها ما قيل في الآية الثانية.

والرابع: ﴿قُـلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾[6] لا يسـوغ الوقف فيها على «نعم» لأن جملة ﴿وأنتم داخرون﴾ في محل نصب على أنها حال من الفـاعل

---

(١) انظر معالم الاهتداء ص ١٠٧ ط القاهرة
(٢) سورة الأعراف آية ٤٤
(٣) انظر البرهان جـ ١ ص ٣٧٥ ط القاهرة
(٤) سورة الأعراف، آية ١١٤
(٥) سورة الشعراء آية ٤٢
(٦) سورة الصافات آية ١٨.

الذي حذف مع فعله وقامت «نعم» مقامه والأصل قل لهم تبعثـون والحال انكم أَذِلأَءُ صاغرون، من هذا يتبين ان المختار الا يوقف على «نعم» في هذه المواضع الثلاثة لتعلق ما بعدها بما قبله لاتصاله بالقول وانما يـوقف على الموضع الأول فقط[1].

تفصيل القول على مقياس الرسم العثماني

من المقاييس التي اتخذها القراء لقضية الوقف والوصل مقياس الرسم العثماني وهذا المقياس قد اتخذ حكماً خاصاً يتحكم في قضية «الوقف والوصل» بالنسبة لبعض كلمات القرآن الكريم.

ولا بد أن يكون هذا المقياس قد ظل موضع تساؤل بين علماء اللغة والقراءات والتفسير. . . الخ.

اذ كيف توصل كلمتان في بعض الآيات طوراً، وتفصلان في البعض الآخر دون أن يطرأ عليهما أي تغيير؟

وكيف يوقف على كلمة بالتاء، ويوقف على ما يماثلها بالهاء؟

لا بد ان تكون هذه الظاهرة قد لفتت أنظار الباحثين قديماً، كما أنها لفتت أنظار العلماء في العصر الحديث.

وكنت كلما أردت تفسيراً لذلك كنت أجد الجواب دائماً ليس لـذلك تحليل ولا توجيه الا التوقيف اذ القراءة سنة متبعـة.

ولكنني أثناء بحثي لهذه القضية حاولت جاداً أن أتوصل لتعليل لهذه القضية التي ظلت مبهمة على الدارسين.

وهو متضمن في الاجابة عن هذا السؤال: ما المراد بالرسم العثماني؟

أقول: هو خط المصاحف العثمانية الذي أجمع الصحابة عليـه، وأجمع

(١) انظر البرهان جـ ١ ص ٣٧٥ ط القاهرة ١٩٥٧ م
والاتقان جـ ١ ص ٨٩ ط القاهرة ١٩٥١ م.

أهل الاداء، وأئمة القراء على لزوم اتباعه، فيما تدعو الحاجة اليه اختياراً أو اضطراراً فيوقف على الكلمة التي يراد الوقف عليها، أو المسئول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار تفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف الا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يوقف على كل واحدة منهما على حدة، وما كتب بالتاء المفتوحة يوقف عليه بالتاء، وما كتب بالتاء المربوطة يوقف عليه بالهاء، وهذا هو الذي عليه العمل من أئمة الامصار في كل الاعصار[1].

وفي هذا المقام قضية هامة ينبغي تصحيحها ولفت النظر اليها وهي: - ان الكثيرين يعتقدون ان القراءات القرآنية هي التي تخضع للرسم العثماني نظراً لأن من شروط صحة القراءة موافقتها لرسم المصحف.

ظل فهم هذه القضية على هذا الوضع تلك الحقبة الزمنية الطويلة حتى بين المتخصصين في علوم القراءات.

ولكني أرى أن الحقيقة غير ذلك. وهي: أن الرسم العثماني هو الذي خضع وجاء متمشياً مع القراءات المتواترة التي ثبتت في العرضة الأخيرة من الرسول ﷺ على جبريل عليه السلام، والدليل على صحة ذلك أن الرسم العثماني لم يوجد الا في عهد «سيدنا عثمان بن عفان» ت ٣٥ هـ أي بعد ان مضى على نزول القرآن الكريم فترة زمنية طويلة، بعد ذلك أرجع الى القضية الأساسية لمعالجتها.

فمن الكلمات التي كتبت تارة مقطوعة وأخرى موصولة «ان» مع «لا» وبالتتبع وجدتها كتبت مقطوعة في عشرة مواضع وهي: -

﴿أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[2]، ﴿وأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[3] ﴿أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾[4]، ﴿أَنْ لاَ يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[5] ﴿أَنْ لاَ

---

(١) انظر: النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ١٢٨ ط القاهرة.

(٢) سورة الاعراف آية ١٠٥

(٣) سورة هود، آية ١٤

(٤) سورة التوبة آية ١١٨

(٥) سورة الاعراف آية ١٦٩

تَعْبُدُوا إلاَّ اللهَ﴾[1]، ﴿أَنْ لاَ تُشْرِكَ بِي شَيْئاً﴾[2] ﴿أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾[3]، ﴿وَأَنْ لاَ تَعْلُوا عَلَى اللهِ﴾[4] ﴿أَنْ لاَ يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئاً﴾[5]، ﴿أَنْ لاَ يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ﴾[6]

وبامعان النظر في هذه المواضع العشر وجدت أن «أن» تعرب مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن محذوف، و«لا» تعرب في المواضع الثلاثة الأولى نافية للجنس، وفي المواضع السبعة الباقية «ناهية» والجملة من «لا» وما بعدها في محل رفع خبر «ان» المخففة من الثقيلة.

من هذا يتبين أن «ان» في هذه المواضع ينبغي أن تكتب مقطوعة عن «لا» نظراً لانها كلمة قائمة بذاتها.

وكتبت «أن» موصولة» مع «لا» في قوله تعالى ﴿أَلاَّ يَسجُدوا للهِ الَّذِي يُخرِجُ الخَبْءَ في السَّمواتِ والأَرضِ﴾[7].

ومعنى وصلها أنها كتبت هكذا «ألا»، و«ألا» هذه ورد فيها قراءتان صحيحتان:

الاولى: قراءة كل من «الكسائي، وأبي جعفر، ورويس» وهي بتخفيف اللام[8] على ان «الا» للاستفتاح، ويا» حرف نداء، والمنادى محذوف أي يا هؤلاء، أو يا قوم، واسجدوا فعل أمر، وسقطت ألف «يا» للنداء، كما سقطت ألف الوصل في «اسجدوا» اذ رُسِمتْ هكذا «يسجدوا» بغير ألفين، وذلك لانهما لما سقطا لفظاً سقطا خطاً، ومجيء مثل هذا التركيب موجود في كلام العرب شعره ونثره، مثال ذلك قول الشاعر:

---

(١) سورة هود آية ٢٦
(٢) سورة الحج آية ٢٦
(٣) سورة يس آية ٦٠
(٤) سورة الدخان آية ١٩
(٥) سورة الممتحنة آية ١٢
(٦) سورة القلم آية ٢٤
(٧) سورة النمل آية ٢٥
(٨) انظر: المهذب جـ ٢ ص ٢٢٣ ط القاهرة

ألا يـا اسلمي يا هنـد هنـد بني بـدر وان كـان جبـانـاً عـدا آخـر الـدهـر

وسمع بعض العرب يقول: الا يا ارحمونا، ألا تقصدوا علينا[1].

وقرأ الباقون بتشديد اللام من «ألا»[2] على أن اصلها «أن لا» فادغمت النون في اللام، فان مصدرية، و«لا» نافية، و«يسجدوا» في موضع نصب أنه بدل من «أعمالهم» في قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُم الشَّيطَانُ أَعْمالَهُم﴾[3] أي وزين لهم عدم السجود.

أخلص من هذا الى أن «ألا» التي كتبت موصولة في الرسم العثماني لم تكتب مقطوعة مثل المواضع الأخرى، لأنها ورد فيها قراءة بتخفيف اللام، وهي قراءة صحيحة متواترة على أنها «ألا» التي للاستفتاح، والرسم العثماني وضع على أساس معيَّن وهو أن يكون محتملاً لجميع القراءات المتواترة، فلو أن هذه الكلمة التي رسمت موصولة رسمت مقطوعة كبقية المواضع لما كان الرسم العثماني يحتمل قراءة التخفيف.

بعد ذلك انتقل الى الصنف الثاني وهو ما كتب فيـه بعض الكلمات بالتاء المفتوحة في بعض المواضع، وبالتاء المربوطة في البعض الآخر مثـل: «رحمت ونعمت، وفطرت، وبقيت، وشجرت، وامرأت» الى آخر ما هو مبين في علم القراءات.

وقد اختلف القراء في الكلمات التي كتبت بالتاء المفتوحة فبعضهم وقف عليها بالتاء، والبعض الآخر وقف بالهاء ـ فان قيل ما وجه كل منهما؟

أقول: لعل حجة من وقف بالتاء انه نظر الى لفظها حالة الوصل، فلما وجدها ينطق بها بالتاء وقف عليها كذلك اجراء للوقف مجرى الوصل، وحجة من وقف بالهاء انه نظر الى أصلها، حيث قرر بعض النحويين ان الهاء في

---

(۱) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان جـ ۷ ص ٦٩ ط الرياض

(۲) انظر: المهذب في القراءات العشر جـ ۲ ص ۲۲۳ ٤ ط القاهرة ۱۹٦۹ م.

(۳) سورة النمل آية ٢٤

المؤنث هي الأصل في الأسماء ليفرقوا بينها وبين الأفعال فتكون الأسماء بالهاء، والأفعال بالتاء[1].

بقي سؤال أخير وهو محور هذا البحث: ما الحكمة في كتابة الكلمة الواحدة مرة بالتاء المفتوحة، وأخرى بالتاء المربوطة؟

أقول: ورد ان بعض القبائل العربية مثل «طيِّئ» تقول: «هذه امرأت وهذه جاريت» فيصلون بالتاء ويقفون بالتاء[2].

وان البعض غير طيِّئ يصلون بالهاء ويقفون بالهاء.

ومما هو معلوم ان الخط يكون موافقاً للفظ، فمن تكلم بالتاء ينبغي أن تكتب عنده بالتاء، ومن تكلم بالهاء ينبغي أن تكتب عنده بالهاء.

وسبق أن قررت أن القرآن الكريم نزل متضمناً لكثير من اللهجات العربية المشهورة كما يستفاد من حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فكتبت الكلمة الواحدة في الرسم العثماني تارة بالتاء وأخرى بالهاء جمعا بين اللهجات المختلفة، وكي يكون الخط متمشياً مع اللفظ، ولتَظَلَّ القبائل العربية ممثلة في رسم القرآن الكريم كما هي ممثلة في لفظه. ا. هـ

حكم الراء وقفاً ووصلاً عند القراء

الراء لها أحوال كثيرة، وأحكام متنوعة بين التفخيم[3] والترقيق[4] وذلك متوقف على حركتها، وحركة الحرف الذي قبلها، ولشدة الاهتمام بها عقد العلماء لها فصولاً بينوا فيها أحكامها.

---

(١) انظر: ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري جـ١ ص٢٨٢ ط دمشق ١٩٧١م.

(٢) انظر: ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري جـ١ ص ٢٨٢ ط دمشق ١٩٧١ م.

(٣) التفخيم لغة: التسمين، واصطلاحاً: عبارة عن تسمين يدخل على صوت الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه، انظر الرائد في التجويد، محمد محيسن ص ٥٣ ط القاهرة سنة ١٩٧٥.

(٤) الترقيق: التنحيف، واصطلاحاً: عبارة عن نحول يدخل على الحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه، انظر الرائد في التجويد، محمد محيسن ص ٥٣.

وسيكون حديثي هنا خاصاً بالأحوال التي تجوز «وصلاً» ولا تجوز «وقفاً» أما الأحوال المتفق عليها «وصلاً» أو «وقفاً» فلن أتعرض لها، لأن ذلك ليس من موضوع البحث.

وبالتتبع تبينت ان الراء تعتورها الأحوال الآتية: ـ

١ ـ اذا كانت مكسورة كسرة أصلية نحو ﴿وحُصِّلَ ما في الصُّدورِ﴾[١] أو كسرة عارضة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿وٱذكُرِ ٱسمَ رَبِّكَ﴾[٢] فانها في هاتين الحالتين ترقق «وصلاً» وتفخم «وقفاً»[٣] فان قيل: لماذا اختلف حكمها؟
أقول: رققت وصلاً لمناسبة كسرها، والكسر أضعف الحركات فتمشياً مع موسيقى اللفظ رققت، أما تفخيمها «وقفاً» فلسكونها، ورجوعاً الى الأصل لأن الراء الأصل فيها التفخيم، ولا ترقق الا لسبب.

٢ ـ اذا كانت مكسورة وقبلها ساكن من حروف الاستعلاء[٤] مسبوق بكسر نحو: ﴿وأسَلْنَا له عَيْنَ القِطْرِ﴾[٥] فانها ترقق «وصلاً» ويجوز فيها الترقيق والتفخيم «وقفاً»[٦]
فترقيقها لمناسبة الكسر، وتفخيمها لمناسبة حرف الاستعلاء، ليكون هناك تجانس بين الصفات حيث ان كلا من التفخيم والاستعلاء من الصفات القوية.

٣ ـ إذا كانت مفتوحةوقبلها كسرة نحو: ﴿لَن نَصبِرَ﴾[٧] أو ياء ساكنة نحو: ﴿والخَيْلَ والبِغَالَ والحمِيرَ﴾[٨] فانها تفخم وصلاً وترقق وقفاً[٩].

---

(١) سورة العاديات آية ١٠
(٢) سورة المزمل آية ٨
(٣) انظر العقد الفريد لعلي صبره ص ٩٨ ط القاهرة ١٣٣٣ م
(٤) حروف الاستعلاء سبعة هي: الخاء، والصاد، والضاد، والعين، والطاء، والقاف والظاء.
(٥) سورة سبأ آية ١٢
(٦) انظر: أحكام قراءة القرآن للشيخ الحصري ص ١٤٨ ط القاهرة ١٩٧٠ م
(٧) سورة البقرة آية ٦١
(٨) سورة النحل، آية ٨
(٩) انظر: احكام قراءة القرآن للشيخ الحصري ص ١٤٨ ط القاهرة ١٩٧٠ م.

٤ ـ اذا كانت مفتوحة وقبلها ساكن مستقل وكان قبل الساكن كسر نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾[١] فانها تفخم وصلاً، وترقق وقفاً[٢].

٥ ـ اذا كانت مضمومة وقبلها ياء ساكنة نحو: ﴿فاللهُ خَيْرٌ﴾[٣] فانها تفخم وصلاً وترقق وقفاً.

---

(١) سورة البقرة آية ١٠٢

(٢) انظر: احكام قراءة القرآن للشيخ الحصري ص ١٤٨ ط القاهرة ١٩٧٠م

(٣) سورة يوسف آية ٦٤.

الفصل الثاني

الوقف والوصل عند النحاة

وهذا يتعلق بكيفية «الوقف» على أي كلمة، أو «وصلها» بما بعدها بصرف النظر عن المعنى الذي يستفاد من الكلمة الموقوف عليها:

أولاً: حكم الوقف

وسأتناول فيه الحديث عن الظواهر الآتية:
ظاهرة الوقف على المتحرك الآخر، ظاهرة الوقف على هاء الضمير،
ظاهرة الوقف على ما آخره تاء تأنيث، ظاهرة الوقف بتسهيل الهمز،
ظاهرة الوقف على ياء المتكلم، ظاهرة الوقف بالإمالة،
ظاهرة الوقف على المنون، ظاهرة الوقف على المعتل الآخر،
ظاهرة الوقف على نون التوكيد، ظاهرة الوقف على ما آخره كاف الخطاب،
ظاهرة زيادة هاء السكن وقفاً، ظاهرة التقاء الساكنين وقفاً
وسأتناول الحديث عن هذه الظواهر حسب ترتيبها:

ظاهرةُ الوقف على المتحرك الآخر

يجوز في الوقف على المتحرك الآخر خمسة أوجه، السكون، والروم، والاشمام، والنقل، والتضعيف، وهذا تفصيل القول على كل وجه على حدة.

الوجه الأول: الوقف بالسكون:

والمراد به السكون المحض، أي المجرد من الروم، والاشمام والوقف بالسكون هو الأكثر، والأغلب في لغة العرب، كما أنه الأصل في الوقف.

فإن قيل: لماذا كان الوقف بالسكون هو الأصل؟

أقول: إن الوقف ضد الابتداء، والحرف المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً فكذلك الوقف عليه لا يكون إلا بضده وهو السكون، وبما أن الغرض من الوقف الاستراحة من الحركات فجعل سلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا الغرض وهو السكون. والوقف بالسكون يجوز أثناء الوقف على كل متحرك بأي حركة سواء كانت فتحة أو كسرة، أو ضمة[1].

وقد جرت عادة المتقدمين أن ينصوا على أنه ينبغي أن توضع علامات خطية لتدل على كل وجه من أوجه الوقف.

وسأذكر عقب الانتهاء من كل حكم العلامة التي اصطلح عليها السابقون. فعلامة السكون اختلف فيها:

فقيل: هي «خاء» توضع فوق الحرف الموقوف عليه، وهي مأخوذة من أول كلمة «خفيف»[2] وذلك إشارة الى أن السكون أخف من الحركة.

وقيل: هي رأس جيم غير منقوطة هكذا (حـ)

وقيل: هي رأس ميم هكذا (مـ)

وكلاهما مختصر من كلمة «جزم» إذ السكون من علامات الجزم، وكذلك الجزم فيه إشارة الى قطع الحركة فكذلك السكون إشارة الى خلو الحرف من الحركة.

وقيل: هي رأس حاء من كلمة «استرح» هكذا (حـ)

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ فما بعدها ط القاهرة ١٣١٦هـ وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٦٧ ط القاهرة وشرح الشافية لزكريا الانصاري وجمال الدين جـ ٢ ص ١٢٢ ط القاهرة ١٣١١هـ.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ ط القاهرة والوافي للشيخ عمارة ص ١٢٦ ط القاهرة.

وذلك إشارة الى أن في النطق بالسكون راحة عن النطق بالحركة.
وقيل: هي دائرة هكذا[٥] ولعلها مأخوذة من الصفر عند علماء الحساب، فكما أن الصفر يوضع إشارة الى خلو الخانة من العدد، فكذلك توضع «الدائرة» إشارة لخلو الحرف من الحركة[١].

بقي سؤال يطرح نفسه وهو: من الذي ابتكر هذه العلامات؟

الواقع أن الجواب على هذا التساؤل لم يتعرض لتجليته أحد من المتقدمين ولا من الباحثين المحدثين فيما أعلم.

فالدكتور: «كمال بشر» مع أنه قدم بحثاً قيماً عن السكون[٢] الا أنه أهمل تجلية هذا الجانب.

وأرى أن الذي ابتكر هذه العلامات «الخليل بن أحمد» ت ١٧٠هـ أثناء تعرضه لوضع الشكل المطول في «القرآن الكريم» ثم أخذها النحاة بعد ذلك واصطلحوا عليها.

الوجه الثاني: الروم:

وقد اختلف في تعريفه، فقيل: هو الاتيان بالحركة بصوت خفي يدركه الأعمى، والقريب المصغي.

وقيل: هو اضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي يدركه القريب منك، والأعمى بحاسة سمعه[٣].

ونحن إذا نظرنا الى التعريفين نجد التعريف الثاني أوضح من الأول وأدل منه على المقصود وهو تبعيض الحركة، لأن ذهاب معظم صوت الحركة دال على تبعيضها قطعاً، بخلاف التعريف الأول فإن كونها ـ أي الحركة ـ بصوت خفي لا يدل على تبعيضها.

ومع هذا فإنه يمكن الجمع بين التعريفين بأن المراد بالصوت في

(١) انظر: شرح التصريح جـ٢ ص٣٤٣ ط القاهرة ١٣٥٨هـ.
(٢) انظر: دراسات في اللغة للدكتور كمال بشر ص١٧٣ فما بعدها ط القاهرة.
(٣) انظر: منار السالك جـ٢ ص٤١٣ ط القاهرة ١٩٢٧م.

التعريف الأول صوت الحركة وذلك يدل على تبعيضها، وبهذا الاعتبار يتحد المعنيان، ولعل العلة في تسميته «روما» أن المتحدث يروم الحركة بمعنى أنه لا يتمها، وبناء عليه فإن الروم لا يعتبر من الحركات الأصلية وإنما هو جزء منها، إذ الباقي أقل من الذاهب.

فإن قيل: وكيف يمكن تجزئة الحركة؟

أقول: يكون ذلك بإضعاف الصوت بحيث يكون صوت الحركة «المرامة» أضعف وأخفى من صوت الحركة غير «المرامة» وهذه الكيفية متوقفة على المشافهة والسماع، ولا يكفي فيها العلم النظري.

وقد اتفق النحاة على أن الروم يجوز في كل من المكسور والمضموم؛ أما المفتوح فقد اختلفوا فيه:

فذهب «سيبويه» الى الجواز، وذهب «الفراء» الى المنع.

وأرى أن الصواب المنع، لأن الفتحة خفيفة ولا يتأتى رومها.

أما عن العلامة التي يرمز بها في الخط لتكون إشارة الى «الروم» فقد ذهب الى أنها خط يشبه الحركة المبطوحة ويوضع أمام الحرف هكذا (ـ)[1]

فإن قيل: ما هي فائدة الإشارة أثناء الوقف بالروم؟

أقول: لعلها لبيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع تلك الحركة الموقوف عليها.

الوجه الثالث: الاشمام:

وهو أن تضم الشفتين بعد إسكان الحرف وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، وهو شيء مختص بإدراك البصر دون السمع لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو تحريك عضو فلا يدركه الأعمى[2].

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٢ ط القاهرة.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٦٤ ط القاهرة. وشرح الشافية للجاربردي جـ ١ ص ١٦٨.

ولعل الاشمام مشتق من الشم، كأن المتكلم أشم الحرف رائحة الحركة المشمة بأن هيأ العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل.

فإن قيل: هل الاشمام يعتبر حركة أصلية أو فرعية؟

أقول: ليس هو هذا ولا ذاك وإنما هو مجرد إشارة بالشفتين فقط بدون صوت، وكل من الحركة الأصلية أو الفرعية لا بد أن تكون مصحوبة بصوت، إذا فتجرد الاشمام من الناحية الصوتية يعتبر دليلاً على صحة ما قررنا.

وقد اتفق جمهور النحاة على أن الاشمام مختص بالمرفوع والمضموم، ويمتنع في المنصوب والمجرور.

ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن الضمة من مخرج الواو، والواو تخرج من الشفتين، والاشمام إشارة بالشفتين فيكون هناك يسر وسهولة في النطق به.

فإن قيل لماذا امتنع الاشمام في كل من المفتوح والمكسور؟

أقول: لأن الفتحة من مخرج الألف، والألف تخرج من الجوف فحينئذ يتعذر الاشمام، كما أن الكسرة من مخرج الياء، والياء تخرج من وسط اللسان فلا يتأتى الاشمام أيضاً. ولعل فائدة الإشارة في الوقف بالإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه.

أما العلامة التي يرمز بها في الخط لتكون إشارة الى «الاشمام» فهي نقطة توضع أمام الحرف هكذا (.)[1].

ولعل النحاة أخذوها من العلامة التي استحدثها «الخليل بن أحمد» أثناء نقطه للقرآن الكريم.

الوجه الرابع: النقل:

وهو تحويل الحركة من الحرف الأخير للكلمة الموقوف عليها الى الساكن

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ ط القاهرة.

قبلها. والنقل حالة الوقف من الظواهر اللغوية. ولعل السبب فيها التخفيف.

والحرف المنقول حركته إما أن يكون همزاً نحو «الخبء» أو غير همز نحو «دعد».

فإن كان همزاً فإنه يجوز نقل حركته عند النحاة. وذلك لأن الهمزة خفية لبعد مخرجها إذ تخرج من أقصى الحلق، وسكون ما قبلها يزيدها خفاء، فدعاهم ذلك الى تحريك ما قبلها، لأن تحريكه يبينها حيث ينتقل صوت الحرف الأخير المهموز الى الحرف الذي قبله فيزيدها وضوحاً(١)

وإن كان الحرف المنقول حركته غير مهموز نحو «دعد» فإنه يجوز نقل حركته عند النحاة أيضاً، وذلك للتخفيف.

الا أن النحاة يشترطون في جواز نقله عدة أمور منها:

١ ـ أن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه نحو «إنسان» ولعل السبب في عدم جواز النقل في نحو «إنسان» أن الألف لا تقبل الحركة لذاتها لأنها تكون ساكنة دائماً.

٢ ـ أن يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه كالباء والواو المديتين نحو «يبيع ويقول»، «فالياء والواو» في هاتين الحالتين يستثقل تحريكهما، والنقل إليهما يفوت الغرض من النقل وهو التخفيف(٢).

الوجه الخامس: التضعيف:

والتضعيف هو: تشديد الحرف الموقوف عليه.

ولعل الغرض منه الإعلام بأن هذا الحرف الأخير متحرك في الوصل، وإن الحرف الذي زيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨١ ط القاهرة وشرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٣٢١.
(٢) انظر: شرح التصريح للأزهري جـ٢ ص ٣٤٥.

والتضعيف وإن كان جائزاً لغة إلا أنه قليل ونادر. وشروط التضعيف أربعة:

١ ـ أن لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، لأن الهمزة ثقيلة في النطق نظراً لبعد مخرجها، والتضعيف يزيدها ثقلاً.

٢ ـ أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً، لأن التضعيف كالعوض من الحركة.

٣ ـ أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحاً، لأن حرف العلة ثقيل، والتضعيف يزيده ثقلاً.

٤ ـ أن يكون الحرف الذي قبل آخر الكلمة متحركاً، لأن المقصود من التضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو الا متحركاً في الوصل كي لا يلتقي ساكنان فلا يحتاج الى التنبيه على ذلك وحينئذ تنعدم فائدة الوقف بالتضعيف.

والعلامة الخطية التي تشير الى التضعيف رأس شين توضع فوق الحرف وهي هكذا (ـّ)[1].

ولعل النحاة أخذوا هذه العلامة من التشديد عند القراء إذ علامة التشديد عندهم رأس شين، ووجه الشبه بين كل من التضعيف والتشديد أن في كل منهما تكريراً للحرف.

ظاهرة الوقف على هاء الضمير عند النحاة:

هاء الضمير: هي التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب. والأصل فيها البناء على الضم إذا كان قبلها فتح نحو: «له» أو ضم نحو «أمره» أو سكون نحو «منه».

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨١ ط القاهرة
والمفصل للزمخشري جـ٢ ص ٢٣١
وشرح التصريح جـ٢ ص ٣٤٤.
ومنار السالك جـ٢ ص ٤١٣.
وشرح ابن عقيل جـ٢ ص ٤٠٠.
والوافي للشيخ عمارة ص ١٢٨.

فإن قيل: لماذا كان الأصل في هاء الضمير البناء على الضم؟
أقول: لما كانت هاء الضمير فيها شيء من الخفاء إذ تخرج من أقصى الحلق، والضم يعتبر أقوى الحركات الثلاث جعلوا لهاء الضمير الضم ليزيلوا بذلك خفاءها.

أما إذا كان قبل هاء الضمير كسر نحو: «به» أو ياء ساكنة نحو «فيه» فإن هاء الضمير في هاتين الحالتين يكون حكمها الكسر.

فإن قيل: لماذا خرجت عن الأصل وكسرت في هاتين الحالتين؟
أقول: لمناسبة الكسر الذي قبلها ولأن الانتقال من الكسر الى الضم فيه ثقل في اللفظ، والياء الساكنة يناسبها الكسر فلأجل ذلك كسروها في هاتين الحالتين.

أما هاء الضمير التي للمؤنثة فإنها تكون مفتوحة دائماً نحو: «رأيتها».

ولعل السبب في فتح ضمير المؤنثة ليفرقوا بينه وبين ضمير المذكر، إذ ضمير المذكر يكون تارة مضموماً، وأخرى مكسوراً، فجعلوا حركة ضمير المؤنثة مغايرة لحركة ضمير المذكر.

فإذا ما أريد الوقف على ضمير المذكر وكانت الهاء مضمومة، أو مكسورة وكل ما قبلها متحركاً حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة نحو: «رأيته» والياء في المكسورة نحو: «مررت به» بحذف كل من الواو والياء، وذلك لأنها زائدان حالة الوصل للإشباع، لأن الواو صلة الضمة، والياء صلة الكسرة، بمعنى أننا إذا أشبعنا الضمة تولد منها الواو، وإذا أشبعنا الكسرة تولد منها الياء.

أما إذا كان قبل هاء ضمير المذكر ساكن نحو «منه» فإنه يجوز حالة الوقف ثلاثة أوجه: الوقف بالسكون، والوقف باثبات الواو فنقول: «منهو» وكأنهم قصدوا بذلك بيان هاء الضمير نظراً لخفائها، والوقف بنقل حركة الهاء الى الساكن الذي قبلها، ليكون ذلك أبين الى هاء الضمير[1].

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٦، ومنار السالك جـ ٢ ص ٤١٢.

أما إذا أريد الوقف على هاء الضمير التي للمؤنثة فإنه يجوز الوقف عليها بوجهين:

الأول: الوقف باثبات صلتها، وذلك على الأصل.

والثاني: حذف صلتها بعد نقل حركتها لما قبلها، وذلك كي لا يلتبس بضمير المذكر[1].

ظاهرة الوقف على ما آخره تاء تأنيث عند النحاة:

بالتتبع تبين أن تاء التأنيث إما أن تكون في إسم مفرد، أو جمع مؤنث سالم، أو فعل، أو حرف:

فإن كانت في إسم مفرد فلا يخلو أن يكون ما قبل تاء التأنيث متحركاً، أو ساكناً وهذا الساكن إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً.

فإن كان ما قبل تاء التأنيث متحركاً نحو: «فاطمة، وخديجة» أو ساكناً معتلاً ولا يكون الا ألفاً نحو: «فتاة، والصلاة» ففي هاتين الحالتين يوقف على تاء التأنيث بإبدالها «هاء» في أفصح اللغات وأشهرها عند النحاة ولعل السبب في ذلك أنهم قصدوا أن يفرقوا في الوقف بين هذه التاء التي هي علامة للتأنيث، والتاء التي هي أحد أصول الكلمة نحو: «بيت» فوقفوا على الأولى بالهاء، وعلى الثانية بالتاء.

وإن كان الساكن الذي قبل تاء التأنيث صحيحاً نحو: «أخت» وجب الوقف عليها بتاء ساكنة غير مبدلة، ولعل السبب في ذلك إلحاقاً لها بتاء الفعل نحو: «ضربت» فكما يوقف على تاء الفعل بتاء ساكنة غير مبدلة قولاً واحداً فكذلك هذه.

وإن كانت تاء التأنيث في جمع المؤنث السالم أو ما ألحق به نحو:

(١) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص٣٠٧ فما بعدها.

«مسلمات» فإن النحاة يقفون عليها بالتاء المفتوحة في أفصح اللغات وأشهرها وقد صرح بعضهم بأن الوقف بالهاء في هذا النوع شاذ ولا يقاس عليه، ومن ذلك قولهم: «دفن البناه من المكرماه».

أما إذا كانت تاء التأنيث في الفعل نحو «ضربت» فإنه يوقف عليها بالتاء قولاً واحداً، ولعل السبب في ذلك أنها لو أبدلت «هاء» لالتبس الأمر بالضمير المفعول نحو «ضربه».

وإن كانت تاء التأنيث في الحرف نحو: «ثمت» فحكمها الوقف عليها بالتاء، وقال صاحب الكافية: يجوز أن يوقف عليها بالهاء قياساً على «لات»[1].

ظاهرة تسهيل الهمز وقفاً عند النحاة:

لما كانت الهمزة حرفاً شديداً مستثقلاً إذ يخرج من أقصى الحلق، وفيه صفتان من صفات القوة وهما: «الشدة والجهر» آثر الكثيرون من العرب التخلص من الهمز بالإبدال، أو الحذف، أو التسهيل.

وقد نسب عدد من العلماء الأوائل ظاهرة تخفيف الهمز الى «الحجازيين» ولكن ينبغي أن لا نأخذ هذا الحكم مأخذ الصحة المطلقة لاعتبارين:

أحدهما: ان الاخبار تدل على أن بعض الحجازيين كانوا يخففون الهمزة.

والثاني: ان تخفيف الهمزة. لم يكن مقصوراً على منطقة دون أخرى وإنما كان فاشياً في كثير من المناطق العربية وإن تفاوتت صوره ودرجاته[2]

(١) أنظر شرح الشافية للرضي جـ ٢ ص ٢٨٨ ط القاهرة.
وشرح الشافية للجاربردى جـ ١ ص ١٧٤ ط دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ.
وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٨١ ط القاهرة
وحاشية الحمصي على شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٤٦ ط القاهرة.
وشرح المكودي ص ١٩٠ ط القاهرة ١٣٢٨هـ.

(٢) أنظر: من أصول اللهجات العربية في السودان لاستاذي/الدكتور عبد المجيد عابدين ص ٣٤ ط القاهرة ١٩٦٦م.

واعلم أن تسهيل الهمز ينقسم الى خمسة أقسام:

الأول: التسهيل بين بين، أي بين الهمزة وحركتها، فالمفتوحة تسهل بين الهمزة والألف، والمكسورة تسهل بين الهمزة والياء، والمضمومة تسهل بين الهمزة والواو، وهذا النوع من التسهيل لا يتأتى تحقيقه الا بالمشافهة والسماع. واعلم أن الحركة المسهلة تعتبر حركة فرعية إذ تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين ويكون التسهيل بين بين في الهمزة المتوسطة الواقعة بعد ألف نحو «جاءهم» وفي الهمزة المتحركة الواقعة بعد متحرك نحو «سأل».

والثاني: الإبدال حرف مد: ويكون ذلك في الهمزة الساكنة التي قبلها متحرك، فإن كان قبلها فتح تبدل ألفاً من جنس حركة ما قبلها نحو: يألمون» وإن كان قبلها كسر تبدل ياء من جنس حركة ما قبلها نحو «بئس» وإن كان قبلها ضم تبدل واواً من جنس حركة ما قبلها نحو «يؤمنون».

والثالث: النقل، ويكون ذلك في الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن فإنه يوقف عليها بنقل حركتها الى الساكن الذي قبلها.

واعلم أن كل ساكن يصح نقل حركة الهمزة اليه الا الألف نحو «جاءهم» وذلك لأن الألف لا تقبل الحركة مطلقاً. وكذا الواو والياء الزائدتان، أي اللتان ليستا من أصول الكلمة نحو «قروء»، و«خطيئة» فـ«قروء» على وزن «فعول» فالواو زائدة و«خطيئة» على وزن «فعيلة» فالياء زائدة.

ولعل السبب في عدم جواز النقل الى كل من الواو والياء الزائدتين الثقل الذي يحدث من النقل، وحينئذ يضيع السبب الذي من أجله كان النقل وهو التخفيف.

والرابع: الإبدال حرفاً محركاً، ويكون ذلك في الهمزة المفتوحة الواقعة بعدُ كسر نحو «فئة» أو ضم نحو «يؤلف» فالمفتوحة بعد كسر تبدل ياء من جنس حركة ما قبلها، والمفتوحة بعد ضم تبدل واواً من جنس حركة ما قبلها.

والخامس: الادغام، ويكون ذلك إذا وقع قبل الهمزة واو، أو ياء زائدة نحو «قروء»، و«خطيئة» في الأول تبدل الهمزة واواً وتدغم في الواو التي قبلها وفي الثاني تبدل الهمزة ياء وتدغم في الياء التي قبلها. وهذه الأوجه الخمسة التي ذكرتها تجوز وقفاً عند النحاة والعلة في تسهيل الهمز هو طلب السهولة والنطق والتخفيف.

أما وجه من يخفف الهمز فهو الأصل وما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته.

ظاهرة الوقف على ما آخره ياء المتكلم عند النحاة:

إذا ما أريد الوقف على ياء المتكلم سواء كانت في اسم نحو «غلامي» أو فعل نحو «ضربني» وسواء كانت متحركة وصلاً، أو ساكنة جاز أمران:

الأول: إثبات الياء ساكنة، وهذا هو الأفصح والأشهر عند النحاة لأنه الأصل والأصل عدم الحذف.

الثاني: حذف الياء عند النحاة وذلك تشبيهاً لها بياء «قاض» لأنها ياء ساكنة بعد كسرة، فكأنهم حذفوا الياء لوجود ما يدل عليها وهو الكسر[1] هذا ما عليه جمهور النحاة، وقال الرضي ت ٤٠٦هـ: إذا كانت الياء متحركة وصلا لم يجز حذفها وقفاً[2].

وأقول: ما قاله الرضي غير سديد لأمرين:

الأول: إنه مخالف لما عليه جمهور النحاة.

الثاني: إنه مخالف لما جاءت به القراءات المتواترة الصحيحة فقد قرأ كل من: «قالون، وأبي عمرو بن العلاء، وحفص» قول الله تعالى: ﴿فما آتاني

---

(١) أنظر كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٩ ط القاهرة ١٣١٦هـ، وشرح الشافية للجاربردي جـ ١ ص ١٨٢ ط القاهرة ١٣١٠هـ، وحاشية الحمصي على التصريح جـ٢ ص ٣٤٢ ط القاهرة ١٩٥٨م والتوضيح والتكميل على ابن عقيل جـ٢ ص ٣ ط القاهرة ١٩٦٧م.

(٢) أنظر شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٣٠٠ ط القاهرة

الله خيرٌ مما آتاكم﴾ [1]- بفتح الياء في لفظ «آتاني» وصلاً وحذفها وقفاً[2]
والقرآن الكريم من أقوى المصادر التي يحتج بها في اللغة العربية.

ظاهرة الفتح والامالة وقفاً عند النحاة:

وقضية الفتح والامالة إحدى الظواهر اللغوية التي كانت متفشية بين القبائل العربية قبل الإسلام.

ويمكن بصفة عامة أن ننسب «الفتح» الى القبائل التي كانت مساكنها غربي الجزيرة العربية بما في ذلك قبائل الحجاز أمثال: قريش، وثقيف، وهوازن، وكنانة[3].

وأن ننسب «الامالة» الى القبائل الذين عاشوا وسط الجزيرة وشرقيها أمثال: تميم، وقيس، وأسد[4] وطيِّئ، وبكر بن وائل، وعبد القيس[5].

ولما جاء القرآن الكريم، نزل باللهجتين معاً: «الفتح والامالة» - والمراد بالفتح هنا: فتح المتكلم لفيه بلفظ الحرف لا فتح الفم إذ الألف لا تقبل الحركة.

والامالة لغة التعويج، قال: أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن استقامته[6] واصطلاحاً: تنقسم الى قسمين: كبرى وصغرى:
فالكبرى: أن تقرب الفتحة من الكسر، والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وهي الامالة المحضة، ويقال لها: الإضجاع والبطح.

---

(١) سورة النمل آية ٣٦.
(٢) أنظر المهذب في القراءات العشر: محمد سالم محيسن جـ ٢ ص ٢٢٥ ط القاهرة ١٩٦٩م.
(٣) أنظر: في اللهجات العربية للدكتور ابراهيم أنيس ص ٦٠ ط القاهرة ١٩٦٥م.
(٤) أنظر: النشر لابن الجزري جـ٢ ص ٣٠ ط القاهرة.
(٥) أنظر: في اللهجات العربية ص ٦٠ ط القاهرة.
(٦) أنظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ٧٤ ط القاهرة.

والصغرى: هي ما بين الفتح والامالة الكبرى، ويقال لها بين بين أي بين الفتح والامالة الكبرى.

واعلم أنه لا يمكن للإنسان أن يحسن النطق بالامالة سواء كانت كبرى أو صغرى إلا بالتلقي والمشافهة.

فإن قيل: أيها الأصل الفتح أو الامالة؟

أقول: هناك رأيان للعلماء: فبعضهم يرى أن كلا منها أصل قائم بذاته والبعض الآخر يرى أن الفتح أصل، والامالة فرع عنه[1].

ومع ذلك فإني أرجح القول بأن كلا منهما أصل قائم بذاته إذ كل منهما كان ينطق به عدة قبائل عربية بعضها في غرب الجزيرة العربية والبعض الآخر في شرقيها.

وان الامالة في حالة الوقف لا تتحقق إلا في قاعدة كلية، وبعض كلمات مخصوصة، فالقاعدة الكلية «هاء التأنيث» نحو: «رحمة، ونعمة»[2] والكلمات المخصوصة مثل «نرى» من قول الله تعالى: **﴿نرى الله﴾**[3] وكذا كل ما وقع بعد الألف الممالة ساكن فإنه إذا ما وقف على هذه الكلمات فإن من مذهبه الامالة فإنه يميل فإن قيل: ما فائدة الامالة؟

أقول: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالأمالة والإنحدار أخف على اللسان من الإرتفاع.

ظاهرة الوقف على المنون عند النحاة:

إذا ما أريد الوقف على المنون غير المقصور وغير ما آخره تاء تأنيث كان له ثلاثة أحوال:

الأولى: وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبداله ألفاً إذا كان بعد فتح

(١) أنظر: النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٣١ القاهرة والاتقان للسيوطي جـ ١ ص ٩٢ ط القاهرة.

(٢) أنظر: التيسير للداني ص ٥٤ ط بغداد ١٩٣٠م. والنشر لابن الجزري جـ٢ ص٨٢ فما بعدها القاهرة.

(٣) سورة البقرة، آية ٥٥.

نحو «رأيت زيداً» وبحذفه وتسكين الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً نحو «هذا زيد» «ومررت بزيد».

وإنما أبدل حالة النصب ألفاً، ولم يبدل حالتي الرفع والجر لخفة الألف وثقل كل من الواو والياء.

كذلك لم يوقف على التنوين لأنه زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كونه تابعاً لحركات الإعراب نصباً ورفعاً وجراً.

وكما أنه لا يوقف على حركة الإعراب فكذلك لا يوقف على التنوين كما أنهم أرادوا أن يفرقوا بينه وبين النون الأصلية في نحو «حسن».

الثانية: إبدال التنوين مطلقاً فإذا كان بعد فتح ابدل ألفاً نحو كرمت عمرا وإن كان بعد كسر أبدل ياءاً نحو «نظرت الى زيدي» وإذا كان بعد ضم أبدل واواً نحو «هذا مُحَمَّدُو وكأنهم أرادوا بذلك إشباع الحركة فتولد منها حرف مجانس لها.

الثالثة: الوقف بالسكون مطلقاً وحذف التنوين في الأحوال الثلاثة وكأنهم أرادوا بذلك إجراء التنوين على وتيرة واحدة في جميع أحواله[1].

أما الوقف على «إذا» فقد ذهب جمهور النحاة الى أنه يوقف عليها بالألف وذلك لشبهها بالمنصوب المنون.

---

(١) أنظر شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٧٩، ٢٨٠ ط القاهرة.
شرح الشافية للجاربردي جـ١ ص ١٧١ ط دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ
شرح المفصل جـ٩ ص ٦٩، ٧٠ ط القاهرة
شرح الالفية للسيوطي ص ١٣٨ ط القاهرة
شرح التصريح جـ٢ ص ٣٤١ ط القاهرة ١٣٥٨هـ
شرح الاشموني جـ٣ ص ٧٤٧ ط بيروت ١٩٥٥م
شرح الفاكهي ص ٢٠٥ ط القاهرة ١٩٣٤م
شرح المكودي ص ١٨٨ ط القاهرة ١٣٢٨هـ
شرح قطر الندى ص ٣٢٨ ط القاهرة ١٩٦٣م
شرح أسرار العربية (لابن الانباري) ص ٤١٣٠ ط دمشق ١٩٥٧م
شرح الوافي للشيخ عمارة ص ١١٤ ط القاهرة ١٩٦٠م

وهذا ما أرجحُه واختارُه لأنه وردت به أفصح اللغات حيث أن القراء مجمعون على الوقف عليها بالألف في نحو قوله تعالى ﴿**وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً**﴾[1] وذهب بعض النحاة الى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة «أن» الناصبة للمضارع واختار هذا الرأي كل من «المازني ت ٢٤٩هـ» والمبرد ت ٢٨٦هـ، والسيوطي ت ٩١١هـ»[2] ويتفرع على هذا الخلاف كيفية رسمها:

فعلى القول بأنه يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وعلى القول بأنه يوقف عليها بالنون تكتب بالنون، وذلك كي يتفق الخط مع اللفظ[3].

ظاهرة الوقف على المعتل الآخر عند النحاة:

المعتل الآخر هو ما آخره حرف علة سواء كان «إسماً أو فعلاً» وحروف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء.

فإذا كان آخر الاسم حرف علة وكان ألفاً فهذا ما يسمى بالمقصور، وهو قسمان: منصرف، وغير منصرف:

أ ـ فالمنصرف هو ما لحقه التنوين نحو «عصا» و«فتى» فإذا ما أريد الوقف عليه فإنه يجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة سواء كان مرفوعاً أو مجروراً، أو منصوباً وهذا باتفاق علماء النحو، وذلك لشبهه بالمنون غير المقصور».

أما الألف فقد اختلف النحاة فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: انها بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة وهذا مذهب كل من «الفرَّاء والمازني»

والثاني: إنها الألف المبدلة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاثة، وان

---

(١) سورة الكهف آية ٢٠.

(٢) أنظر شرح السيوطي على الالفية ص ١٣٩ ط القاهرة.

(٣) أنظر الكلام على «إذا» في كل من شرح التصريح جـ٢ ص٣٤٢، ومنار السالك جـ٢ ص ٤١١.

التنوين لَمَّا حُـذف للوقف عـادت الألف، لأنها إنما حـذفت وصلاً لسكـونها وسكون التنوين فلما حذف التنوين وقفاً لم يبق سبب لحذفها فعادت، وهذا يروى عن كل من: «أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، والكوفيين».

والثالث: إنها في حالة النصب بدل من التنـوين، وفي حالتي الـرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب كثير من النحاة، ونسبه بعضهم الى «سيبويه» واليه ذهب «أبو علي الفارسي»[1].

وأرى أن القول الثاني أنسب الآراء وذلك لأمرين:

١ ـ موافقته لقواعد الإعلال والإبدال.

٢ ـ القراء يميلون هذه الألف حالة الوقف، وإمالتها دليل على أنها منقلبة عن غيرها، وليست الألف المبدلة من التنوين، لأن الألف المبدلة من التنوين نحو «عليما» لا تمال وقفاً باتفاق القراء، فدل هذا على صحة ما رأينا.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف حالة الإعراب:

فعلى القول بأن الألف بدل من التنوين يكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لإلتقاء الساكنين.

وعلى القول بأنها المنقلبة عن لام الكلمة يكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ، لأنها حينئذ محل الإعراب.

كما أننا إذا أردنا أن نزن كلمة «عصى» حالة الوقف، فعلى القول بأن الألف بدل من التنوين تكون على وزن «فعـا» بحذف لام الكلمـة. وعلى القول بأنها المنقلبة عن لام الكلمة تكون على وزن «فعل».

ب ـ وغير المنصرف هو غير المنون نحو «سكرى، وحبلى».

فإذا ما أريد الوقوف عليه جاز فيه أربعة أوجه:

الأول: الوقف عليه بالألف وهذا هو الأشهر عند النحاة.

---

(١) أنظر: شرح التصريح جـ٢ ص٣٤١ وشرح الاشموني جـ٣ ص٧٤٩ ط بيروت ١٩٥٥م والوافي للشيخ عمارة ص١١٧ ط القاهرة ١٩٦٠م.

وهذه الألف هي الألف الأصلية التي كانت حالة الوصل باتفاق، وذلك لأنه ليس هناك تنوين حتى يقال أن الألف مبدلة منه.

والثاني: الوقف عليه بإبدال الألف ياء لأن الألف لما كانت خفية إذ تخرج من الجوف والياء ابين منها إذ تخرج من وسط اللسان، أبدلت الألف ياء

فان قيل: لماذا ابدلت الألف ياء ولم تبدل حرفاً آخر؟

أقول: لأن الياء تشبه الألف في بعض الأحيان إذ كل منهما يكون حرف مدّ.

والثالث: الوقف بإبدال الألف واواً إذ الواو أبين من الألف لأنها تخرج من الشفتين، وأيضاً فهي تشبه الألف في أنها تكون حرف مد في بعض الأحوال.

والرابع: قلب الألف همزة، وهو مروي عن «الخليل بن أحمد» ت ١٧٠هـ وذلك لقرب ما بين الألف والهمزة من المخرج، إذ الهمزة تخرج من أقصى الحلق والألف تخرج من الجوف المنبعث من الصدر حتى يمر بالحلق(١).

أما إذا كان آخر الاسم ياء لازمة قبلها كسرة نحو «القاضي» فهذا ما يسمى بالمنقوص، وهو نوعان: «منون، وغير منون» وإليك حكم الوقف على كل نوع:

أ - فإذا ما أريد الوقف على المنقوص المنون نظرنا إليه، فإن كان منصوباً نحو «رأيت قاضياً» أبدل من التنوين ألف قولاً واحداً.

ولعل السبب في ذلك أنهم أجروا المنون المنقوص المنصوب مجرى المنون الصحيح المنصوب.

---

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٧ ط القاهرة
والمفصل للزمخشري جـ ٢ ص ٢٣٣ ط القاهرة.
وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٧٦ فما بعدها ط القاهرة
وشرح الشافية للرضي جـ ٢ ص ٢٨٠ فما بعدها ط القاهرة
وشرح الشافية للجاربردي جـ ١ ص ١٧٢، ١٧٣ط ١٣١٠هـ
والوافي للشيخ عمارة ص ١١٧ ط القاهرة ١٩٦٠م

وإن كان غير منصوب أي مرفوعاً نحو: «هذا قاض» أو مجروراً نحو: «نظرت الى قاض» جاز فيه وجهان:

الأول: الوقف عليه بحذف آخره مع الإسكان فنقول: «هذا قاض» و«مررت بقاض» وهذا عند جمهور النحاة[1].

الثاني: الوقف برد الياء وتسكينها فنقول «هذا قاضي»، «ومررت بقاضي» وهذا رأي بعض النحاة[2]

وقد جاء بذلك القرآن الكريم «في قوله تعالى: ﴿ولِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾[4].

فقد وقف عليهما بعض القراء بإثبات الياء والبعض الآخر بحذفها، والقراءتان صحيحتان مشهورتان[5].

والقول بحذف الياء وقفاً في المنقوص: «المرفوع، أو المجرور» مشروط بأن لا يكون محذوف العين، أو الفاء، لأن محذوف العين، أو الفاء، يوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً عند النحاة، وذلك نحو كلمة «مر» إسم فاعل من «أرى» وأصل «مر» «مرئي» ثم أعل بحذف عينه ولامه فصار «مر» على وزن «مف» إذ لم يبق من أصول الكلمة سوى فائها فإذا ما وقف على نحو هذا، فإنه يلزم رد الياء المحذوفة فيقال: «مري» إذ لو وقف عليه بدون رد الياء لبقي الإسم المعرب على حرف واحد من أصوله، وهذا لا نظير له في العربية[6].

ب - أما الاسم المنقوص من غير المنون فهو على أربعة أنواع، وإليك حكم كل نوع:

---

(1) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٨ ط القاهرة.
(2) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٨ ط القاهرة.
(3) سورة الرعد آية ٧.
(4) سورة الرعد آية ١١.
(5) أنظر المهذب جـ ٢ ص ٦٣ ط القاهرة ١٩٦٩م.
(6) أنظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٤٢ والوافي للشيخ عمارة ص ١٢١.

فالأول: المقرون بأل نحو «القاضي» فإن كان منصوباً نحو: «رأيت القاضي» فإنه يوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً عند النحاة. وإن كان مرفوعاً، أو مجروراً نحو «هذا القاضي»، «ونظرت الى القاضي» فالأغلب والأشهر عند النحاة إثبات الياء، ويجوز على قلة حذف الياء

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء نحو «يا قاضي» ـ فقد ورد عن النحاة فيه وجهان:

١ ـ إثبات الياء فنقول: «يا قاضي» وهو اختيار «الخليل بن أحمد».
٢ ـ حذف الياء فنقول: «يا قاض» وهو اختيار «يونس البصري» وأرى أن مذهب الخليل أرجح من مذهب يونس، وذلك لأنه جاء على الأصل.

والثالث: ما سقط تنوينه للإضافة نحو «مفتي القرية» ـ فإن النحاة يجوزون فيه الوجهين الجائزين في النون، وهما:
حذف الياء، وإثباتها، وذلك لأنه لما زالت الإضافة بالوقف، عاد الى الاسم ما حذف عنه حالة الوصل بسبب الإضافة وهو التنوين، من هنا جاز فيه ما جاز في المنون.

والرابع: ما حذف تنوينه لمنع الصرف نحو «جوار، ومواشٍ»: فإذا كان منصوباً نحو: رأيت جوارياً» وقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً كما تقدم في المنصوب.

أما إذا كان مرفوعاً نحو «هؤلاء جوار» أو مجروراً نحو «نظرت الى جوار» جاز إثبات الياء، وحذفها، والإثبات أرجح لأنه الأصل[1].

(١) أنظر: الكلام على الاسم المنقوص في كل من:
كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٨ والمفصل للزمخشري جـ٢ ص ٢٣٣ ط القاهرة.
وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٧٤ فما بعدها ط القاهرة.
وشرح الشافية للرضي جـ٢. ص ٣٠٠ فما بعدها ط القاهرة.
وشرح الشافية للجاربردي جـ ١ ص ١٨١ ط ١٣١٠هـ
وشرح الاشموني جـ٣ ص ٧٥٠ ط بيروت ١٩٥٥م
وشرح الفاكهي ص ٢٠٤، وشرح المكودي ص ١٨٨.

أما إذا كان حرف العلة في الفعل سواء كان ألفاً نحو «يخشى» أو واواً نحو «يدعو» أو ياء نحو «يقضي»:

فقد ذهب جمهور النحاة الى الوقف عليه بإثبات حرف العلة في جميع الأحوال، وذلك كي لا يلتبس بالمجزوم، إذ حرف العلة هو دليل الجزم وهذا هو المشهور والغالب.

وقال «سيبويه»: يجوز الوقف بالحذف إلا أنه شاذ[1]. وقد تابع «سيبويه» في ذلك «الرضي»[2].

وأقول لهما ولمن شايعهما: إن الحذف صحيح وليس بشاذ، لأنه ورد به القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[3] وقوله: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[4].

فقد وقف على كل منهما جمهور القراء أمثال: «نافع، وأبي عمرو بن العلاء وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف البزار» بحذف الياء[5].

وهي قراءة صحيحة ومتواترة، ومما هو معلوم لدى الجميع أن القرآن الكريم من أهم المصادر الأساسية التي يحتج بها في لغة العرب. وهذه إحدى هفوات سيبويه ومن شايعه.

ظاهرة الوقف على نون التوكيد عند النحاة:

تنقسم نون التوكيد الى قسمين: ثقيلة، وخفيفة. فالثقيلة نحو قوله

---

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٩ ط القاهرة.
(٢) أنظر: شرح الشافية جـ٢ ص ٣٠١
(٣) سورة هود آية ١٠٥.
(٤) سورة الكهف آية ٦٤.
(٥) أنظر: المهذب جـ٢ ص ٤٠، ١١٧.

تعالى ﴿كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[1] والخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[2].

فإذا ما أريد الوقف عليها: فإن كانت ثقيلة كان الوقف عليها بالسكون مع إثبات النون، وذلك لأنها في هذه الحالة كغيرها من سائر الحروف المبنية على الحركة، وهذا باتفاق النحاة وإن كانت خفيفة جاز فيها أمران:

الأول: قلبها ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً نحو «اضربن زيدا» فإذا وقفت قلت «اضربا» وهذا هو ما عليه جمهور النحاة، وذلك تشبيهاً لها بنون التنوين حيث تبدل ألفاً حالة النصب، ولأنها حرفان زائدان، وساكنان، ويخرجان من مخرج واحد، والتنوين علامة على أن الاسم متمكن، والنون علامة التوكيد، لكل هذا أجريت مجرى التنوين حالة الوقف[3].

والثاني: إذا كان ما قبلها مضموماً نحو: «هل تضربُن يا قوم» أو مكسوراً نحو: «هل تضربن يا هند» جاز حالة الوقف عند النحاة حذف النون وزيادة ياء إذا كان قبلها كسر، وزيادة واو إذا كان قبلها ضم، فنقول في نحو «اضربن زيدا يا هند» «اضربي» بحذف النون وزيادة ياء، كأنهم أشبعوا الكسرة للترنم فتولد منها ياء.

ونقول في نحو «اضربن محمدا يا قوم»، «اضربوا» بحذف النون وزيادة واو، وكأنهم أشبعوا الضمة للترنم فتولد منها واو، وهذا مذهب يونس[4] ويجوز أيضاً حذف النون بدون زيادة ياء أو واو فنقول في نحو «اخشين يا هند» «اخشي» بحذف النون، وفي نحو «اخشون يا قوم» «اخشوا» بحذف النون أيضاً، وهذا مذهب «الخليل بن أحمد»[5] وكأنهم حذفوا النون تشبيهاً لها بنون التنوين.

---

(١) سورة الهمزة آية ٤.

(٢) سورة العلق آية ١٥.

(٣) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٥٤، ١٥٥ والمقتضب للمبرد جـ ٣ ص ١٧ وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٨٨.

(٤) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٥٥.

(٥) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٥٥.

ظاهرة الوقف على ما آخره كاف الخطاب عند النحاة:

كاف الخطاب إما أن تكون مفتوحة للدلالة على أن المخاطب مذكر نحو «أكرمتكَ» بفتح الكاف للرجل.

وإما أن تكون مكسورة للدلالة على أن المخاطب مؤنث نحو «أكرمتكِ» بكسر الكاف للمرأة.

فإذا ما أريد الوقف على ما آخره كاف المخاطب جاز وجهان: ـ

الأول: الوقف بالسكون على الكاف عند النحاة وهو الأصل.

الثاني: الوقف بالهاء فنقول: «أكرمتكه» فكأنهم أرادوا زيادة الهاء لتظهر حركة الكاف وقفاً، فإن كانت مفتوحة دلت على أن المخاطب مذكر، وإن كانت مكسورة دلت على أن المخاطب مؤنث.

ومنهم من يبالغ في الفصل بين المذكر والمؤنث فيلحق كاف المذكر ألفاً ثم يلحق الألف هاء السكت فيقول: «أكرمتكاه».

ويلحق كاف المؤنث ياء ثم يلحق الياء هاء السكت أيضاً فيقول: «أكرمتكيه» وذلك لشدة المبالغة في الفصل بين كاف المذكر والمؤنث، لأن الفصل بحركة وحرف أبلغ وآكد من الفصل بحركة فقط.
وأجود اللغتين عدم إلحاق الكاف حرف المد[1].

ظاهرة زيادة هاء السكت وقفاً عند النحاة:

من خواص اللغة العربية أنها تمتاز بطبيعتها بالاستقلال والوضوح في أصواتها وبالإيجاز والاختصار في عدد حروف كلماتها.

فنحن لا نجد فيها النطق بساكنين متجاورين وصلاً الا في القليل النادر وذلك كي لا يضيع استقلال أصواتها.

---

(١) أنظر كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٨٥ ط القاهرة.

وأنا أرى أن التجاء العربية لإثبات هاء السكت في بعض الكلمات إنما هو نتيجة من نتائج الحرص على بيان الحركة في الحرف الموقوف عليه.

ولعل السبب في تسميتها بهاء السكت يرجع لأن المتكلم يسكت أي يقف عليها دون آخر الكلمة، كما نجد أنه يؤتى بها أيضاً لتعويض بعض الكلمات عن الحروف التي حذفت منها لأسباب صرفية ونحوية.

وسيتبين من خلال عرضي لهذه القضية الأحوال التي تزاد فيها هاء السكت وسأبدأ بالحديث عن زيادتها عند النحاة فأقول: تطرد زيادة هاء السكت عند النحاة في ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل المحذوف الآخر، فإذا أعل الفعل بحذف آخره بحيث لم يبق منه سوى حرف واحد وأريد الوقوف عليه وجب إلحاق هاء السكت مثال ذلك: إذا ما أريد الوقف على «أمر» الفعل اللفيف المفروق، وجب الوقف عليه بهاء السكت نحو: «قه، وعه، وفه» فعل أمر من «وقى» «ووعى، ووفى».

وإنما لزمت هنا هاء السكت، لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن، والإبتداء لا يكون الا بمتحرك، فكان لا بد من وجود حرف بعد حرف الابتداء ليوقف عليه فجيء بهاء السكت لسهولة الوقف عليها.

أما إذا بقي الفعل المعتل على أكثر من حرف نحو «لم يق، ولم ير، ولم يدع، ولم يَخْشَ» ونحو: «أغز، واخشَ» فهذا وأمثاله يجوز الوقف عليه بهاء السكت وهو الأجود، لما يلزم عليه من المحافظة على الحركة الدالة على اللامات المحذوفة من أصول الكلمات، ويرى «سيبويه» أنهم إنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا ذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك، فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف»[1]

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧١، ٢٧٧ ط القاهرة.
أنظر: شرح التصريح جـ٢ ص٣٤٧.
ومنار السالك جـ٢ ص ٤١٦.
والوافي للشيخ عمارة ص ١٣٢، ١٣٣.

الثاني: ما الإستفهامية المجرورة بالحرف، أو بالمضاف، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت ولم تركب مع «ذا» فالمجرورة بالحرف نحو «عم، وفيم». والمجرورة بالمضاف نحو: «مجيء مَ جئت» وفيه تقديم وتأخير والأصل «جئت، مجيء م» وهو سؤال عن صفة المجيء، أي على أي صفة جئت، ثم آخر الفعل لأن الإستفهام له الصدارة ولم يمكن تأخير المضاف، وإنما حذفت ألفها إذا جرت بحرف، أو مضاف، فرقا بينها وبين «ما» الخبرية: وهي الموصولة والشرطية، نحو: سألت عما سألت عنه، أو عن مثل ما سألت عنه فما فيهما موصولة، ونحو: «بما تفرح أفرح، وكلما جئتني أكرمتك» فما فيهما شرطية.

ولم يعكسوا فيحذفوا في «الخبرية» ويثبتوا في «الاستفهامية» لأن ألف الإستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً، بخلاف ألف الخبرية فإنها ليست بمتطرفة تقديراً، لأنها في حشو الصلة، والشرط، ومما هو معلوم أن الأطراف هي محل الحذف، والتغيير.

ويرى «المبرد»: جواز حذف ألف «ما» الموصولة بشئت، نحو: «سل عم شئت» وقال: إنها لغة، ولكن رد عليه صاحب «التصريح» وقال: هذا زعم من «المبرد» وهو ليس لغة[1].

فإذا حذفت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة، وأريد الوقف عليها لحقتها هاء السكت، حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة.

ووجبت الهاء إن كان الخافض «لما» الاستفهامية «اسماً» كقولك في «مجيء مَ جئت» «مجيء مه».

وترجحت الهاء إن كان الخافض «لما» «حرفاً» نحو: «عم يتساءلون» يجوز أن تقف بهاء السكت فتقول «عمه» والفرق بينهما: أن المجرورة بالحرف

(١) أنظر: شرح التصريح جـ٢ ص٣٤٨ ط القاهرة.

متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء.

وأما المجرورة بالاسم، فالمضاف مستقل بفائدته عن مدلوله الإفرادي، والإسم مع «ما» كالمنفصل، و«ما» على حرف واحد فلذلك وجبت معها الهاء.

ويرى «الشاطبي» أن حذف الألف ليس باللازم في «ما» المجرورة بالاسم وبناء عليه يكون إلحاق هاء السكت ليس بواجب[1] ولكن الأجود والأرجح الحذف[2].

الثالث: المبني بناء لازماً أي يجوز الوقف بهاء السكت على كل ما بني على حركة بناء لازماً ولم يشبه المعرب، كياء المتكلم إذا اتصلت بفعل أو اسم نحو: «ضربني وغلامي» ونحو: «هو، وهي» ونحو كاف الضمير التي للمخاطب المذكر المتصلة بالفعل مثل «كلمتك» ونحو: «كيف، وأين، وأنا» فهذه كلها مبنية بناء لازماً وعلى حركة ولم تشبه المعرب، ولهذا يجوز الوقف عليها بهاء السكت فنقول: «ضربنيه، وغلاميه، وهوه، وهيه، وأكرمتكه، وكيفه، وأينه، وأنه» بحذف الألف من «أنا» إذا لحقتها هاء السكت، أما إذا لم تلحقها وجب بقاء الألف. والذي جوز الوقف بهاء السكت على ما ذكر إرادة المحافظة على فتحة الياء لأنها ليس لها ما يدل عليها إذا ما وقف بالسكون.

إذاً فجواز الوقف بهاء السكت مشروط بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اللفظ مبنياً على حركة، فإذا كان معرباً نحو «بكر وخالد ويكتب» فلا يجوز إلحاق هاء السكت، وكذلك إذا كان مبنياً على السكون نحو: «إضرب وانصر» فلا تلحقه هاء السكت أيضاً، لأنه لا حاجة إليها، إذ هي لبيان حركة البناء، وقد شذ لحاقها المعرب، فيما حكاه «سيبويه»

---

(١) أنظر: شرح التصريح جـ٢ ص ٣٤٨.

(٢) أنظر: شرح المفصل جـ٩ ص ٨٨ وشرح الكافية جـ٢ ص ٣٧٩ وشرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٩٥ وشرح الشافية للجاربردي جـ١ ص ١٧٨ وشرح الاشموني جـ٣ص ٧٥٧ وشرح المكودي ص ١٩٠ وشرح ابن عقيل جـ٢ص ٤٠٤ والوافي للشيخ عمارة ص ١٣٤.

عن العرب من قولهم: «أعطني أبيضه» يريد: «أبيض» وهي كلمة «أبيض» ثم وقف بالتضعيف وزاد هاء السكت[1].

الثاني: أن يكون البناء غير لازم، فلا يوقف بهاء السكت فيما عرض بناؤه عروضاً غير لازم، لأن حركته حينئذ تشبه حركة الإعراب، وذلك نحو: إسم «لا» المفرد، والمنادى المبني على الضم والجهات الست في حالة بنائها، وذلك نحو: «لا خوف عليهم، ويا زيد، وقبل، وبعد، فلا يصح أن نقف بهاء السكت على واحد من هذه الأشياء فلا تقول «لاخوفه، ويا زيده، وقبله، وبعده» بل الواجب الوقف على هذه، وأمثالها بالسكون على الحرف الأخير منها.

وقد جاء شذوذاً لحوقها في لفظ «عل» وهو ظرف مبني، وبناؤه عارض غير دائم.

الثالث: أو لا يكون مشبهاً للمعرب، فلا تلحق الماضي «كضرب» من المتعدي، «وقعد» من اللازم، لأنه مبني على حركة لمشابهته للمضارع المعرب في وقوعه صفة نحو «مررت برجل ضرب» وصلة نحو «جاء الذي ضرب» وخبراً نحو: «زيد ضرب» وحالاً نحو: «جاء زيد وقد ضرب» وشرطاً نحو: «إن ضرب زيد ضربت» كما أن المضارع كذلك.

وهذا مذهب «سيبويه» في الفعل الماضي، وهو الصحيح، لأن حركة الماضي وإن كانت بناء ولازمة، ولكنها شبيهة بحركة الإعراب كما سبق بيانه[2]. وقال بعضهم بجواز إلحاق الهاء بالماضي مطلقاً، لأن حركته بناء وهي لازمة وذلك طرداً للقاعدة.

وأجاز بعضهم إلحاق الهاء بالماضي إذا أمن اللبس، نحو: «قام، وقعد» نقول: «قامه، وقعده».

---

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨٣.

(٢) أنظر: شرح التصريح جـ٢ ص ٣٤٩ ومنار السالك جـ٢ص ٩١٨ والوافي للشيخ عمارة ص ١٣٧.

أما إذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز إلحاق الهاء به نحو: «نصر» لأنك لو وقفت بهاء السكت عليها لقلت «نصره» فحينئذ يلتبس بالمتصل به الضمير.

والرأي الراجح المذهب الأول وهو عدم جواز إلحاق هاء السكت بالماضي مطلقاً(١).

ومما يشبه حركة البناء الحركة التي ليست بإعراب ولا بناء، كحركة نون المثنى وجمع المذكر، فهذه يجوز الوقف عليها بهاء السكت فتقول: «هذان رجلانه وهؤلاء قائِمُونه».

وكأنهم أرادوا بذلك بيان حركة الحرف الأخير حالة الوقف(٢).

ظاهرة إلتقاء الساكنين وقفاً عند النحاة

إذا التقى ساكنان حالة الوقف جاز ما يلي:

أولاً: جواز الجمع بين الساكنين، على الأصل، وذلك لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته، ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت، واستيعابه، كما يجري المد في حروف المد مجرى الحركة. ألا ترى أنك إذا قلت «بكر» في حالة الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حالة الوصل، وكذلك الدال في نحو الوقف على «زيد» لأن الصوت إذا لم يجد منفذاً انضغط في الحرب الموقوف عليه فلذلك جاز الجمع بين الساكنين حالة الوقف عند النحاة.

ثانياً: كره قومٌ من العرب اجتماع الساكنين حالة الوقف، فتخلصوا من ذلك بتحريك الحرف الأول بحركة الحرف الثاني التي كانت له حالة الوصل نظراً لأن الساكن الأول هو الذي حدث بسببه النقل ومنع من التمكن بالنطق بالساكن الثاني، فإذا كان الحرف الثاني مضموماً نحو «هذا بكر» أو

---

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢/ص ٢٧٨ فما بعدها ط القاهرة. وشرح التصريح جـ ٢ ص ٣٤٧ فما بعدها ط القاهرة ومنار السالك جـ ٢ ص ٤١٧ فما بعدها ط القاهرة.

(٢) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٩ والوافي للشيخ عمارة ص ١٣٦.

مكسوراً نحو: «نظرت الى بكر» نقلوا ضمة الراء، وكسرتها، الى الكاف، وكان في ذلك محافظة على حركة الإعراب، وتنبيها عليها، وخروجاً عن محذور إلتقاء الساكنين، ولكنهم لا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة نحو: «رأيت البكر».

وإنما لم يجز ذلك في النصب لأن الأصل قبل دخول الألف واللام «رأيت بكراً» فاستغنى بحركة الراء عن إلقاء حركتها على الساكن قبلها فلما دخلت الألف واللام قامتا مقام التنوين، فلم يتغير الكاف في نحو: «البكر» كما لم تتغير في نحو: «رأيت بكراً»[1].

وقال قوم: يجوز النقل في المنصوب قياساً على المرفوع، والمجرور وذلك لأن العلة في النقل عدم الجمع بين الساكنين، وهذا موجود في المنصوب كما هو موجود في كل من المرفوع والمجرور. وممن أجاز ذلك الكوفيون، وهو قول سديد[2].

ثالثاً: إذا كان الحرف الساكن الذي قبل الحرف الأخير تاء تأنيث نحو: «محمد ضربته هند» وأريد الوقف على كلمة «ضربته» جاز أمران:

١ ـ نقل ضمة الهاء الى التاء، وهذا هو الأشهر والأرجح. ولعل السبب في ذلك أنهم كرهوا اجتماع الساكنين وقفاً، وإن كان ذلك جائزاً.

٢ ـ كسر الحرف الأول الساكن، وذلك على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[3].

رابعاً: إذا كان يلزم من نقل حركة الحرف الى الساكن قبلها أن تكون الكلمة على «وزن» لا نظيرَ له في العربية فإنهم يعدلون من ذلك بتحريك الحرف الساكن بحركة مماثلة لحركة الحرف الذي قبله فيقولون في نحو: «هذا عدل» «هذا عِدِل» بكسر الدال اتباعاً لحركة العين نظراً لأنه ليس هناك كلمة

---

(١) أنظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٣ ط القاهرة.

(٢) أنظر: شرح المفصل جـ ٩ ص ٧١ ط القاهرة.

(٣) أنظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٧٢ ط القاهرة.

على وزن «فِعُل» بكسر الفاء وضم العين على المشهور، ويقولون في نحو: «نظرت الى بُسُر» بضم السين إتباعاً لضمة الباء[1]. وهذه الأحكام الواردة في التقاء الساكنين وقفاً كلها جائزة عند النحاة.

ثانياً ـ حكم الوصل

وسأتناول في هذا القسم الحديث عن الظواهر الآتية:
ظاهرة الإظهار والادغام، ظاهرة التقاء الساكنين، ظاهرة الإضافة، ظاهرة هاء الضمير، ظاهرة تخفيف الهمز، ظاهرة التغليظ والترقيق.

وسأتحدث عن هذه الظواهر حسب ترتيبها:

ظاهرة الإظهار والادغام:

وهذه الظاهرة إحدى الظواهر اللغوية التي اهتم بها العلماء قديماً وحديثاً ووضعوا لها الكثير من الضوابط، والقواعد، واختلفوا في تعليلها وتفسيرها، وأي القبائل كانت تميل الى النطق بالإظهار، وأيها كانت أميل الى الادغام الخ وسيرى القارئ من خلال عرضي لهذه الظاهرة محاولة الإلمام بشتى جوانبها المبعثرة هنا وهناك، وفي البداية نتعرف على حقيقة الإظهار فنقول:

الإظهار لغة البيان، واصطلاحاً إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر[2] والادغام لغة إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته فيه، وحقيقته وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول بحيث يعتمد بها على المخرج اعتمادة واحدة

(١) أنظر: الكلام على حكم التقاء الساكنين وقفاً في كل من:
كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٣ ط القاهرة
وشرح الشافية للجاربردي جـ ١ ص ١٨٨ ط ١٣١٠هـ وأسرار العربية ص ٤١٤ فما بعدها ط دمشق ١٩٥٧م
والوافي للشيخ عمارة ص ١٢٩ ط القاهرة ١٩٦٠م.
(٢) أنظر: مرشد المريد: محمد سالم محيسن ص ٤ ط القاهرة ١٩٧٠م

قوية[1] وهذا التعريف هو الوارد عن «الرضي» ت ٦٨٦هـ ولكن إذا تأملناه نجد فيه شيئاً من القصور بحيث لم يشمل الا المثلين فقط دون سواهما وهذا ما يستفاد من قوله: «بحرف مثله» وجاء في شرح الجمل عن حقيقة الأدغام:

«هو أن يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدل الأول من جنس الثاني وتدغمه فيه «اهـ[2]. يؤخذ على هذا التعريف أنه قصر الادغام على المتقاربين فقط، وهذا يعتبر نوعاً من التقصير أيضاً، لأن الادغام يشمل كلا من: «المثلين، والمتقاربين، والمتجانسين»

إذاً فينبغي أن يعرف الادغام بما يلي فقال: «الادغام هو النطق بالحرفين حرفاً واحداً كالثاني مشدداً» وهذا التعريف يتناول كلا من المثلين، والمتقاربين والمتجانسين فهو تعريف جامع مانع.

فإن قيل: أيهما الأصل: الإظهار أو الادغام؟

أقول: لعل الإظهار هو الأصل حيث لا يحتاج الى سبب في وجوده.

فإن قيل: يفهم من كلامك أن الادغام له سبب فما هو؟

أقول: أسباب الادغام ثلاثة: التماثل، أو التقارب، أو التجانس.

وحينئذ أجد سؤالاً يطرح نفسه وهو: ما حقيقة كل نوع من هذه الأسباب؟

أقول: التماثل:

هو أن يتفق الحرفان في المخرج والصفات مثل الباء في الباء نحو: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾[3]

والتجانس:

هو أن يتفق الحرفان في المخرج دون جميع الصفات مثل الدال في التاء نحو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾[4]

فالدال والتاء يخرجان من مخرج واحد وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا

---

(١) أنظر: شرح الشافية للرضي جـ٣ ص ٢٣٥ ط القاهرة.

(٢) أنظر: الجمل للزجاج ص ٣٧٨ ط الجزائر ١٩٢٦م.

(٣) سورة البقرة آية ٦٠.

(٤) سورة البقرة آية ٢٥٦.

العليا، كما نجدهما مشتركين في بعض الصفات مثل: الهمس، والشدة، والإستفال، والانفتاح والإصمات[1].
هذا ما قرره علماء التجويد، وقد قال علماء الأصوات:
الدال صوت شديد مجهور يتكون بأن يندفع الهواء ماراً بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين ثم يأخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل الى مخرج الصوت فينحبس هناك فترة قصيرة جداً لإلتقاء طرف اللسان وأصول الثنايا العليا إلتقاء محكماً، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا العليا سمع صوت انفجاري نسميه بالدال[2] وأما التاء فهي صوت شديد مهموس. ونحن إذا ما نظرنا الى كلام كل من علماء التجويد وعلماء الأصوات في نظرة كل منهما الى مخرج الحرفين قد لا نجد خلافاً بينهما من حيث المدلول.
والتقارب:

هو أن يتقارب الحرفان في المخرج، وفي بعض الصفات مثل الذال، والزاي، نحو: ﴿وإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾[3].

فالذال، والزاي متقاربان في المخرج إذ الذال تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والزاي تخرج من طرف اللسان، وأطراف الثنايا السفلى[4]. من هذا يتبين أنهما متقاربان في المخرج، كما أنهما مشتركان في بعض الصفات مثل: الجهر، والرخاوة، والإستفال، والانفتاح، والاصمات[5] هذا ما قرره علماء التجويد.

وقال علماء الأصوات: الذال صوت رخو مجهور يتكون بان يندفع معه الهواء ماراً بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل الى مخرج الصوت وهو بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وهناك يضيق هذا المجرى فتسمع نوعاً قوياً من الحفيف[6].

---

(1) أنظر: الرائد في تجويد القرآن ص ٦٥٢ مخطوط.
(2) أنظر: الأصوات اللغوية د/ابراهيم أنيس ص ٤٨ ط القاهرة.
(3) سورة الانفال آية ٤٨.
(4) أنظر الرائد في تجويد القرآن ص ٢.
(5) أنظر الرائد في تجويد القرآن ص ٦.
(6) أنظر الأصوات اللغوية ص ٤٧ ط القاهرة.

والزاي صوت رخو مجهور يناظر صوت السين[1]. من هذا يتضح أن هناك تقارباً في المعنى الذي قرره كل من الفريقين بالنسبة لمخرج الذال والزاي، والصفات المشتركة بينهما.

وشرط الادغام:

أن يلتقي الحرفان: المدغم والمدغم فيه خطاً ولفظاً، أو خطاً لا لفظاً، ليدخل نحو: «إنه هو» لأن الهاءين وإن لم يلتقيا لفظاً لوجود الواو المدية أثناء النطق فإنهما التقيا خطاً، إذ الواو المدية لا تكتب في الخط.

إذاً فالعبرة في الادغام هي التقاء الحرفين نحو المثال المتقدم.

وخرج نحو: «أنا نذير» لأن النونين وإن التقيا لفظاً إلا أن الألف تعتبر فاصلة بينهما ولذا فإن النونين في هذا المثال لا تدغمان، وكذا كل ما ماثلهما.

موانع الادغام:

بالتتبع وجدت موانع الادغام ما يلي:

١ ـ كون الحرف الذي يراد إدغامه تاء ضمير سواء كان للمتكلم، أو المخاطب. فالأول نحو: ﴿كُنْتُ تُراباً﴾[2] والثاني نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾[3]

ولعل السبب في منع إدغام تاء الضمير حرص العرب على عدم اللبس الذي يحدث من الادغام، إذ الادغام يجعل النطق بتاء المتكلم والمخاطب واحداً، اذاً فالعلامة الصوتية المميزة بين التاءين هي أن تاء المتكلم مضمومة، وتاء المخاطب مفتوحة والادغام يذهب هذا الفارق، من أجل ذلك امتنع الادغام، حرصاً على عدم اللبس، لأن اللغة العربية لغة الفصاحة.

---

(١) أنظر الأصوات اللغوية ص ٧٧.

(٢) سورة النبأ آية ٤٠.

(٣) سورة الزخرف آية ٤٠.

٢ ـ كون الحرف المدغم مشدداً نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[١] فإن قيل لماذا امتنع الادغام في مثل هذه الحالة؟

أقول: إن الحرف المشدد بحرفين: الأول ساكن والثاني متحرك، إذاً فالحرف الثاني لا يحتمل أن يدغم فيه حرفان في وقت واحد، لهذا وجب الإظهار.

٣ ـ كون الحرف الأول متحركاً والثاني ساكناً وهما في كلمة واحدة نحو «مددت» ولعل السبب في منع الادغام في مثل هذا النوع هو الثقل الذي سيتأتى من الادغام وحينئذ يفوت الغرض الذي من أجله كان الادغام وهو اليسر والسهولة.

٤ ـ كذلك لا يدغم حرف في حرف أدخل منه في المخرج. والسبب في منع الادغام في هذا النوع الثقل، لأنه يلزم من الادغام انعكاس الصوت فبعد أن يكون الصوت منبعثاً الى خارج الفم نحاول رده مرة أخرى الى الداخل وفي هذا غاية في الصعوبة، بل قد لا يمكن أن يتأتى ذلك من الناحية الصوتية، وجاء في شرح المفصل: «ولما كان الادغام ضرباً من ضروب التخفيف، فإذا أدى ذلك الى فساد عدل عنه الى الأصل، وذلك بأن يلتقي المثلان من كلمتين ويكون قبل الحرف الأول حرف صحيح ساكن نحو «قرم مالك».

فإنك لو ادغمت ههنا الميم في الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز «اهـ[٢]

وأقول:

«ما ذكره (ابن يعيش) من عدم جواز ادغام الحرف إذا كان قبله «ساكن صحيح» غير سديد، لأنه ورد ذلك في القرآن الكريم، وهو خير ما يحتج به في اللغة العربية، فقد قال «أبو عمرو بن العلاء» وهو من أئمة القراءات والنحو واللغة، بإدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح مثل ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ

---

(١) سورة القمر آية ٤٨.

(٢) أنظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ١٠ ص ١٢٢ ط القاهرة.

﴿بِحَمْدِكَ﴾[1] من هذا يتضح أن النحاة وضعوا بعض قواعدهم وفقاً لأقيسة معينة، ودون أن يكون عندهم استقراء كاف لتصحيح قواعدهم.

وجاء في شرح التصريح للأزهري وهو يتحدث عن شروط الادغام قوله: «ألا يكون أول المثلين هاء السكت، فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت» اهـ[2].

وأقول:

ما قاله «الأزهري» غير صحيح أيضاً لأنه ورد ادغام هاء السكت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه هَّلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[3].

فقد قرأ الكثيرون من القراء أمثال «نافع، وابن كثير، وابن عمرو، وابن عاصم، والكسائي وابن جعفر» بإدغام هاء «ماليه» في هاء «هلك» وهي قراءة صحيحة متواترة[4]. ألا يتبين من هذا أن هناك الكثير مما قرره النحاة ينبغي إعادة النظر فيه ورد الأمور الى نصابها؟

وينقسم الادغام الى كبير وصغير:

فالكبير: هو أن يتحرك الحرفان معاً المدغم، والمدغم فيه نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[5]

والصغير: هو أن يكون الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً نحو: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[6]

فإن قيل: لماذا سمي الأول كبيراً، والثاني صغيراً؟

أقول: سمي الأول كبيراً لكثرة العمل فيه وهو تسكين الحرف أولاً ثم ادغامه ثانياً وسمي الثاني صغيراً لقلة العمل فيه، وهو الإدغام فقط.

والإدغام ينقسم الى كامل، وناقص:

---

(١) سورة البقرة آية ٣٠.
(٢) أنظر شرح التصريح للأزهري جـ ٢ ص ٤٠٢ ط القاهرة سنة ١٣٥٨هـ.
(٣) سورة الحاقة الآيتان ٢٨، ٢٩.
(٤) أنظر المهذب جـ٢ ص ٤٢٤ ط القاهرة ١٩٦٩م.
(٥) سورة البقرة آية ١٨٥.
(٦) سورة البقرة آية ١٦.

فالكامل:

هو أن يذهب الحرف وصفته، مثل ادغام النون الساكنة في الراء نحو: «من ربهم».

والناقص:

هو أن يذهب الحرف وتبقى صفته، مثل ادغام النون الساكنة في الياء نحو: «من يقول».

كما أنه يكون هناك أمور تجعل الادغام يزداد حسناً، وذلك بأن تتوالى الحركات وذلك نحو قولك: «جعل لك».

وبما أن الادغام ظاهرة تحدث بسبب تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، وكثيراً ما يحدث ذلك في البيئات البدائية حيث السرعة في نطق بعض الكلمات، ومزج بعضها ببعض فلا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق، أو تجويد في النطق به.

فإذا ما علمنا أن البيئة العراقية قد نزح اليها العديد من القبائل التي هي أقرب الى البداوة وممن عاشوا في البيئة الحجازية، أمكننا أن نتصور أن الادغام كان اكثر شيوعاً في لهجات القبائل النازحة الى العراق.

وأما البيئة الحجازية فقد كانت بيئة استقرار، وبيئة حضارة نسبياً، فيها يميل الناس الى التأني في النطق، والى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينها.

بعد هذا يمكنني أن أقرر وأنا مطمئن أن التغييرات الصوتية التي تطرأ على الكلمة العربية حالة الوصل تعتبر دليلاً واضحاً على حرص العربية على المجانسة الصوتية كحرصها على المجانسة المعنوية في تراكيبها..

ظاهرة التقاء الساكنين «وصلا» عند النحاة:

وهذه إحدى القضايا اللغوية ذات الفروع المتشعبة، إذ التقاء الساكنين مما تشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. فالاسم نحو قولك: «من الرجل» والفعل نحو: «خذ العفو» والحرف نحو: «قد انطلق»، وبما ان التقاء الساكنين «وصلا» فيه شيء من العسر والمشقة في النطق فقد احتال العرب على التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الحرف الأول بإحدى

الحركات الثلاث طلباً لليسر والسهولة، كما سنشاهده من خلال عرض هذه القضية الهامة.

فاذا كان آخر الكلمة ساكناً ووقع بعده حرف ساكن من الكلمة التالية كان حكم الساكن الأول أن يكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

ويجوز أن يفتح نظراً لخفة الفتحة، وذلك بشرط أن لا يكون أول الساكنين حرف مد فان كان حرف مد فان اطالة الصوت بحرف المد تمكن الانسان من النطق بالساكن التالي بدون كلفة أو مشقة، وأيضاً فان حرف المد لا يقبل الحركة.

أما اذا كان الحرف الثالث من الكلمة الثانية مضموماً ضماً لازماً فان النحاة يحركون الساكن الأول تارة بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وتارة يحركونه بالضم تبعاً لضم ثالث الفعل، وفي ذلك مجانسة صوتية، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَحْظُوراً * انْظُرْ﴾[1] والدليل على أن ضمة الظاء لازمة انك تقول «انظر» بضم الظاء على وزن «افعل» بضم العين.

اما اذا كان ضم ثالث الفعل غير لازم نحو «ان امشوا» فانه ليس فيه سوى الكسر.

وان كان أول الساكنين واو جمع مفتوحاً ما قبلها نحو: «اخشوا القوم» فان النحاة يجيزون فيها ان تحرك بالكسر على الأصل، وان كان الأرجح عندهم التحريك بالضم ليتناسب مع واو الجماعة[2] وعلى هاتين الحالتين جاءت القراءات الواردة في كلمة «اشتروا» من قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى﴾[3].

فقد قرأ الجمهور «اشتروا» بضم الواو[4] وذلك لأن واو الجمع الأصل

---

(١) سورة الإسراء، الآيتان ٢٠، ٢١ انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦ط القاهرة.
(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦ ط القاهرة.
(٣) سورة البقرة آية ١٦
(٤) وهي القراءة الصحيحة.

فيها الضم، وقرأ كل من: «يحيى بن يعمر» ت ١٢٩ هـ و«أبو السمّال» بكسر الواو على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[١].

وان كان أول الساكنين كلمة «لو» فانه يجوز عند النحاة كسر الواو على الأصل وضمها تشبيهاً لها بواو الجمع[٢] ومن ذلك القراءات الواردة في كلمة «لو» من قوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾[٣].

فقد قرأ الجمهور بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[٤] وقرأ «الأعمش سليمان بن مهران» ت ١٤٨ هـ بضم الواو، وذلك تشبيهاً لها بواو الجماعة[٥] وان كان أول الساكنين لفظ «من» فانه يجوز عند النحاة الفتح والكسر، وان كان الفتح أرجح[٦]. ومن ذلك القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٧] فقد قرأ الجمهور لفظ «من» بفتح النون نظراً لأن الفتح أخف الحركات[٨].

وقرأ الحسن بن يسار البصري ت ١١٠ هـ بكسر النون، على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[٩].

وان كان أول الساكنين ميم جمع نحو: «أنتم الفقراء الى الله» فانه يجوز عند النحاة كسر ميم الجمع على الأصل، وضمها لأن الأصل في ميم الجمع أن تحرك بالضم لأنه هو الذي يناسبها[١٠] والضم أرجح من الكسر.

وان كان أول الساكنين لفظ «مذ» نحو «مذ اليوم» فانه يجوز فيه عند

(١) وهي قراءة شاذة، انظر: المحتسب لابن جني جـ ١ ص ٥٤ ط القاهرة ١٩٦٦ م.
(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٦
(٣) سورة التوبة آية ٤٢
(٤) وهي القراءة الصحيحة.
(٥) وهي قراءة شاذة، انظر: المحتسب لابن جني جـ ١ ص ٢٩٢
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ١٣١
(٧) سورة التوبة آية ٣
(٨) وهي القراءة الصحيحة.
(٩) وهي قراءة شاذة، انظر: القراءات الشاذة للشيخ القاضي ص ٥١ ط القاهرة
(١٠) انظر: شرح الشافية جـ ٢ ص ٢٤٠

النحاة كسر الذال على الأصل، وضمها اتباعاً لضم الميم التي قبلها وفي ذلك مجانسة صوتية(١).

وان كان أول الساكنين لفظ «عن» نحو: «عن الرجل» فان النحاة يجوزون فيه الكسر على الأصل، والضم اتباعاً لضمة الجيم، وان كان الكسر أرجح(٢).

أما اذا كان أول الساكنين أحد حروف المد الثلاثة فانه يجب حذف حرف المدّ وصلا عند النحاة:

أما حذف الألف نحو: «رمى الرجل» وذلك لأنه لما كانت الألف لا تقبل الحركة اصلا حذفت للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما حذف الياء فنحو: «يقضي الحق» كرهوا تحريكها بالكسرة أو الضمة نظراً لثقلها، وكرهوا تحريكها بالفتحة كي لا يلتبس بالمنصوب.

وأما حذف الواو فنحو: «يغزو القوم« والعلة في عدم تحريك الواو هي العلة في عدم تحريك الياء(٣).

أما اذا كان أول الساكنين نون «يكن» التي دخل عليها الجازم نحو: «لم يكن الذين» فان النحاة يجوزون فيها حذف النون وهو مذهب «يونس بن حبيب الضبي» ت ١٨٢هـ. وجمهور النحاة يحركونها بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو مذهب «سيبويه»، وهو ما عليه عمل القراء(٤).

واذا كان أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة نحو: «اضربن الرجل» فان النحاة يوجبون حذف النون وصلا تخلصاً من الساكنين(٥).

(١) انظر: شرح الشافية جـ ٢ ص ٢٤١
(٢) انظر: شرح الشافية جـ ٢ ص ٢٤٧
(٣) انظر: شرح الشافية جـ ٢ ص ٢٣٧
(٤) انظر: أوضح المسالك جـ ١ ص ٦٤، وشرح المكودي جـ١ ص ٣٧.
(٥) انظر: المقتضب للمبرد جـ ٣ ص ١٨، ومغني اللبيب جـ٢ ص ٦٤٢.

فان قيل: لماذا لا يحركونها؟ أقول لأنها ساكنة سكوناً لازماً فلا تقبل الحركة.

ونظراً لأن التغييرات التي تتوارد على هذه القضية تدور حول حذف مقطع صوتي أو الانتقال من حركة الى حركة وكلها أمور لا تظهر بجلاء الا في الصوت كان الحاق هذه القضية بالتغييرات الصوتية.

ظاهرة الاضافة وصلا عند النحاة:

الاضافة لغة: مطلق الاسناد، واصطلاحا: اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامه، فاذا ما أريد اضافة الاسم لما بعده حذف كل من:

١ ـ التنوين، نحو: «ثوب زيد» وذلك لأن التنوين يدل على الانفصال، والاضافة تدل على الاتصال، فلا يجمع بينهما.

٢ ـ النون التي تلي علامة الاعراب، وهي أربعة أنواع:

الأول والثاني، نون التثنية، وشبهها، فالأول نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[1] (فيدا) تثنية «يد» والأصل «يدان» فحذفت نون التثنية للاضافة، لانها تلي علامة الاعراب وهي الألف.

والثاني نحو: «هذان اثنا زيد» «فاثنا» شبيه بالمثنى في الاعراب بالحروف وليس مثنى حقيقة اذ لا مفرد له من لفظه، والأصل «اثنان» فحذفت النون للاضافة، لما ذكرنا.

والثالث والرابع، نون جمع المذكر السالم، والملحق به:

فالأول نحو: ﴿والْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[2] فالمقيمي جمع مقيم والأصل «والمقيمين» فحذفت نون الجمع للاضافة، لأنها تلي علامة الاعراب وهي الياء.

---

(١) سورة تبت أو المسد آية ١

(٢) سورة الحج آية ٣٥

والثاني نحو: «عشرو زيد» «فعشر» ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف، وليس بجمع حقيقة، لأنه لا مفرد له.

وانما حذفت نون التثنية، والجمع وشبههما، لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب، كما ان التنوين يلي علامة الاعراب، ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو: «بساتين زيد» لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر، لأن النون تليها علامة الاعراب وهي الحركة وهذا أحد قولين. والقول الثاني: ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده[1] والاضافة تكون على ثلاثة أنواع: ـ

١ ـ نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه، ان كان معرفة نحو: «غلام زيد» وتخصيصه به ان كان نكرة نحو «غلام امرأة» وهذا النوع هو الغالب.

٢ ـ ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، وضابطه أن يكون المضاف متوغلاً في الابهام نحو: «غير، ومثل» اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما، نحو: «مررت برجل مثلك، أو غيرك».
وتسمى الاضافة في هذين النوعين معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً وهو التعريف أو التخصيص، ومحضة، أي خالصة من تقدير الانفصال.

٣ ـ ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال، أو الاستقبال وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل «كضارب زيد» واسم المفعول نحو «مروع القلب» والصفة المشبهة نحو: «حسن الوجه».
والبديل على أن هذه الاضافة لا تقيد المضاف تعريفاً، وصف النكرة به، نحو: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[2] وذلك أن «بالغ» اسم فاعل مضاف الى «الكعبة» وهو صفة الى «هديا» وهديا نكرة، والصفة والموصوف يجب

(١) انظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٢٤ وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٤٥ وأسرار العربية ص ٢٧٩ ومغني اللبيب جـ ٢ ص ٦٤٣.
وأوضح المسالك جـ ٢ ص ٣ وشرح ابن عقيل جـ ٢، ص ٣، وشرح المكودي ص ٨٧
(٢) سورة المائدة آية ٩٥.

فيهما التطابق من حيث التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع.

والدليل على أن هذه الاضافة لا تفيد تخصيصاً أيضاً، ان أصل قولك «ضارب زيد» «ضارب زيدا» فالاختصاص موجود قبل الاضافة.

وانما تفيد هذه الاضافة أحد أمرين: التخفيف، أو رفع القبح. أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر أو المقدر.

فالظاهر نحو: «ضارب زيد» والمقدر نحو «ضوارب زيد». وأما رفع القبح ففي نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» فان في رفع «الوجه» قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، وفي الجر تخلص منهما.

وتسمى الاضافة في هذا النوع لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وهو حذف التنوين وغير محضة لأنها في تقدير الانفصال[1]

وتكون الاضافة على معنى «اللام» بأكثرية، لأنها الأصل وعلى معنى «من» بكثرة، وعلى معنى «في» بقلة، ولذا لم يذكره الا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة.

وضابط الاضافة التي تكون بمعنى «في» أن يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف، سواء أكان زماناً أو مكاناً، فالزمان نحو: «مكر الليل» فالليل ظرف للمكر، والمكان نحو: «يا صاحبي السجن» والسجن ظرف للصاحبين والتقدير: مكر في الليل، ويا صاحبان في السجن.

وضابط الاضافة التي تكون بمعنى «من» أن يكون الأول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه، وأن يكون المضاف اليه صالحاً للاخبار به عنه، أو عن المضاف، نحو: «خاتم فضة»؛ ألا ترى أن الخاتم الذي هو

(١) انظر: شرح المفصل جـ ٢ ص ١١٩، وشرح التصريح جـ ٢ ص ٢٦ فما بعدها، وأوضح المسالك جـ ٢ ص ١٦٠، والمفصل جـ ١ ص ٢٤٣ وشرح المكودي ص ٨٨ فما بعدها وشرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٦ فما بعدها.

المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها، وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف، فانه يقال: «هذا الخاتم فضة» فيخبر بالفضة عن الخاتم، لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته.

فان انتفى شرط القسم الأول، أو الشرطان معاً في القسم الثاني نحو: «ثوب زيد وغلامه» مما الإضافة فيه تفيد الملك، (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص، فان المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف اليه، ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف، ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف.

أو انتفى الشرط الأول من شرطي القسم الثاني فقط نحو «يوم الخميس» فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال: «هذا اليوم الخميس» لكن اليوم ليس بعض الخميس، فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم.

أو انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو «يد زيد» فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال: «هذه اليد زيد» فاضافتها من اضافة الجزء الى كله.

واذا انتفى أن تكون الاضافة بمعنى «من» أو «في» فالاضافة بمعنى «لام» الملك كما في نحو: «ثوب زيد» أو «لام» الاختصاص كما في بقية الأمثلة[1].

وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان: بمعنى «اللام» وبمعنى «من» وما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجازاً.

وذهب «أبو الحسن بن الصائغ» الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى «اللام». وذهب «أبو حيان» ت ٣٨٠ هـ الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه، وعلى عينه والراجح ما عليه الجمهور.

---

(١) انظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٢٥ فما بعدها وشرح المفصل جـ ٢ ص ١١٩ وأسرار العربية ص ٢٧٩ وأوضح المسالك جـ ٢ ص ٣

أما المضاف لياء المتكلم فانه يجب كسر آخره لمناسبة الياء، سواء كان صحيحاً نحو: غلامي» أو شبيهاً بالصحيح نحو: «دلوي».

ويجوز في ياء المتكلم الفتح، والاسكان:

اما الفتح فلانها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة كالكاف.

وأما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولارادة التخفيف لأنه أخف من الحركة.

ويستثنى من هذين الحكمين: وهما وجوب كسر آخر المضاف، وجواز فتح الياء واسكانها أربع مسائل لا يتأتى فيها ذلك وهي: -

١ - المقصور نحو: «فتى»
٢ - المنقوص نحو: «قاضي»
٣ - المثنى وشبهه نحو: «ابنين، واثنين».
٤ - جمع المذكر السالم وشبهه نحو: «مسلمين، وعشرين».

فهذه الأنواع الأربعة آخرها واجب السكون، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع «ألف».

وآخر المنقوص، والمثنى المنصوب، والمجرور، وجمع المذكر السالم مطلقاً «ياء» مدغمة في ياء المتلكم.

وكل من الألف والياء المدغمة لا يقبل الحركة.

وياء المتكلم مع هذه الأنواع الأربعة واجبة الفتح، للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

آخر ما يضاف للياء اكسر اذا ... لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيد بن فذي ... جميعها اليا بعد فتحها احتذى[1]

(١) انظر: من الالفية ص ٣٨

وتدغم ياء المنقوص، والمثنى في حالتي الجر، والنصب، وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين.

وتقلب واو الجمع المذكر السالم، وشبهه في حالة الرفع «ياء» لأن الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو «ياء» ثم تدغم الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين[1].

ولما كان حذف كل من التنوين أو النون يلزم عليه سقوط مقطع صوتي من الكلمة ألحقت قضية الاضافة بالتغييرات الصوتية.

ظاهرة وصل هاء الضمير عند النحاة:

سبق ان قلت ان هـاء الضمير هي التي يكنى بهـا عن المفرد المـذكر الغائب وبالتتبع تبين أن هاء الضمير لها أربعة أحوال:

الاولى: أن تقع بين ساكنين نحو: ﴿يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[2].

والثانية: أن تقع قبل ساكن وقبلها متحرك نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾[3].

وحكمها في هاتين الحالتين الضم مع عـدم الصلة عند النحـاة، أما الضم فهو على الأصل لأن هاء الضمير حرف ضعيف نظراً لخروجه من أقصى الحلق، وقد اجتمعت فيه الصفات الضعيفة الآتية: ـ

«الهمس، والرخاوة، والاستفال» من أجل ذلك جعلوا له الضم الذي هو أقوى الحركات كي يزيلوا خفاءه في النطق.

وأما عدم الصلة فنظراً لوجود الساكن الذي بعده لأنه لو وصل لالتقى ساكنان واو الصلة والسكون الذي بعد هاء الضمير، من أجل ذلك حذفوا الصلة كي لا يلتقي ساكنان.

---

(١) انظر: المفصل جـ ١ ص ٣٠٧ فما بعدها وشرح المفصل جـ ٣ ص ٣١، جـ ٩ ص ٨٥ وأوضح المسالك جـ ٢ ص ٣٦ وشرح التصريح جـ ٢ ص ٦٠ وشرح المكودي ص ٩٦

(٢) سورة آل عمران آية ٢٩

(٣) سورة النساء آية ٨٣

والثالثة: ان تقع بين متحركين مثل: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[1].

وحكمها في هذه الحالة الضم مع الصلة عند النحاة. أما الضم فعلى الأصل، وأما الصلة فلكونه حرفاً ضعيفاً خفياً أرادوا أن يقووه بالصلة بحرف من جنس حركته.

والرابعة: أن تقع قبل متحرك وقبلها ساكن مثل: فيه، به، منه، وحكمها في هذه الحالة الصلة وعدمها عند النحاة.

الا انه اذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة تكون صلتها ياء لتناسب الياء التي قبلها والكسرة.

من هذا يتبين ان هاء الضمير تارة توصل بياء، وذلك اذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأخرى توصل بواو فيما عدا ذلك وكل منهما له صوت مخصوص يتميز به عن الآخر، من هذا كان وجه جعل قضية وصل هاء الضمير من التغييرات الصوتية[2].

ظاهرة تخفيف الهمز «وصلا» عند النحاة:

ان الهمز من أصعب الحروف في النطق وذلك لبعد مخرجها، اذ تخرج من «أقصى الحلق»[3] كما اجتمعت فيها صفتان من صفات القوة وهما: الجهر والشدة، وهي بعد البحث التجريدي صوت صامت حنجري انفجاري وهو يحدث بأن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تاماً، فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة، يضغط الهواء فيها دون

---

(١) سورة عبس آية ٢١

(٢) انظر: الكلام على هاء الضمير وصلا في كل من: -
كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، والمقتضب للمبرد جـ ١ ص ٣٧
وشرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٨٧، والنشر لابن الجزري جـ ١ ص ٣٠٤
وغيث النفع للصفاقسي ص ٤٣، وقلائد الفكر ص ٥
والارشادات الجلية ص ٢٤، واتحاف فضلاء البشر ص ٣٤.

(٣) انظر: البرهان في تجويد القرآن للشيخ القمحاوي ص ١٢ ط القاهرة.

الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً(١).

لذلك فقد عمدت بعض القبائل العربية الى تخفيف النطق بالهمز.

فمن الحقائق العامة أن الهمز كان خاصة من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها: «تميم» وما جاورها، وأن عدم الهمز خاصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها، وقد ورد النص عن بعض القبائل في كلام «أبي زيد» أن أهل الحجاز، وهذيل، وأهل مكة والمدينة لا ينبرون(٢) واذا كانت القبائل البدوية التي تميل الى السرعة في النطق وتسلك أيسر السبل الى هذه السرعة فان تحقيق الهمز كان في لسان الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة أي أن الناطق البدوي تعود النبر في موضع الهمز، وهي عادة أملتها ضرورة انتظام الايقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الابانة عما يريد من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النبر في نطقه كان دائماً أبرز المقاطع وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه.

أما القبائل الحضرية فعلى العكس من ذلك، اذ كانت متأنية في نطقها مبتدئة في ادائها، ولذا لم تكن بها حاجة الى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها، أعني المبالغة في النبر واستعاضت عن ذلك بوسيلة أخرى كالتسهيل والابدال، والاسقاط(٣).

وبالتتبع وجدت الوسائل التي سلكها العرب لتخفيف الهمز ما يلي: النقل، والابدال، والتسهيل، والحذف، واليك تفصيل القول على كل حالة على حدة: ـ

فالنقل يجوز عند النحاة اذا كانت الهمزة متحركة بعد ساكن، فاذا أريد

(١) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ص ٩٥ ط القاهرة ١٩٦٨

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور جـ ١ ص ٢٢ ط القاهرة.

(٣) انظر: القراءات القرآنية للدكتور: عبد الصبور شاهين ص ٢١ ط القاهرة ١٩٦٦ م.

تخفيفها فانها تحذف بعد نقل حركتها الى الساكن الذي قبلها سواء كانت حركتها فتحة نحو: «من أبوك» أو كسرة نحو: «كم إبلك» أو ضمة نحو: «من أمك» وذلك لقصد التخفيف[1] ومظهر الصوتيات هنا اننا حذفنا من الكلمة مقطعاً صوتياً مغلقاً، كما اننا حذفنا صوت الهمزة.

أما اذا كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة واواً مدية نحو «ابو أيوب» فان الهمزة في هذه الحالة تبدل واواً وتدغم الواو التي قبلها فيها، وهذا الوجه جائز عند النحاة.

واذا كان الساكن ياء مدية نحو: «في أيام» فان الهمزة تبدل ياء وتدغم الياء التي قبلها فيها، وهو جائز عند النحاة[2].

ومظهر الصوتيات في هاتين الحالتين أن الصوت الثاني وهو صوت الهمزة، تأثر بالصوت الأول وهو الواو، أو الياء الساكنتان، فأبدل حرفاً مجانساً لما قبله وأدغم ما قبله فيه، وهذا النوع من التأثر يسميه علماء الأصوات المحدثون بالتأثر التقدمي[3].

وأما الابدال:

فان الهمزة الساكنة تقع بعد فتح نحو: ﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾[4] أو كسر نحو ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[5] أو ضم نحو: ﴿يَقُولُ ائْذَن لِي﴾[6].

ففي هذه الأحوال الثلاثة يجوز عند النحاة ابدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركة الحرف الذي قبلها: فاذا كان فتحا تبدل ألفاً، واذا كان كسراً

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٦٥ ط القاهرة
والمقتضب للمبرد جـ ١ ص ١٥٩ ط القاهرة
(٢) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٦٥
والمقتضب للمبرد جـ ١ ص ١٥٩
(٣) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس ص ١٨١ ط القاهرة.
(٤) سورة الانعام آية ٧١
(٥) سورة البقرة آية ٢٨٣
(٦) سورة التوبة آية ٤٩

تبدل ياء، واذا كان ضماً تبدل واواً، وذلك كي يكون الحرف المبدل مجانساً للحركة التي قبله[1].

ومظهر الصوتيات هنا هو اننا احللنا صوت حرف محل صوت الهمزة. فاذا كانت الهمزة مفتوحة فقد أحللنا صوت الألف واذا كانت مكسورة فقد أحللنا صوت الياء، واذا كانت مضمومة فقد أحللنا صوت الواو.

وأما التسهيل والحذف: فان الهمزتين من كلمتين تكونـان متفقتين في الحركة سواء كانتا مفتوحتين نحو: ﴿جَاءَ أَحَدُكُم﴾[2] أو مكسورتين نحو: ﴿هَؤُلاءِ إن كُنْتُم﴾[3] أو مضمومتين نحو: ﴿أَوْلِيَاءُ أُوْلَئِكَ﴾[4].

وقد اختلف النحاة في تخفيف احدى الهمزتين على النحو التالي:

أ - فبعضهم قال بحذف احدى الهمزتين في الأقسام الثلاثة، ومظهر الصوتيات هنا هو اننا حذفنا من الكلمة مقطعاً صوتياً.

ب - وبعضهم قال بتسهيل أولى الهمزتين بين بين في الأقسام الثلاثة

جـ - وبعضهم قال بتسهيل الهمزة الثانية بين بين في الأقسام الثلاثة أيضاً ومظهر الصوتيات في هاتين الحالتين واضح اذ صوت الهمزة المسهلة يختلف عن صوت الهمزة المحققة، وبيان ذلك ان الهمزة المسهلة تعتبر حرفاً فرعياً فاذا كانت مفتوحة تسهل بين الهمزة والالف واذا كانت مكسورة تسهل بين الهمزة والياء، واذا كانت مضمومة تسهل بين الهمزة والواو.

د - وبعضهم يبدل الهمزة الثانية حرف مدّ في الأقسام الثلاثة[5]. ومظهر الصوتيات هنا هو أننا أحللنا صوتاً مغلقاً محل صوت مفتوح. واما

---

(١) انظر: التيسير للداني ص ٣٥ القاهرة.

(٢) سورة الانعام آية ٦١

(٣) سورة البقرة آية ٣١

(٤) سورة الاحقاف آية ٣٢

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٩٦٧ ط القاهرة، والمقتضب للمبرد جـ ١ ص ١٥٥ القاهرة

تخفيف الهمزتين معا فلم ينقله أحد من علماء النحو فيمن وقفت على مصنفاتهم سوى «ابن يعيش» ت ٦٤٣ هـ[١].
وأقول: ان ما نقله «ابن يعيش» غير سديد، لأن الهمزة المسهلة تعتبر حركتها حالة تسهيلها حركة فرعية، والحركة الفرعية يتعذر البدء بها.

ظاهرة التغليظ والترقيق «وصلا» عند النحاة:

من الظواهر اللغوية التي لها صلة بالناحية الصوتية ظاهرة: التغليظ والترقيق.

والتغليظ والترقيق ضدان لا يجتمعان وقد ينعدمان. والتغليظ هو تسمين الحرف عند النطق به. والترقيق تنحيف الحرف عند النطق به.

ومع دراستي لجميع القضايا التي وردت في هذا الشأن أقرر بأن الذي له صلة بموضوع «الوصل» ظاهرة واحدة هي: تغليظ لفظ الجلالة «الله» وترقيقها.

ويبدو أن هذه الظاهرة امتازت بحصولها على قدر مشترك بين القبائل العربية، اذ لم ينقل عن أحد منهم ـ فيما أعلم ـ خلاف حول هذه الظاهرة.
وبالتتبع تبين أن لفظ الجلالة «الله» اما أن يقع بعد فتح، أو ضم، أو كسر: فاذا ما وقع بعد فتح نحو «قال الله» أو ضم نحو «عبدالله» كان حكمه التفخيم، والتفخيم لفظ مرادف للتغليظ.

أما إذا وقع بعد كسر فانه يكون حكمه الترقيق.

فان قيل ما وجه كل من التفخيم والترقيق؟
أقول: ان التفخيم هو الأصل، ولأن لفظ الجلالة يناسبه التفخيم وقديماً

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ١١٨ ط القاهرة.

قيل ما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته ولكني مع ذلك سأحاول تفسير هذه الظاهرة، وذلك أن كلا من الفتح والضم فيه قوة في النطق فناسب كلا منهما التغليظ كي يكون هناك تناسق في موسيقى اللفظ.

أما الكسر فلكونه أضعف الحركات فقد ناسبه الترقيق، لأن الانتقال من الكسر الضعيف الى التفخيم القوي فيه صعوبة في النطق ولا يتمشى مع الموسيقى الصوتية[1].

ثالثاً: حكم الابتداء بما أوله ساكن عند النحاة:

مما هو معلوم أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون الا متحركاً، وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة ولا ان القياس اقتضاه وانما هو من قبيل الضرورة وعدم الامكان.

والأكثرون من العلماء على أن الابتداء بالساكن متعذر، وذهب «ابن جني» ت ٢٩٢ هـ الى انه متعسر وقال قد جاء ذلك في اللغة الفارسية نحو: «شتر» و«سطام» وقد رد عليه «الرضي» بقوله: «ان البدء بالساكن مستحيل، ولا بد من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك المتحرك في «شتر» و«سطام» في غاية الخفاء ظن انه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور، وللطف الاعتماد لا يتبين»[2].

ولما كانت هناك ألفاظ بني أولها على السكون زادوا في أولها ألف الوصل وسيلة الى النطق بالساكن.

قال: «أبو الفتح»: ان ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة[3] وانما سميت بذلك لأنه يتوصل بها الى النطق بالساكن.

(١) انظر: أحوال التفخيم والترقيق في شرح شعلة على الشاطبية ص ٢١٣ ط القاهرة.
(٢) انظر: شرح الشافية للرضي جـ ٢ ص ٢٥١
(٣) انظر: المنصف جـ ١ ص ٥٣

وقال «ابن الصائغ» ت ٦٨٠ هـ سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، والاضافة تكون لأدنى ملابسة[١].

وقد اختلف في أصل همزة الوصل هل هو الحركة، أو السكون، والأول مذهب «سيبويه» والثاني مذهب أبي علي الفارسي واختاره الشلوبيني» وعليه جمهور النحاة[٢].

وقال «ابن جني»: «هذه الهمزة انما حركت لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة ساكنة.

فان قيل: أنت هربت من سكون النون في «انفعل»

فكيف زدت عليها ساكناً آخر وهو الهمزة؟

أقول: هذه الهمزة وان كانت ساكنة فانه انما جيء بها قبل الساكن لأنه قد علم انه اذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو تحريكه والحذف والحركة لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل، لئلا تؤول بنيته التي قد أوردت له من سكون أوله، فلم يبق الا حذف الهمزة، أو حركتها فلم يجز حذفها، لأن ذلك كان يؤدي الى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت»[٣].

والأصل أن تحرك بالكسر، لأنها دخلت وصلة الى النطق بالساكن فتخيلوا سكونها مع سكون ما بعدها فحركوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين وهي الكسرة.

فان كان الحرف الثالث من الاسم الذي فيه همزة الوصل مضموماً ضماً لازماً ضمت الهمزة، نحو: «اقتل، اخرج» وذلك انهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة الى ضمة، لأنه خروج من ثقيل الى ما هو أثقل منه ليس بينهما الا حرف ساكن وهو ضعيف. وحكى قطرب ت ٢٠٦ هـ على سبيل الشذوذ

(١) انظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٦٧.
(٢) انظر: شرح الفاكهي ص ٢٠٧.
(٣) انظر: المنصف جـ ١ ص ٥٣ و٥٤

«اقتل» بالكسر على الأصل[1] وانما اشترط أن يكون الضم لازماً تحرزاً من مثل: «ارموا، واقضوا» فان الهمزة في نحو ذلك مكسورة وان كان الثالث مضموماً لأن الضمة عارضة والميم في «ارموا» أصلها الكسر، وكذلك الضاد في «اقضوا» وذلك لأن الأصل «ارميوا»، و«اقضيوا» وانما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة، وواو الضمير بعدها ساكنة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصحح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت.

فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو «اغزي» جاز في الهمزة وجهان: الضم، والكسر.

وأجودهما الضم لأن الأصل «أغزوي» فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فالضم نظراً الى ان الضمة الأصلية مقدرة والمقدر كالموجود،

أما الكسر فنظراً الى الحالة الراهنة[2].

وان كان الحرف الذي دخلت عليه همزة الوصل لام تعريف، فالهمزة حينئذ تكون مفتوحة، وذلك لكثرة الاستعمال، ولأنهم أرادوا أن يخالفوا بين حركتها مع الحرف وحركتها مع الاسم والفعل.

وأما ألف «أيمن الله» في القسم فمفتوحة أيضاً اذ كان ما دخلت عليه غير متمكن لا يستعمل الا في القسم ففتحت همزته تشبيهاً لها بالهمزة اللاحقة حرف التعريف.

وحكى «يونس» كسرها على الأصل[3]

(١) انظر: شرح المفصل جـ ٩ ص ١٣٧ والمنصف جـ ١ ص ٥٤
وسر صناعة الاعراب جـ ١ ص ١٣٠

(٢) انظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٦٩

(٣) انظر: شرح المفصل جـ ٩ ص ١٣٧ وسر صناعة الاعراب جـ ١ ص ١٣٢

واذا كان الفعل ثلاثياً معتل العين مبنياً للمجهول نحو: «اختير» جاز في همزة الوصل ثلاثة أوجه: اخلاص الضم والكسر، والاشمام[1].

أما الضم فعلى الأصل، لأن الأصل في الفعل المبني للمجهول أن يضم أوله.

وأما الكسر فلمناسبة كسر التاء، لأن الانتقال من الضم الى الكسر فيه ثقل في النطق نظراً لأن الفاصل بينهما حرف ساكن غير حصين، وأما الاشمام فهو خلط حركة بحركة، أي اشمام الكسرة الضمة وذلك للمح الأصل.

وتكون همزة الوصل في كل من: الأفعال، والأسماء، والحروف. أما دخولها على الأفعال فذلك لتصرفها وكثرة اعتلالها، وتكون فيها على النحو التالي:

١ - الفعل الماضي الخماسي، أي المكون من خمسة أحرف نحو: «انطلق»
٢ - الفعل الماضي السداسي، أي المكون من ستة احرف نحو: «استغفر».
٣ - فعل الأمر الذي ماضيه خماسي نحو: «اتخذوا» فعل أمر من «اتخذ»
٤ - فعل الأمر الذي ماضيه سداسي نحو: «استغفر» فعل امر من «استغفر»
٥ - فعل الأمر الذي ماضيه ثلاثي نحو: «اضرب» فعل أمر من «ضرب».

فان قيل: ولم أسكنت أوائل هذه الأفعال حتى احتاجت الى همزة وصل؟ أقول: أما النوع الأول فانما أسكن أوله، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع في الكلمة أكثر من ثلاثة متحركات وهو مكروه عندهم.

وأما النوع الخامس وهو ما تكون فيه همزة الوصل في أمر كل فعل فتح فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده، اذ كان ينبغي أن يحرك الحرف الأول في المضارع كما حرك في الماضي، الا أنه لما كان يلزم من ذلك توالي أربعة متحركات وهذا مستثقل كان لا بد من تسكين حرف من الكلمة. ولما لم يكن هناك سبيل الى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة لأنه لا يبدأ بساكن ولا الى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل، لأنه بحركته يعرف اختلاف

(١) انظر: شرح التصريح جـ٢ ص ٣٦٩، وشرح ابن عقيل جـ١ ص ٤٢٦

الأبنية، ولا الى تسكين لامه، لأنها محل الاعراب من الرفع، والنصب، أسكنوا الثاني اذ لا مانع من ذلك فقالوا: «يضرب» فاذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة فبقيت فاء الفعل ساكنة، فاحتاجوا الى همزة الوصل فقالوا «اضرب».

وأما الأفعال الباقية فكأنهم لما زادوا عليها حرفاً أو أكثر كرهوا كثرة الحروف وكثرة المتحركات معاً، فأسكنوا الحرف الأول منها وأتوا بالهمزة توصلاً الى النطق بالساكن[(١)].

وأما دخولها على الأسماء فتكون همزة الوصل فيها قياسية وسماعية فالقياسية تكون في مصدر كل من الفعل الخماسي، والسداسي، نحو: «اختلاف» مصدر «اختلف» و«استكبار» مصدر «استكبر» والعلة في وجودها في المصدر هي علة وجودها في الماضي.

والسماعية تكون في عشرة أسماء معدودة وهي:

١ - «اثنان» نحو ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[(٢)]
٢ - «اثنتان» نحو ﴿فَـٱنْفَجَرتْ مِنْـهُ ٱثْنَتَا عَشْـرَةَ عَيْنَاً﴾[(٣)] والاصل «اثنتان» فحذفت النون للاضافة.
٣ - «ابن» نحو ﴿ذَلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[(٤)].
٤ - «ابنة» نحو ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾[(٥)].
٥ - «امرؤ» نحو ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ﴾[(٦)].
٦ - «امرأة» نحو ﴿وَإِنَ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[(٧)].

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧١ وشرح الشافية جـ٢ ص ٢٦٠ وشرح المفصل جـ٩ ص ١٣٥ وشرح التصريح جـ٩ ص ٣٦٨
(٢) سورة المائدة آية ١٠٦
(٣) سورة البقرة آية ٦٠
(٤) سورة مريم آية ٣٤
(٥) سورة التحريم آية ١٢
(٦) سورة النساء آية ١٧٦
(٧) سورة النساء آية ١٢٨

٧ - «اسم» نحو ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[١].

٨ - «ابنم» وهو «ابن» زيدت عليها الميم، للتوكيد، أو المبالغة.

٩ - «است» وهو «الدبر» وأصله «ستة»

١٠ - «أيمن» المخصوص بالقسم، وهو اسم مفرد ومشتق من اليمين وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين هو جمع «يمين» وهمزته همزة قطع[٢].

فان قيل: ولم أسكنوا أوائل هذه الأسماء حتى احتاجوا الى همزة الوصل؟ قيل: لأن معظمها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال وكثر استعمالها فسكن أولها فجيء بألف الوصل لتكون كالعوض عما سقط منها:

فأما «ابن» فأصله «بنو» بفتح الفاء والعين، دل على ذلك قولهم في النسب: «بنوي» والنسب يرد الأشياء الى أصولها، فالمحذوف منه لام الكلمة.

وأما «ابنة» فهي مثل «ابن» غير أنه زيدت عليها التاء للتأنيث. وأما «ابنم» فهو «ابن» زيدت عليه الميم للمبالغة، أو التوكيد كما في «زرقم» بمعنى «الأزرق» وتتبع نونه ميمه في الاعراب.

وأما «اثنان» فأصله «ثنيان» لانه من «ثنيت» فحذفت لام الكلمة واسكنت التاء، وجيء بهمزة الوصل.

وأما «اثنتان» فهي مثل «اثنان» الا انه زيدت عليها التاء للتأنيث.

وأما «امرؤ» فانما اسكنوا أولها وان كانت تامة لم يحذف منها شيء لأنك اذا ادخلت عليها الألف واللام فقلت «المرء» وأردت تخفيف الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها وهو الراء قلت: المرء. فلما كانت الراء قد تحركت بحركة الاعراب اتبعوا عينها حركة لامها فقالوا «هذا امرؤٌ بضم الراء والهمزة، و«رأيت امرأ» بفتح الراء والهمزة، و«مررت بامرئ» بكسر الراء والهمزة، وكما تقول: «هذا أخوك، ورأيت اخاك، ومررت بأخيك» وأما «امرأة» فهي «امرؤ» زيدت عليها تاء التأنيث.

---

(١) سورة العَلَق آية ١

(٢) انظر: شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٦٨ وشرح الشافية جـ ٢ ص ٢٥٩ وشرح المفصل جـ ٩ ص ١٣١.

والحاصل: ان بعض هذه الهمزات عوض عن «لام الكلمة» «هي واو» وذلك في كل من: «ابن، ابنة، ابنم».
وبعضها عوض عن لام الكلمة هي «ياء» وذلك في: «اثنين، واثنتين».
وبعضها عوض عن لام صحيحة هي «هاء» وذلك في «است».
وبعضها من حذف متوهم، وذلك في «امرئ وامرأة».
وبعضها من حذف واقع أحياناً، وذلك في: «أيمن»[1].

وأما دخول همزة الوصل على الحرف فمع «اللام» والميم المبدلة منها في لغة طيِّئ نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من امبر مصيام في أسفر». و«أل» تكون على ثلاثة أوجه: ـ

الأول: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين، والمفعولين نحو «الضارب والمضروب».

والثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: «عهدية، وجنسية»، وكل منهما ثلاثة أقسام: ـ

فالعهدية:

١ ـ اما أن يكون معهودها معهوداً ذكرياً نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً* فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[2].
٢ ـ أو معهوداً حضورياً ولا تقع هذه الا بعد أسماء الاشارة نحو: جاءني هذا الرجل» أو «أي» في النداء نحو: «يا أيها الرجل» أو «اذا الفجائية نحو: «خرجت فاذا الأسد».
٣ ـ أو في اسم الزمان الحاضر نحو قوله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[3].

(١) انظر: شرح المفصل جـ ٩ ص ١٣٢ ـ ١٣٤، وشرح التصريح جـ ٢ ص ٣٦٨.
(٢) سورة المزمل الأيتان ١٥، ١٦
(٣) سورة المائدة آية ٣

والجنسية:

١ - اما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» حقيقة نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾[١]

٢ - أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً نحو: «زيد الرجل فاضل» أي كامل في هذه الصفة.

٣ - أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تلحقها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً نحو: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شيءٍ حَيٍّ﴾[٢].

والثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة:

فاللازمة: كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام مثل «النضر» و«النعمان».

وغير اللازمة: مثل الداخلة على علم منقول من اسم مجرد صالح لها ملموح أصله نحو: «الحارث، والعباسي»[٣].

وانما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام لأنها حرف ساكن يقع أولاً، والساكن لا يمكن الابتداء به، فتوصلوا الى ذلك بهمزة الوصل، وانما كانت «اللام» ساكنة لقوة العناية بمعنى التعريف وذلك أنهم جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن انفصاله عما بعده، ويقوى اتصاله بالمعرف فيكون ذلك أبلغ في افادة التعريف للزوم أداته[٤].

وتحرك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل نحو: «الابن والاسم» بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان: لام التعريف والساكن الذي بعد همزة الوصل.

---

(١) سورة النساء آية ٢٨

(٢) سورة الأنبياء آية ٣٠

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١ ص ٤٩ فما بعدها.

(٤) انظر: شرح المفصل جـ ٩ ص ١٣٦

وحينئذ يجوز أن تبقى همزة الوصل الداخلة على «اللام» هذا اذا لم يعتد بتلك الحركة التي على اللام نظراً لعروضها، ويجوز أن تحذف همزة الوصل اذا اعتد بتلك الحركة وذلك لأن همزة الوصل انما تجتلب للوصل بالنطق بالساكن، ولا ساكن حينئذ[1].

وحكم همزة الوصل أن تسقط من اللفظ اذا وصلت بما قبلها، لأنه انما أتي بها للتوصل الى النطق بالساكن، وحركة ما قبلها تسد مسدها، الا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام فانها لا تحذف كي لا يلتبس الاستفهام بالخبر ولكن لا يجوز النطق بها محققة بل يجوز تسهيلها بين بين، أو ابدالها حرف مدّ مع الاشباع نحو قوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[2].

أما العلامة الدالة على «ألف الوصل» فقد اختلف فيها:

فذهب بعض المشارقة الى جعلها رأس صاد هكذا «صـ» وذهب البعض الآخر من المشارقة الى جعلها دالاً مقلوبة هكذا «٧» مثل كتابة الرقم الحسابي سبعة أو ثمانية وذهب أكثر المغاربة الى جعلها جرة هكذا: «-» وذهب الداني الى جعلها دارة هكذا «ه»[3] والمشهور المذهب الأول، وهو ما عليه العمل.

---

(١) انظر: شرح الشافية جـ ٢ ص ٣٣٧

(٢) سورة الانعام آية ١٤٣

(٣) انظر: ارشاد الطالبين ص ٣١ ط القاهرة.

الفصل الثالث

الوقف في الشعر العربي القديم

لعل أهم ما يميز الشعر عن النثر موسيقاه، وما ينطوي عليه من روي وقافية. وبقدر سلامة هذه الموسيقى واستقامتها يكون الحكم الصحيح على الشعر.

ولكن في بعض الأحيان تتعارض القوانين الموسيقية مع القواعد النحوية فيحدث بينهما نوع من الصراع، غير انه في النهاية تتغلب القوانين الموسيقية في هذا الصراع.

هذا النوع من الصراع بين مراعاة الموسيقى الصوتية، والقواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو والبلاغة أتاح الفرصة أمام الباحثين لخلق مجالات من البحوث أهمها: البحوث العروضية، وبحوث الضرورات الشعرية.

ولما كانت هناك صلة وثيقة بين الضرورات الشعرية وموضوع البحث «الوقف والوصل» فقد التزمت ببحث هذه الضرورات في اطار «الوقف» واضعاً نصب عيني تأثير هذه الضرورات على قوانين الجملة العربية ومدى مخالفتها للمعايير القياسية عند النحاة:

فان قيل: ما هو السبب في وجود الضرورات؟

أقول: تعتبر الموسيقى الصوتية بما تحتضنه من نغم عنصراً أساسياً في الشعر. والحفاظ على هذه الموسيقى أولى بكثير من الحفاظ على شيء آخر فيه اذ ان هناك عدة قيود قد تضيق على الشاعر مثل:

الوزن والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي، والجمال الفني في اداء الصور الشعرية... الخ.

ولكن قد تعرض للشاعر كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها، وهذه الكلمة قد لا تنطبق على الوزن الا اذا كسر قيداً من قيودها الصرفية أو النحوية فماذا يفعل؟

أيضحي بها وبالصورة الشعرية معها؟ أم يضحي باللغة والقياس في سبيل المحافظة على الصور الشعرية؟

ان الضرورات الشعرية في الواقع خروج على المألوف في قوانين الكلام النحوية والصرفية وربما البلاغية ولكنها الضرورة وقديماً قيل: الضرورات تبيح المحظورات.

أقسام ضرورات الشعر:

الضرورات تنقسم الى أربعة أقسام: ـ

١ ـ مخالفة القياس النحوي مثل الاخبار عن المثنى بالمفرد كقول الشاعر:

سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصفا اليك وخفا واحداً يقطر الدما[١]

الشاهد قول: «يقطر» حيث أخبر بالمفرد عن المثنى، وكان الصواب أن يقول «يقطران».

٢ ـ مخالفة القياس الصرفي مثل اثبات همزة الوصل في الدرج كقول الشاعر:

الا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل[٢]

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ١٢٥
(٢) انظر: الضرائر للالوسي ص ١٣٦

حيث أثبت الهمزة في «اثنين» وهي همزة وصل ومن المعروف ان همزة الوصل تثبت في البدء وتسقط في الدرج.

٣ ـ مخالفة القياس البلاغي مثل ضعف التأليف، ووجه هذه الضرورة الرجوع الى الأصل[١].

٤ ـ مخالفة القياس الصوتي كابدال حركة بحركة أو حرف بحرف أو حرف بحركة أو زيادة حرف أو حركة أو حذفه وسأذكر ذلك بالتفصيل فيما يلي: -

القافية:

وهذا هو ما يعنينا هنا لأن القافية بالنسبة للبيت كالوقف بالنسبة للجملة، وقد اختلف العلماء في تعريف القافية اختلافاً متبايناً: فمنهم من قال: هي حرف الروي الذي تتعاقب عليه أبيات القصيدة جميعاً ويقفو أحدها الآخر على أثره، وهذا الرأي منسوب الى «قطرب» وأبي العبّاس ثعلب [٢].

ومنهم من قال: القافية هي آخر كلمة من البيت، وقيل: هي البيت كله[٣] ـ وقال «الخليل بن احمد» ت ١٧٠ هـ ليست القافية حرف الروي ولا الكلمة الأخيرة من البيت بل القافية هي الجزء الأخير من البيت المقصور بين ساكنين ومتحرك قبلهما فمثل قول الشاعر:

ايـه يـاسـين أين صـوتـك يهـوي أيـن عينـاك تلمـح الاحـبـابـا

القافية كلمة «بابا».

ومثل قول الشاعر:

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ١٤١.
(٢) انظر: العروض الوافي للدكتور ممدوح حقي ص ٩٨ ط بيروت ١٩٦٤
(٣) انظر: العروض الوافي للدكتور ممدوح حقي ص ٩٩ ط بيروت ١٩٦٤.

وقف العاشق حيران ودمع الوجد يجري

القافية كلمة «يجرى»

يستنتج من رأى الخليل «أن القافية قد تكون جزءاً من الكلمة كما في المثال الأول وقد تكون كلمة كالمثال الثاني.

وأرى ان ما قاله «الخليل» هو الصواب لأنه هو المؤسس لعلم العروض فان قيل: هل هناك فرق بين ضرورات الشعر وعيوب القوافي؟

أقول: ضرورات الشعر قد تكون في القافية وفي غير القافية. أما عيوب القوافي فهي مقيدة بأن تكون في القافية، اذا فالضرورات أعم من عيوب القوافي، وعلى هذا يكون بينهما «عموم وخصوص مطلق» فعيوب القوافي تعتبر من ضرورات الشعر، وليس كل ضرورات الشعر تعتبر من عيوب القوافي.

وسيكون الحديث عن عيوب القوافي قاصراً على الضرورات المتصلة بموضوع البحث، واليك تفصيل القول على عيوب القوافي:

سناد الاتباع: هو اختلاف حركة الدخيل بحركتين متقاربتين كالضم والكسر مثل:

وهم طردوا منها بليا فأصبحت بليّ بواد من تهامة غائر
وهم منعوها من قضاعة كلها ومن مضر الحمراء عند التغاور[1]

فالهمزة في القافية الأولى مكسورة، والواو في الثاني مضمومة، والانتقال من الكسرة الى الضمة لا يعتبر عيباً فاحشاً حيث ان كلا منهما يعتبر حركة قصيرة وذلك لعدم اتساع الفم عند النطق بهما.

---

(١) انظر: اهدى سبيل الى علمي الخليل لمحمود مصطفى ص ١٣٧ ط القاهرة ١٩٦٠

سناد الحذو: هو اختلاف حركة ما قبل الردف بحركتين متباعدتين في الثقل كالانتقال من الكسر الى الفتح مثل:

لقد ألح الخباء على جوار كأن عيونهن عيون عين
كأني بين حافيتي غراب يريد حمامة في يوم غين[1]

فكلمة «عين» في البيت الأول مكسورة العين، وكلمة «غين» في البيت الثاني مفتوحة الغين، والانتقال من الكسر الى الفتح يعتبر عيباً فاحشاً حيث ان الفتحة تعتبر حركة طويلة، لاتساع الفم عند النطق بها، والكسرة تعتبر حركة قصيرة، لعدم اتساع الفم عند النطق بها كاتساعه مع الفتحة. اذا الانتقال من حركة طويلة الى حركة قصيرة يعتبر عيباً من الناحية الموسيقية.

سناد التوجيه: هو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد كقول رؤبة من مشطور الرجز:

وقائم الأعماق خاوي المخترق ألف شتى ليس بالراعي الحمق

شذابة عنها شذى الربع السحق[2]

فالراء في «مخترق» مفتوحة والميم في «الحمق» مكسورة، والحاء في «السحق» مضمومة وهذا يعتبر عيباً فاحشاً للانتقال من حركة طويلة الى حركة قصيرة.

والاكفاء:

هو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج كقول الشاعر:

(١) انظر: اهدى سبيل الى علمي الخليل لمحمود مصطفى ص ١٣٧ و١٣٨ ط القاهرة ١٩٦٠
(٢) انظر: اهدى سبيل الى علمي الخليل لمحمود مصطفى ص ١٣٨ ط القاهرة ١٩٦٠

بــني ان الــبر شيء هــين المــنــطق الــطيــب والــطعــيــم[1]

فاختلف الروي بالنون والميم وهما متقاربان في المخرج وذلك لأن النون تخرج من طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا، والميم تخرج من الشفتين، وكل من طرف اللسان والشفتين متقارب مع الآخر في المخرج[2].

فان قيل: هل العرب وبخاصة في الجاهلية قبل الاسلام وقبل أن تظهر فيهم ملامح القراءة والكتابة كانت تعرف حروف المعجم حتى تلتزم بها؟

أقول: انها وان لم تعرفها بأسمائها الا أنها كانت تعرفها بأجراسها وتميز بينها بأصدائها، ولهذا كان يلتزم الشاعر منهم حرف الروي ولا يخالفه الا في القليل النادر، كما لا يبعد ان الواحد منهم كان يشعر بمخارج الحروف ومدارجها، بل لعله هو الغالب من حالهم وتتبع أشعارهم وان كانوا لا يتقنون تميزه، ولهذا اعتبر الاكفاء عيباً من عيوب القوافي نظراً لأنه يخل بالموسيقى الصوتية، وان كان ليس من العيوب الفاحشة نظراً لتقارب حروف الروي في المخرج.

والاجازة:

هي اختلاف الروي بحروف متباعدة المخرج، كقول الشاعر:

ألا هــل ان لم تــكــن أم مــالــك بمــلك يــدي ان الــكــفــاء قــلــيــل
رأى مــن خــليــليــه جــفــاء وغــلظة اذا قــام يــبتــاع الــقلوص ذمــيــم[3]

فنحن نلحظ أن الروي قد اختلف من اللام الى الميم، واللام والميم

(1) انظر: اهدى سبيل لمحمود مصطفى ص ١٢٥ ط القاهرة ١٩٦٠ م
(2) انظر: الرائد في تجويد القرآن محمد محيسن ص ٣ مخطوط
(3) انظر: عروض الشعر العربي للدكتور عبد المنعم خفاجي ص ١٨٦ ط القاهرة

متباعدان في المخرج اذ اللام تخرج من أدنى حافتي اللسان بعد مخرج الضاد الى منتهى طرفه مع ما يليها من أصول الثنايا العليا، والميم تخرج من الشفتين[1].

وبامعان النظر نجد هناك تباعداً بين المخرجين اذ يفصل بين مخرج الحرفين مخرج كل من الراء، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي والسين، والظاء، والذال، والتاء، لهذا اعتبرت «الاجازة» عيباً فاحشاً من عيوب القوافي نظراً لانه يخل بالموسيقى الصوتية أكثر من «الإكفاء».

والاقواء:

هو الاختلاف بالضمة والكسرة، وهو مأخوذ من قولهم أقوت الدار اذا خلت كأن «البيت» خلا من «الروي» لاختلاف حركته.

وقيل هو مأخوذ من اقواء الفاتل للحبل اذا خالف بين قواه وطاقاته فجعل إحداهن ضعيفة والأخرى قوية، فكأن البيت تخالفت قواه بتخالف تلك الحركة كقول حسان بن ثابت.

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر ... جسم البغال واحلام العصافير
كأنهم قصب جفت أسافله ... مثقب نفخت فيه الأعاصير[2]

فنحن نلحظ ان الشاعر انتقل من الكسرة الى الضمة وهو عيب من عيوب القوافي.

ويروى أن «النابغة» كان كثيراً ما يقوي في شعره، وقد أراد أهل يثرب أن يدلوه من طرف خفي على خطئه فأوحوا الى جارية تغنيه بعض أبياته وان تتعمد اظهار الحركات المختلفة بالضم والكسر ففعلت ففطن «النابغة» لشعره

(١) انظر: الرائد في تجويد القرآن ص ٣
(٢) انظر: كتاب القوافي لابي الحسن الأخفش ص ٤١ ط القاهرة.

فأصلح خطأه وقال: وردت يثرب وفي شعري بعض «العيب» وصددت عنها وأنا أشعر الناس[1].

يستفاد من هذا ان بعض الأذواق في الجاهلية كانت تقبل «الاقـواء» ولعل السبب في قبولها له أنهم كانوا يقفون كثيراً بالسكون في القوافي المطلقة، ولكن يبـدو أن أذواق المحدثين وأكثر شعـراء الاسلام نبت عن «الاقـواء» فتجنبـوه في منظومـاتهم، وقد كـان هذا من المتـأخرين تحسينـاً وتجويـداً في الصناعة، لأننا نجد «الاقواء» حين يقع في القصيدة كثيراً ما يفسد موسيقاها وينقص من قدرها[2].

والاصراف:

هو اختلاف المجرى، ولعله مأخوذ من صرفت الشيء عما كان عليه اذا غيرته، وذلك بأن تكون احدى القافيتين بـالفتح وغـيرها بـالكسر أو الضم فمثالها مع الكسر قول الشاعر:

ألم تـرني رددت عـلى ابـن لـيـلى مـنـيـحـتـه فـعـجـلـت الأداء
وقـلـت لـشـاتـه لـمـا أتـتـنـا رمـاك الله مـن شـاة بـداء[3]

فنحن نرى أن كلمة «الأداء» مفتوحة وكلمة «بداء» مكسورة وهذا من العيوب القبيحة لأن الانتقال من الفتح الذي هو حركة طويلة الى الكسر الذي هو حركة قصيرة يعتبر اخلالا بالموسيقى الصوتية.

ومثالها مع الضم قول الشاعر:

أريتـك ان منعـت كـلام يحـيى أتمـنعـني عـلى يحيـى البـكـاء

(١) انظر: اهدى سبيل لمحمود مصطفى ص ١٢٤ ط القاهرة ١٩٦٠
(٢) انظر: المرشد للدكتور عبدالله الطيب جـ١ ص ٣٠، ٣١ ط القاهرة ١٩٥٥ م
(٣) انظر: أهدى سبيل لمحمود مصطفى ص ١٢٥ ط القاهرة

ففي طرفي على يحيى سهاد وفي قلبي على يحيى البلاء[1]

فنحن نرى ان كلمة (البكاء) مفتوحة، وكلمة (البلاء) مضمومة، وهذا أيضاً مع أقبح العيوب لأنه مخل بالموسيقى الصوتية حيث فيه انتقال من الفتح الذي هو حركة طويلة الى الضم الذي هو حركة قصيرة وسبق ان قلنا: جمال الشعر مرتبط بالحفاظ على موسيقاه الصوتية، فاذا فقد هذا الجانب اعتبر عيباً شنيعاً.

أما التضمين، والايطاء فأرى انهما ليسا من موضوع البحث حيث لا تغير فيهما[2].

بعد ذلك انتقل الى الحديث عن ضرورات الشعر المترتبة على «الوقف» ولقد تتبعت تلك الضرورات في مظانها وقسمتها ثلاثة أقسام: ـ

١ ـ ضرورات الحذف
٢ ـ ضرورات الزيادة
٣ ـ ضرورات أخرى غير هذين النوعين.

وسأتحدث بالتفصيل عن هذه الأقسام حسب ترتيبها:

أولاً: ضرورات «الحذف» وتتمثل اجمالاً فيما يلي:

حذف بعض حروف الكلمة، وحذف مجزوم لم، وحذف الواو، وحذف الياء وحذف ألف المقصور غير المنون، وحذف ألف المنون المنصوب، وحذف الضمير، وحذف النون، وحذف الهاء.

فحذف بعض حروف الكلمة كقول العجاج:

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ٢٠٠ بغداد.
(٢) لان التضمين: هو تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي بعده.
والايطاء: هو اعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها دون أن يفصل بين اللفظين المكررين سبعة أبيات فأكثر، انظر: عروض الشعر العربي ص ١٨٤، ١٨٥ ط القاهرة

«طـواطـنـا مـكـة مـن ورق الحـمـى»[1]

الشاهد قوله: «الحمى» والأصل فيها «الحمام» فحذف الالف والميم ثم أشبع الميم فتولد منها الياء.

وحذف مجزوم «لم» كقول الشاعر:

احفظ وديعتـك التي استـودعتـهـا يـوم الأعـارب ان وصلت وان لم[2]

الشاهد قوله: «وان لم» والأصل فيها «وان لم تصل» فحذف مجزوم «لم» وهو كلمة «تصل».

وحذف الواو كقول ابن مقبل:

جـزيت ابن أروى بالمـدينـة قـرضـه وقلت لشفـاع المـدينـة أوجـف[3]

الشاهد قوله: «أوجف» حيث حذف واو الجماعة، لأن الأصل «أوجفوا» ثم سكن لام الكلمة.

وحذف الياء كقول زهير بن أبي سلمى:[4]

وأراك تـفـري مـا خـلقـت وبـعـ ض الـقـوم يخلق ثـم لا يـفـر[5]

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ١ ص ٨ ط القاهرة ١٣١٦ هـ

(٢) انظر: الضرائر للالوسي ص ١٠٢ ط بغداد.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٢ ط القاهرة

(٤) هو زهير بن أبي سلمى بن رياح المزني جاهلي ت عام ١٤ قبل الهجرة، وسلمى بضم السين وليس للعرب سلمى بضم السين غيره، وهو أحد الشعراء المتقدمين على الشعراء باتفاق وكان زهير حكيماً في شعره انظر: ديوان زهير ص ١١٠ وشعراء النصرانية ص ٥١٠ فما بعدها.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٩، والمفصل للزمخشري جـ ٢ ص ٢٣٤ ط القاهرة وشرح أبيات سيبويه للشنتمري جـ ٢ ص ٢٨٩، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٩

الشاهد قوله: «ثم لا يفر» حيث حذف الياء ضرورة لأن الأصل «ثم لا يفري».

وكقول الخزز بن لوذان:

كــذب الـعتيق ومــاء شــن بــارد ان كنت سـائلتي غيـوقـا فـاذهب[1]

الشاهد قوله: «فاذهب» حيث حذف الياء ضرورة لانه خطاب لمؤنث والأصل «فاذهبي» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها الا ان الشاعر حذف الياء ضرورة.

وحذف ألف المقصور غير المنون، كقول لبيد:

وقــبـيــل مــن لـكـيــز شــاهــد رهط مـرجـوم ورهط ابن المعــل[2]

الشاهد قـوله: «المعـل» حيث حذف اليـاء ضرورة لان الأصل فيهـا «المعلى» ولا خلاف في ان الاسم المقصور غير المنون لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف الا في الضرورة.

وحذف الف المنون المنصوب، كقول الشاعر:

ألا حبــذا غنم وحسن حــديثـهــا لقد تركت قلبي بها هائـماً دنف[3]

الشاهد قوله: «دنف» فان هذه الكلمة محلها النصب، لأنها اما حال أو نعت للاسم المنصوب فكان ينبغي أن يقف عليها هكذا «دنفاً» بقلب التنوين ألفاً، الا أن الشاعر وقف عليها بالسكون ضرورة.

---

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ٢٩٣ ط بغداد

(٢) انظر: شرح الاشموني جـ٣ ص ٧٤٨ ط بيروت
وحاشية ابن جماعة جـ١ ص ١٧٢ ط ١٣١٠ هـ والـدرر اللوامع جـ٢ ص ٢٣٣ القـاهرة ١٣٢٨ هـ

(٣) انـظر: شرح الدرر اللوامع جـ٢ ص ٣٣٢ ط القـاهرة ١٣٢٨ هـ وشرح شـواهد العيني ص ٣٨٢ ط القاهرة

وحذف الضمير، كقول امرئ القيس:

فـأقبلت زحـفـا عـلى الـركبتـين   فـثـوب نـسـيت وثـوب أجـر[1]

الشاهد قوله: «اجر» حيث حذف الضمير، لأن الأصل فيه «اجره»
وحذف النون، كقول الشاعر:

يـأكـل   أيـام   الهـزال   والسّـني[2]

الشاهد قوله: «والسني» حيث حذف النون ضرورة، لأن الأصل فيها «والسنين».

وحذف الهاء كقول الشاعر:

وكـادت فـزارة تـشـقـى بـنـا   فـأولى فـزارة أولى فـزارا[3]

الشاهد قوله: «فزارا» التي في آخر البيت حيث حذف الهاء ثم أشبع فتحة الراء فتولد منها ألف.

ثانياً: ضرورات الزيادة وقفاً وتتمثل فيما يلي:

زيادة الياء:

القوافي يشترط فيها التماثل، ولذلك سميت قافية مأخوذة من قولهم: قفوت أي تبعت، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً، فتجري على منهاج واحد، فاذا وقفوا عليها فمنهم من يسوي بين الوصل والوقف فيقول كما قال امرؤ القيس بن حجر:

---

(١) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ٩٠ ط الاسكندرية
(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٣٤ ط الاسكندرية
(٣) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٤١ الاسكندرية

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي بسقط اللوى بين الدخول فحوملي[1]

الشاهد قوله: «ومنزلي، فحوملي» حيث أثبت الياء اجراء للوقف مجرى الوصل.

وقال الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

الشاهد: زيادة الياء في الصياريف ضرورة تشبيهاً لها بما جمع من الكلام على غير واحد نحو ذكر ومذاكير وسمح ومساميح. وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول ان يديها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صليل كصليل الدنانير اذا انتقدها الصيرفي فنفى رديئها عن جيدها وخص الهاجرة لتعذر السير فيها[2].

وزيادة الألف:

كقول الشاعر:

على كل ذي ميعة سابح يقطع ذو أبهريه الحزاما

يريد أنه يقطع الحزام لانفتاح جنبيه، وثنى الأبهر لأنه يريده هو وما حوله فجعل ذلك أبهرين. والشاهد قوله: «الحزاما» حيث زاد الالف بعد الميم[3].

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ٩ ص ٧٨ ط القاهرة.
(٢) انظر: الضرائر للالوسي ص ٢٨٥ ط بغداد
(٣) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٥٣ ط الاسكندرية

وزيادة ما:

كقول الشاعر:

وما عليك أن تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما
اردد علينا شيخنا مسلما من حيثما وكيفما واينما

فاننا من خيره لن نعدما

فزاد «ما» بعد «اللهم» وهذا من ضرائر الشعر لأن ما تزاد قياساً في مواضع مخصوصة[1].

ثالثاً: ضرورات أخرى غير ضرورات الحذف والزيادة وتتمثل اجمالاً فيما يلي:

ابدال حرف من حرف، ابدال الألف تاء، ابدال الالف هاء، ابدال حرف الروي الالف نوناً، ابدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً، ابدال الخاء هاء، ابدال حركة بحركة، فك ادغام المثلين، الحاق حرف الترنم، اثبات صلة هاء الضمير في المرفوع والمجرور، تشديد المخفف، قصر الممدود، واليك الحديث عن هذه الضرورات تفصيلاً:

فابدال حرف من حرف كقول الشاعر:

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخز من أرانيها[2]

الشاهد قوله: «الثعالى، أرانيها» والأصل «الثعالب، أرانبها».

وذلك انه لما احتاج الى تسكين الباء في «الثعالب والأرانب» ليعتدل له الوزن أبدل منها حرفاً لا يكون الا ساكناً وهو «الياء» لأنها تجانس الكسرة التي قبلها.

---

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ٢٨١ ط بغداد
(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٧٩ الاسكندرية

وابدال الألف تاء، كقول أبي النجم العجلى:

الله انجاك بكفي مسلمت من بعدها وبعدما وبعدمت
صارت نفوس القوم عن الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى أمست[1]

الشاهد قوله: «وبعدمت» وكان الأصل أن يقول: «وبعدما» الا أنه أبدل من الألف «تاء» لتوافق بقية القوافي.

وابدال الألف هاء، كقول الشاعر:

قد أمكنت من أمكنه من ههنا ومن هنه[2]

الشاهد قوله: «هنه» والأصل أن يقول: «هنا» الا انه أبدل من الألف هاء ضرورة.

وابدال حرف الروي الألف نوناً، كقول الشاعر:

متى كان الخيام بذي طلوع سقيت الغيث أيتها الخيامن[3]

الشاهد فيه قوله: «الخيامن» وأصلها «الخياما» والألف التي بعد الميم للروي فأبدلها نوناً حالة الوقف للترنم.

وابدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً، كقول الأعشى:

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا[4]

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ١٦٩ ط بغداد
(٢) انظر: الدرر اللوامع جـ٢ ص ٢١٤ ط القاهرة ١٣٢٨ هـ
(٣) انظر: شرح الاشموني جـ٣ ص ٧٦١ بيروت ١٩٥٥ م
(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ١٤٩ ط القاهرة ٣١٦ هـ وتحصيل عين الذهب للشنتمري جـ٢ ص ١٤٩ ط القاهرة ١٣١٦ هـ وشرح الشواهد للعيني ص ٣٣٤ ط القاهرة وشرح القطر ص ٣٢٧ ط القاهرة ١٣٦٣ هـ.

الشاهد فيه قوله: «فاعبدا» فان أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة فلما أراد الوقف أبدل «النون» «ألفاً» كما يبدل التنوين المنصوب حالة الوقف وقال الكميت[1]:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا[2]

الشاهد في قوله: «تمنعا» فان أصله «تمنعن» فأبدل من نون التوكيد الخفيفة الفاً حالة الوقف كما يبدل التنوين المنصوب وقفاً.

وابدال الخاء حاء، كقول الشاعر:

ينفخن منه لهبا منفوحا لمعا يرى لا ذاكياً مقدوحاً[3]

الشاهد في قوله: «منفوحا» وأصله «منفوخا» فابدال الخاء حاء وذلك لأن كلا من الخاء والحاء متقاربتان في المخرج حيث ان الخاء تخرج من أدنى الحلق، والحاء تخرج من وسط الحلق، قال الناظم:

ثم لأقصى الحلق همز هاء ثم لوسطه فعين حاء
أدناه غين خاؤها ثم لوسطه فعين حاء[4]

وابدال حركة بحركة، كقول الشاعر:

كأنها ضربت قدام أعينها قطنا بمستحصد الأوتار محلوج[5]

---

(١) هو: الكميت بن زيد من بني أسد، قال ابن قتيبة: حدثنا سهل عن الأصمعي عن خلف الأحمر قال: رأيت الكميت بالكوفة في مسجد يعلم الصبيان فكان اصم أصلخ لا يسمع شيئاً، ويروى ان الكميت كان شديد التكلف في الشعر.
انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة جـ١ ص ٥٨١ ط القاهرة ١٩٦٧ م
(٢) انظر: شرح الشواهد للعيني ص ٣٣٤ ط القاهرة ١٢٩٧ هـ
(٣) انظر: سر صناعة الاعراب جـ١ ص ١٩٠
(٤) انظر: متن التحفة للجمزوري ص ٤ ط القاهرة
(٥) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٩٠ ط الاسكندرية

فخفض «محلوج» لجواره «الاوتار» وحقه أن يكون منصوباً لانه نعت «لقطنا» ونحن لو نظرنا الى هذا الاسلوب لوجدناه سائغاً في النثر فقد سمع عن العرب قولهم: «هذا جحر ضب خرب» بخفض «خرب» لمجاورته لفظ «ضب» وان كان نعتاً «لجحر» ولكن بعض النحويين قال هذا لا يجوز الا في الشعر واعتبروه من الضرائر، ولكن أرى ان هذا الاسلوب لا يعتبر ضرورة شعرية وذلك لوروده في النثر عن بعض العرب.

وفك ادغام المثلين، كقول «أبي النجم العجلي» الحمد لله العلي الاجلل[1] الشاهد في قوله: «الاجلل» حيث فك الادغام ضرورة، وكان القياس أن يقول «الاجل» بالادغام.

ومثله قول الشاعر: «اني لاجود لاقوام وان ضننوا»[2] حيث فك الادغام من لفظ «ضننوا» وكان الأصل أن يقول «ضنوا» بالادغام.

والحاق حرف الترنم، كقول جرير[3]

متى كان الخيام بذي طلوع سقيت الغيث أيتها الخيامو[4]

الشاهد في قوله: «الخيامو» حيث الحق «الواو» للترنم، وهو سد الصوت.

---

(١) انظر: المقتضب للمبرد جـ ١ ص ١٤٢ ط القاهرة

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) هو: جرير بن عطية الخطفي، اسلامي ت ١١٤ هـ وقد ولد بقرية «أثيفيه» من أرض اليمامة حوالي عام ٣٥ هـ وقضى شبابه في رعي الغنم لأبيه ثم ظهرت مواهبه الشعرية واشتهر جرير بالهجاء، فيروى انه هجا نحو ثمانين شاعراً فغلبهم كلهم الا «الفرزدق» قد توفي جرير في احدى قرى اليمامة انظر: ديوان جرير جـ ١ ص ١١، ١٢ وجواهر الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٧٨، ٧٩ ط القاهرة ١٣٤٧ هـ

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٨ ط القاهرة وشرح أبيات سيبويه للشنتمري جـ ٢ ص ٢٩٨ القاهرة

واثبات صلة هاء الضمير في المرفوع والمجرور، كقول رؤبة:

ومهمه مغبرة أرجاؤهو كأن لون أرضه سماؤهو

وكقوله:

تجاوزت هنداً رغبة عن قتالهي الى ملك أعشو الى ضوء نارهي[1]

الشاهد في البيتين قوله: «أرجاؤهو، وسماؤهو، وقتالهي» - حيث أثبت الواو بعد هاء الضمير في اللفظين الأولين، والياء في الأخير، وهذا ضرورة لأن الأصل في هاء الضمير اذا كانت مفتوحة ثبتت صلتها وقفاً وهي الألف نحو «رأيتها» وان كانت هاء الضمير مضمومة، أو مكسورة حذفت صلتها وقفاً وهي الواو والياء نحو «رأيته، ومررت به» الا في الضرورة فيجوز اثباتها وقفا.

وتشديد المخفف كقول الشاعر:

تعرضت لي بمكان حل تعرض المهرة في الطول[2]

الشاهد قوله: «الطول» حيث شدد اللام اضطراراً، لأن الأصل «الطول» بتخفيفها و«الطول» الحبل الذي يرخى للدابة ترعى فيه.

وقصر الممدود، كقول الشاعر:

واضحت ببغدان في منزل له شرفات دوين السما[3]

الشاهد قوله: «السما» والأصل «السماء» بالمد، الا انه قصره ضرورة.
وبهذا ينتهي الكلام عن «الضرورات» الشعرية وقفا.

---

(١) انظر: منار السالك جـ ٢ ص ٤١٢ القاهرة ١٩٢٧ شرح التصريح جـ ٢ ص ٣٤٢ القاهرة ١٣٥٨ هـ

(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ص ١٤٠ الاسكندرية

(٣) انظر: المصدر السابق ص ١٩٠

الباب الثاني

الوقف والوصل
في
اللهجات العربية القديمة

الفصل الأول

بعض ظواهر الوقف الخاصة باللجهات العربية القديمة

لقد تتبعت اللهجات العربية في مظانها من كتب النحو واللغة والأدب وغيرها، وبعد امعان النظر فيها صنفتها الى ما يلي: ـ

أ ـ اذا كانت اللهجة خاصة بقبيلة معينة فقد جعلتها في فقرة خاصة بها.

ب ـ واذا كانت اللهجة مشتركة بين أكثر من قبيلة فقد أفردت لها فقرة خاصة أيضاً، وذلك كي يكون البحث على وجه من الترتيب والتنسيق وليسهل الرجوع الى لهجة كل قبيلة عند اللزوم، واليك التفصيل: فاللهجات الخاصة بكل قبيلة على حدة تتمثل في القبائل الآتية: لهجات عربية بلغة «تميم» وهي على نوعين:

أ ـ فاللهجات التي على المستوى الصوتي تتمثل فيها يلي:
كسر تاء التأنيث اذا وقع بعدها ضمير المذكر «الهاء» وقفا. من خصائص العربية انها تميزت بالوضوح في مفردات ألفاظها، كما تميزت بذلك في تراكيبها.
فاذا ما كان هناك لفظ واحد يختلف في مدلوله فان العربية حرصاً منها على الوضوح، وعدم اللبس والغموض تعمل جاهدة على وضع مميزات وخصائص لتزيل بموجبها ذلك اللبس وتكشف هذا الغموض.

ومن الأدلة على ذلك اننا نجد «التاء» تستعمل تارة للتأنيث وتارة للمتكلم، وأخرى للمخاطب المذكر وغيرها للمخاطبة المؤنثة. فالموقف اذا يحتاج الى وضع علامات مميزة لكل حالة على حدة في لغة التخاطب، فكانت العلامة الصوتية هي خير مؤشر الى ذلك بحيث يستطيع المخاطب بمجرد سماع اللفظ أن يميز بين المراد، فجعلت اللغة العلامة المميزة لتاء التأنيث السكون مع فتح ما قبلها، ولتاء المتكلم الضم، ولتاء المخاطب المذكر الفتح، ولتاء المخاطبة المؤنثة الكسر مع سكون ما قبل التاء في الحالات الثلاثة الأخيرة، اذا فتاء التأنيث حكمها السكون، وعلى هذا كان التخاطب بين القبائل العربية المختلفة.

ولكننا مع هذا الموقف الذي يقرب من الاجماع نجد قبيلة تميم تخرج على الاجماع وتنفرد بلهجة خاصة وهي:
اذا وقع بعد تاء التأنيث ضمير المذكر «الها» فان «تميما» حالة الوقف يكسرون تاء التأنيث ويقولون: «هند ضربته، وأخذته»[1] بكسر التاء، واذا أردنا أن نفسر هذه اللهجة فلن نجد لها سوى تفسير واحد وهو ان «تميما» كرهوا التقاء الساكنين وقفا: تاء التأنيث، وهاء الضمير، فكسروا تاء التأنيث تخلصاً من التقاء الساكنين. فان قيل: ان التقاء الساكنين جائز وقفا فلماذا كرروا في هذه الحالة بالذات؟
أقول: لما كانت هاء الضمير خفية في النطق لانها تخرج من أقصى الحلق وهو أبعد المخارج وسكون ما قبلها يزيدها خفاء فحركوا ما قبلها حفاظاً على عدم خفاء هاء الضمير.

فان قيل: لماذا لم تسلك سائر القبائل العربية مسلك «تميم»؟
أقول: ذلك جاء على الأصل، وقديماً قيل ما جاء على الأصل لا يسأل عن سببه.

فان قيل: لماذا كان التحريك بالكسر دون الفتح والضم؟

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٧ وشرح المفصل جـ ٩ ص ٧٢ ط القاهرة.

أقول: الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

- ابدال ياء «هذي» «ها» وقفا.

من أسماء الاشارة التي يشار بها الى المفردة المؤنثة «ذي» وقد تدخل عليها هاء التنبيه فتصبح «هذه».

اذا فكلمة «هذي» مركبة من «هاء التنبيه» واسم الاشارة «ذي» وكلمة «هذي» تثبت ياؤها وصلا ووقفا لدى القبائل العربية، الا انه ورد عن «تميم» انهم يبدلون «الياء» «هاء» حالة الوقف فيقولون «هذه» واذا وصلوا يبقون «الياء» على أصلها ويقولون «هذي هند»(١).

فان قيل: هل هناك سبب لهذا الابدال؟

أقول: الياء الساكنة التي قبلها كسرة يسميها العلماء بالياء الميتة بمعنى انه يضعف النطق بها خاصة حالة الوقف عليها، وبما ان «الهاء» من خواص الوقف كما هو الحال في هاء السكت فقد أبدل التميميون الياء الميتة هاء نظراً لضعفها، وخفائها.

فان قيل: لماذا لم يبدلوها وصلا أيضاً؟

أقول: لعل السبب في ذلك أنها حالة الوصل لم تضعف كضعفها حالة الوقف وذلك لأن الحرف الذي بعدها يبينها ويذهب خفاءها.

- ابدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركتها «وقفا»:

اختصت الهمزة ببعد مخرجها اذ تخرج من أقصى الحلق، كما ان من صفاتها الشدة، من أجل ذلك تفنن العرب في طريقة تخفيفها، وذهبوا في سبيل ذلك طرقاً شتى، فتارة يخففونها بالابدال وتارة بالحذف، وأخرى بالتسهيل.

وقد ورد بكل ذلك القرآن الكريم، الا ان الوارد في ابدالها أنها تبدل حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، هذا هو الوارد والشائع الا أن «تميما»

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص٢٨٦ ط القاهرة.

ذهبت في ابدالها مذهباً آخر وهو ابدالها حرف مدّ من جنس حركتها «وقفا» فاذا كانت مفتوحة تبدل الفا نحو: «رأيت الكلاء» واذا كانت مكسورة تبدل ياء نحو: «نظرت الى الكلا» واذا كانت مضمومة تبدل واواً نحو: «هذا هو الكلأ».

والذي نسب هذه اللهجة الى «تميم» «ابن يعيش»[1]

أما كل من «سيبويه»[2] و«الزمخشري»[3] فلم ينسباها الى قبيلة معينة، واكتفيا بقولهما: «ومن العرب»... الخ.

- لهجات عربية بلغة «حمير» وتتمثل فيها يلي:

أ - لهجات على المستوى الصوتي:

وتتمثل في اللهجات التي في تاء التأنيث الساكنة: فالاسم المفرد الذي آخره تاء التأنيث نحو: «فاطمة، وطلحة» نقل عن العرب في الوقف عليه حالتان: -

الأولى: الوقف عليه بالتاء المفتوحة فيقال «هذه أمت، وهذا طلحت في كل من «أمة، وطلحة» وهذه اللهجة منسوبة الى «حمير» فقد سمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البقرت» فقال مجيب «ما أحفظ منها ولا آيت».

والثانية: الوقف عليه بالهاء وهي لغة غير «حمير»[4].

فان قيل: ما وجه كل من اللهجتين؟

أقول: وجه من وقف بالتاء أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، فكما انه يتلفظ بها حالة الوصل بالتاء، وقف عليها بالتاء أيضاً.

ووجه من وقف عليها بالهاء جرياً على الأصل.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٨٤ ط القاهرة.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٧ ط القاهرة.

(٣) انظر: المفصل للزمخشري جـ ٢ ص ٢٣٢ ط القاهرة.

(٤) انظر: فقه اللغة للدكتور: علي الوافي ص ١٢٢ ط وتاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٥٨ ط القاهرة.

ب - لهجات على المستوى الصرفي:
وتتمثل في ابدال القاف كافا «وقفا»
فقد نقل ان «حمير» يقولون في نحو «يا رفيق» «يارفيك» بابدال القاف كافا، وقد نقل هذه اللهجة «سيبويه» الا انه لم يوضح ما اذاكان الابدال وقفا، أو وصلاً، أو في الحالتين[1].
الا أنني أرجح أن ذلك حالة «الوقف» وذلك لأن المثال الذي نقله «سيبويه» غير مركب في جملة حتى يستفاد منه أنه يكون في حالة مخصوصة فكون المثال جاء مفرداً وهو قوله «يا رفيك» أعتبره دليلاً على انه يكون حالة الوقف، وان كان هناك احتمالات أخرى.
فان قيل: ما وجه ابدال القاف كافا؟
أقول: لعل وجه ذلك طلب السهولة في النطق اذ الكاف أسهل في النطق من القاف، لأن صفات الشدة الموجودة في القاف أكثر من الصفات الموجودة في الكاف، والحرف كلما كان قوياً كان النطق به فيه شيء من الصعوبة، وانما أبدلت القاف كافاً لتقاربهما في المخرج اذ القاف تخرج من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، والكاف تخرج من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى أسفل مخرج القاف، كما انهما يشتركان في الصفات الآتية:
الشدة والاطباق، والاصمات[2].
- لهجات عربية بلغة (طيِّئ) وهي على المستوى الصرفي مثل: - ابدال ألف «أنا» «هاء» «وقفا»

فقد ورد أن «بعض طيِّئ» يقفون على لفظ «أنا» بالهاء بدل الألف فيقولون: «أنه»[3] ولعل الدافع لذلك عوامل نفسية مثل قصد الراحة اذ النطق بالهاء التي هي شبيهة بهاء السكت أخف من النطق بالألف المدية،

---

(1) انظر كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٥ ط القاهرة.
(2) انظر: الرائد في تجويد القرآن - محمد سالم محيسن ص ٣٥ ط الخرطوم ١٩٧٦ م
(3) انظر: شرح الشافية للرضي جـ ٢ ص ٢٩٤ ط القاهرة

وأيضاً فان الهاء الساكنة يظهر عليها المقطع الصوتي أكثر من ظهوره على الألف.

ـ لهجات عربية بلغة «أزد السراة» وهي على المستوى الصوتي مثل: زيادة ياء الاطلاق «وقفا»، فقد ورد أن «أزد السراة» يزيدون ياء الاطلاق حالة الوقف فيقولون «مررت بعمري» باثبات الياء بدلاً من «مررت بعمر»[1] وكأنهم أرادوا بذلك مدّ الصوت للترنم.

ـ لهجات عربية بلغة «أهل الحجاز» وهي على المستوى «الصرفي» مثل ابدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها «وقفا»

اذا كانت «تميم» تخفف الهمزة حالة الوقف على غير الشائع فان أهل الحجاز ورد عنهم تخفيف الهمز «وقفا» لما جاء به «القرآن الكريم» وذلك انهم يبدلون الهمزة حالة الوقف حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فاذا كان ما قبلها مكسوراً نحو «يهيِّئ» تبدل الهمزة «ياء» واذا كان ما قبلها مضموماً نحو: «اكمؤ» تبدل الهمزة «واواً»[2].

وبذلك وردت القراءات المتواترة وهي قراءة «حمزة بن حبيب الزيات». والسبب في الابدال هو ارادة التخفيف إذ الهمزة المبدلة أخف في النطق من الهمزة المحققة.

ـ لهجات عربية بلغة «سعد» وهي على المستوى الصوتي مثل: تضعيف الحرف الموقوف عليه:

من الأحكام التي تجوز حالة الوقف الاختياري «التضعيف» وهو لغة «سعد» وكأنهم أرادوا بذلك التأكد من ظهور الصوت على المقطع الأخير من الكلمة، وهذه اللهجة لم ترد بها قراءة القرآن الكريم[3].

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٣١٧ ط القاهرة

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٦ ط القاهرة وشرح الاشموني جـ٣ ص ٧٥٥ ط بيروت ١٩٥٥م

(٣) انظر: شرح التصريح جـ٢ ص ٣٤٤ ط القاهرة ومنار السالك جـ٢ ص ٤١٣ ط القاهرة وتاريخ آداب العرب للرافعي جـ١ ص ١٤٥ ط القاهرة.

واللهجات العربية المشتركة بين أكثر من قبيلة تشمل نوعين من اللهجات. الأول: لهجات على المستوى الصوتي، والثاني: لهجات على المستوى الصرفي:

أ - فاللهجات التي على المستوى الصوتي تتمثل فيما يلي:

- نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها «وقفا».

سبق ان قررت أن الهمزة من أبعد الحروف مخرجاً، فهي اذا خفية وسكون ما قبلها يزيدها خفاء، لذلك فاننا نجد بعض القبائل العربية مثل «تميم وأسد» ينقلون حركة الهمزة الى الساكن قبلها حالة «الوقف» سواء كانت الحركة فتحة نحو: «رأيت الخبأ» أو كسرة نحو «من شيِء» أو ضمة نحو: «هو كفء»[1].

ولعل السبب في النقل ارادة التخفيف، ومظهر الصوتيات في هذه اللهجة هو النطق بمقطع متحرك بدل النطق بمقطع ساكن.

- النقل الى المتحرك «وقفا».

اذا كان الشائع ان النقل يكون دائماً الى الساكن فان «لخماً» ينقلون الى الحرف المتحرك حالة الوقف فيقولون في نحو «ضربه» «ضربه» بضم الباء بعد نقل حركة الهاء لها، ويقولون في نحو: «منه» «منُه» بضم النون[2]. ومظهر الصوتيات هنا هو النطق بمقطع متحرك بدل النطق بمقطع ساكن.

ومن لهجة «لخم» أيضاً أنهم يحذفون ألف «هاء» ضمير الغائبة المؤنثة بعد نقل فتحتها الى ما قبلها فيقولون في نحو «أخافها» «اخافه» بفتح الفاء وحذف الالف التي بعد الهاء، وتسكين الهاء[3].

ومظهر الصوتيات هنا هو ابدال صوت «الهاء» المتحرك بصوت مغلق مع الاستعاضة بالحركة القصيرة التي كانت على الفاء وهي الضمة بحركة طويلة

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٥ ط القاهرة، شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٤٧

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٤٧

(٣) انظر: شرح الأشموني جـ٣ ص ٧٥٣

وهي الفتحة، الا ان بعض العلماء نسب هذه اللهجة الى «بعض طيِّئ»[1].

ولعل السبب في ذلك أنهم أرادوا أن يظهروا حركة «هاء الضمير» حالة الوقف.

- الحاق كاف المخاطبة المؤنثة «شينا».

هذه اللهجة هي المسماة بشين الكشكشة، وقد اضطربت الروايات في هذه اللهجة اضطراباً متبايناً وذلك في كل من كيفيتها، ونسبتها..

ولعل أول من ذكر هذه اللهجة «سيبويه» الا أنه لم ينسبها الى قبيلة معينة، ولنستمع اليه وهو يقول: «واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف وذلك قولهم «أعطيتكش، وأكرمتكش».

فاذا وصلوا تركوها، وانما يلحقون الشين في التأنيث لانهم جعلوا تركها لبيان التذكير[2] هـ. ا

من الواضع أن «سيبويه» يقول: بان الشين ملحقة بكاف المؤنثة وقفا الا انه لم ينسب ذلك لقبيلة معينة.

وقد اتفق مع سيبويه في هذا بعض العلماء أمثال «ابن يعيش»[3] و«الرضي».

الا انني أجد «الرضي» متردداً في أقواله فتارة ينسبها الى «تميم»[4] وتارة الى «اسد»[5] وأخرى لا ينسبها الى احد[6].

ويأتي بعد سيبويه «ابن جني ت ٣٩٢ هـ فنجده ينسبها الى «ربيعة»[7] اما استاذي الدكتور عبد المجيد عابدين فقد نسبها الى «ربيعة»[8] أيضاً.

(١) انظر: الوافي للشيخ عمارة ص ١٢٤
(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٥ ط القاهرة
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٤٩ ط القاهرة
(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٨١
(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٨١
(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٨١
(٧) سر صناعة الاعراب لابن جني جـ ١ ص ٢٣٥ ط القاهرة ١٩٥٤
(٨) انظر: من اصول اللهجات العربية في السزدان لاستاذي الدكتور عبد المجيد عابدين

وقد اتفق معه في هذه النسبة كل من «الشيخ احمد الاسكندري» والشيخ مصطفى عناني هـ[1] والاستاذ الرافعي[2] والدكتور رمضان عبد التواب [3].

أما الدكتور صبحي الصالح فقد نسبها تارة الى «ربيعة» واخرى الى «مضر»[4]. ونسبها الى «بكر» الدكتور رمضان عبد التواب [5].

مما تقدم تبين أن شين الكشكشة من خواص الوقف سواء كانت مبدلة من كاف المؤنثة، أو ملحقة بها، وهذا هو المشهور والغالب.

الا انه نقل عن بعض الرواة أمثال: ابن يعيش[6] وتبعه كل من: استاذي الدكتور عابدين[7] والاستاذ الرافعي[8] والدكتور صبحي الصالح[9]. ان بعضهم يجري الوصل مجرى الوقف فيجعلها مكسورة وصلاً ساكنة وقفا، ومما لاحظته ان أحداً من هؤلاء لم ينص على ان هذا الاجراء خاص بحالة الابدال ـ أي ابدال الكاف شيناً ـ أو بالالحاق ـ أي الحاق الشين للكاف ـ أو بهما معاً، والذي يبدو لي ان ذلك خاص بحالة الابدال، وذلك بالتأمل في الأمثلة التي أوردها مثل:

«فعيناش عيناها وجيدش جيدها» أي: «فعيناك عيناها وجيدك جيدها».

بعد أن ذكرت أقوال العلماء في «شين الكشكشة» أقول:

---

(١) انظر: الوسيط في الأدب العربي ص ١٥ ط القاهرة ١٩٢٤

(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٣٧ ط القاهرة ١٩٤٠

(٣) انظر: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ١٢١ القاهرة ١٩٧٣

(٤) انظر: دراسات في فقه اللغة العربية للدكتور صبحي الصالح ص ٦٠ ط بيروت ١٩٦٢

(٥) انظر: فصول في فقه العربية للدكتور: رمضان عبد التواب ص ١٢١ ط القاهرة.

(٦) انظر: المفصل جـ ٩ ص ٤٨ القاهرة.

(٧) انظر: من أصول اللهجات العربية في السودان ط القاهرة ١٩٦٦

(٨) انظر: تاريخ آداب العرب جـ ١ ص ١٣٧ ط القاهرة ١٩٤٠ م

(٩) انظر: دراسات في فقه اللغة ص ٦٠ بيروت ١٩٦٢

ان القبائل التي نطقت بهذه اللهجة: أسد، وبكر، ومضر، وكلها من العدنانية، بعد استثناء «ربيعة» وذلك انهم كانوا يريدون أن يفرقوا في كلامهم بين المخاطب المذكر، والمخاطبة المؤنثة، وكان لهم في ذلك طريقتان:

الأولى: الحاق الشين للكاف، وجعل ذلك دليلاً على أن المخاطبة مؤنثة ويجعلون عدم الالحاق دليلاً على أن المخاطب مذكر، وهذا ما ذهب اليه سيبويه والذي يفهم من كلامه[1].

الثانية: ابدال الكاف شينا، وجعلها دليلاً على ان المخاطبة مؤنثة.

وانما اختصت الشين بالالحاق، أو الابدال، لاشتراكها مع الكاف في معظم الصفات وهي: الهمس، والاستفال، والانفتاح، والاصمات، وقربهما في المخرج اذ الشين تخرج من وسط اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى والكاف تخرج من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى[2].

ومظهر الصوتيات في هذه اللهجة يبدو واضحاً حالة الحاق صوت الشين بالكاف وفي ذلك زيادة مقطع صوتي، أما في حالة ابدال كاف المخاطبة عيناً فمظهر الصوتيات هنا يبدو واضحاً في وضع صوت مكان صوت آخر.

- الحاق السين بكاف المخاطبة المؤنثة:

وهذا ما يسمى: بسين الكسكسة، وقد اختلف العلماء في هذه اللهجة اختلافاً متبايناً واليك تفصيل القول في ذلك:

لعل أول من تحدث عن هذه اللهجة «سيبويه» ت ١٨٠ هـ والذي يفهم من كلامه أن السين تلحق بكاف المخاطبة المؤنثة حالة الوقف، الا أنه لم ينسب ذلك الى قبيلة معينة[3].

ويأتي بعد «سيبويه» «ابن جني» ت ٣٩٢ هـ فنجده قد نسبها الى «هوازن»[4].

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٥.
(٢) انظر: الرائد في تجويد القرآن: محمد سالم محيسن مخطوط الورقة ٣، ٩
(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٥
(٤) انظر: سر صناعة الاعراب جـ ١ ص ٢٣٠ ط القاهرة.

وقد اتفق معه في هذا «استاذي الدكتور عبد المجيد عابدين» ولنستمع اليه وهو يقول: «اختلف اللغويون في نسبة الكسكسة اختلافاً واسعاً فنسبت الى «ربيعة وبكر، وهوازن وتميم» على اختلاف الروايات، ووجه الصواب عندي انها «لهوازن» وهي من قيس، ومن قبائل نجد، أما قولهم: انها «لتميم» فربما كان من قبيل نسبة لهجات «نجد» الى لغة «تميم» وهنالك من ينسبها الى بكر، وربما توهم بعضهم أنها «بكر بن وائل» من ربيعة فنسبها الى «ربيعة» والصواب أنها «بكر» من «هوازن»[1] وقد نسبها «الرضي» الى «بكر ابن وائل»[2].

وقال الدكتور/ رمضان عبد التواب: «يعزى هذا اللقب» الكسكسة الى قبيلة «بكر» كما يعزى الى «هوازن» وعن الفّراء انه لغة «ربيعة ومضر».

وفي القاموس المحيط: ان الكسكسة لغة «تميم لا بكر» واختلف اللغويون في تحديد المقصود من الكسكسة: فذهب المبرد ت ٢٨٦ هـ الى أن قوماً من «بكر» يبدلون من الكاف سيناً، ولكن أكثر القبيلة لا يجرون هذا الابدال على الكاف وانما يتبعون كاف المؤنثة في الوقف سيناً.

يقول المبرد: وأما بكر فتختلف في الكسكسة، فقوم منهم يبدلون من الكاف سيناً وهو أقلهم، وقوم يبينون حركة الكاف المؤنثة في الوقف بالسين فيزيدونها بعدها فيقولون: أعطينكس». واقتصر بعض اللغويين على القول بأن الكسكسة هي ابدال الكاف المخاطبة سيناً كما اقتصر قوم بانها زيادة سين على كاف المخاطبة هـ[3] ا. هـ

من الملاحظ أن الدكتور رمضان عبد التواب تعرض لسرد بعض الأقوال الا انه لم يرجح أحد الآراء، ولم يذكر رأيه في القضية مع أن كتابه احدث ما في الموضوع.

بعد نقل هذه الآراء المتباينة أقول: لعل سبب هذا الخلاف هو أن

(١) انظر: من أصول اللهجات العربية في السودان لاستاذي عابدين ص ٣١ ط القاهرة ١٩٦٦
(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ٢ ص ٣٨١
(٣) أنظر: فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ١٢٠ القاهرة ١٩٧٣

«المبرد» عندما نسب هذه اللهجة الى «بكر» بدون تعيين، جاء من بعده وظنها «بكر بن وائل» من ربيعة فنسبها بعضهم الى «بكر بن وائل» والبعض الآخر الى «ربيعة» والصواب انها «بكر» من هوازن كما رجح ذلك أستاذي الدكتور: عبد المجيد عابدين.

وأرى أن هذه اللهجة نطق بها العديد من قبائل العرب ولا غضاضة في ذلك ولعل هذا هو سر الاختلاف حيث تضاربت الروايات في ذلك؛ ومظهر الصوتيات في هذه اللهجة أن في الحاق السين زيادة مقطع صوتي على الكلمة.

- اللهجات التي في الياء المتطرفة، (وهذا ما يسمى بالعجعجة).

لقد اختلفت الروايات في ذلك اختلافاً متبايناً وكان الخلاف يدور حول نقطتين رئيسيتين: -

الأولى: في نسبة هذه اللهجة الى القبيلة التي نطقت بها.

والثانية: في الياء المبدلة هل هي مشددة أو مخففة وهل هي ياء النسبة أو ياء المتكلم، أو من بنية الكلمة؟

والذي يفهم من كلام سيبويه أن «بني سعد» يبدلون الياء المشددة حالة الوقف جيماً سواء كانت للنسبة نحو: «تميمج» بدلاً من «تميمي» أو من بنية الكلمة نحو: «علج» بدلاً من «علي»[١].

وقد تبع سيبويه «ابن يعيش» ت ٦٤٣ هـ[٢].

أما «الرضي» ت ٤٠٦ هـ فقد نسب هذه اللهجة الى «تميم» ونص على أن الياء المبدلة تكون شديدة نحو «تميمج، وعلج» بدلاً من «تميمي وعلي»[٣] وقد نقل هذا الرأي الدكتور علي عبد الواحد وافي[٤]. وقد نسب الاستاذ

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٨ ط القاهرة ١٣١٦ هـ
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٧٤ ط القاهرة
(٣) انظر: شرح الشافية للرضي جـ٢ ص ٢٨٧ ط القاهرة
(٤) انظر: فقه اللغة للدكتور: علي عبد الواحد ص ١٢١ القاهرة ١٩٦٢ م

السباعي بيومي هذه اللهجة الى «قضاعة». ويستفاد من الأمثلة التي أوردها انها الياء المشددة نحو «عشج، علج»[1] وقد حذا حذو الاستاذ سباعي بيومي الشيخان: احمد الاسكندري، ومصطفى عناني الا انهما زادا على الياء المشددة ياء المتكلم نحو «معج» بدلاً من «معي»[2].

أما أستاذي الدكتور عبد المجيد عابدين فقد حاول التوفيق بين هذه الآراء المتضاربة ولنستمع اليه حيث يقول:

«ينبغي أولاً أن نفرق بين ظاهرتين سميتا بهذا الاصطلاح «العجعجة» وشاع الخلط بينهما في الروايات القديمة، احداها «تميمية» وهي قلب الياء المشددة «جيما» وهي التي أشار اليها سيبويه، ولم يذكر غيرها ونسبها الى «بني سعد»...

وهناك «عجعجة قضاعة» وهي التي تعنينا هنا...

ثم قال وساق اللغويون لها المثال التالي: «هذا راعج خرج معج» يريدون «راعي» مسند الى ياء المتكلم خرج «معي» فالياء التي قلبت جيما في هذه الشواهد هي ضمير المتكلم المفرد.

والظاهر ان «القضاعيين» كانوا يعجعجون بياء المدّ أي يصيحون بها، فالعجعجة ـ على هذا المفهوم ـ تتعلق بالتنغيم كما اقترح ذلك أحد الباحثين.

وهذا يتفق وما لاحظناه من ميل «قضاعة» الى الجهر بالصوت ولعلهم أدركوا أن ياء المد، وهي كسرة ممدودة قد تتضاءل، أو تخفى اذا وقفوا عليها، فلهذا مالوا بالتركيز عليها، ولعلهم حولوا ياء المد في بادئ الأمر الى ياء ساكنة، فكأنهم كانوا ينطقون «معي» ثم تلا هذا قلب الياء جيما، اذ من العسير أن نتصور امكان حدوث هذا القلب الا اذا افترضنا وجود هذه المرحلة

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي للسباعي بيومي ص٥٢ ط القاهرة ١٩٤٨ م

(٢) انظر: الوسيط في الأدب العربي ص ١٤ ط القاهرة ١٩٥٤ م

الوسطى التي تقلب فيها الكسرة بتأثير النغمة الداخلية عليها ياء ساكنة، وهو افتراض طبيعي كما رأينا[1].

بعد أن ذكرت أقوال العلماء: القدماء والمحدثين أرى: ان القبائل الثلاث التي نسبت اليها هذه اللهجة وهم: بنو سعد وتميم، وقضاعة كلهم ينتسبون الى أصل واحد وهو العدنانية.

اذاً فالأصل في ابدال الياء مطلقاً سواء كانت مشددة أو مخففة للنسبة أو من بنية الكلمة «العدنانية».

فبنو سعد ظلوا يبدلون الياء المشددة فقط، وكل من «تميم وقضاعة» ظل يبدل الياء مطلقاً سواء كانت مشددة أو مخففة.

فان قيل: لماذا نسب العلماء هذه اللهجة الى قضاعة؟

أقول: الذي يبدو لي أن لهجة قضاعة لعلها اشتهرت أكثر من غيرها من اجل ذلك قال عنها العلماء «عجعجة قضاعة» وان كانت في واقع الأمر العجعجة لكل من «بني أسد وتميم، وقضاعة».

فان قيل: ما وجه ابدال الياء جيماً؟

أقول: لعل سبب ذلك هو ان كلا من «الياء والجيم» يخرج من مخرج واحد وهو وسط اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى.

كما انهما يشتركان في أربع صفات وهي: الجهر، والاستفال، والانفتاح، والاصمات، فوجود التجانس بينهما في المخرج وبعض الصفات هو الذي سوغ الابدال.

ومظهر الصوتيات في هذه اللهجة هو احلال صوت محل صوت آخر.

- اللهجات التي في الاسم الصحيح المنون «وقفا».

---

(١) انظر: من أصول اللهجات العربية لاستاذي الدكتور عبد المجيد عابدين ص ٨٠، ٨١ ط القاهرة ١٩٦٦ م.

الاسم الصحيح المنون لا يخلو أن يكون آخره تاء تأنيث، أو لا وكل منها اما أن يكون منصوباً، أو مجروراً، أو مرفوعاً.

فان كان منصوباً وآخره تاء تأنيث نحو: «رأيت فاطمة» فانه يوقف عليه بالسكون.

اما اذا لم يكن آخره تاء تأنيث نحو: «رأيت زيداً» فان اللغة الفاشية فيه قلب التنوين «الفاً» الا «ربيعة» فانهم يقفون عليه بالسكون[1] وذلك اجراء للمنصوب مجرى المجرور والمرفوع.

وان كان مجروراً، أو مرفوعاً، فانه يوقف عليه بالسكون سواء كان آخره تاء تأنيث أو لا، الا «أزد السراة» فانه يقلبون علامة التنوين حرفاً مجانساً لحركته، فان كان مجروراً يقلبونه «ياء» فيقولون: «مررت بزيدي» وان كان مرفوعاً يقبلونه واواً فيقولون: «هذا زيدو»[2] ولعل السبب في ذلك انهم قصدوا بذلك الترنم بمد الصوت والتطريب.

ـ اللهجات التي في الاسم المقصور «وقفاً».

الاسم المقصور هو الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل «فتى وحبلى» والأصل أن يوقف على الاسم المقصور بالألف، الا أن «فزارة وبعض قيس» يقلبون الألف ياء حالة الوقف فيقولون في نحو: «أفعى» «أفعي» بسكون الياء ولعل السبب في ذلك هو ان الياء وان كانت تشبه الألف في ان كلا منها حرف مدّ ومن حروف العلة الا أن الياء أبين وأظهر في النطق من الألف.

كما ان بعض «طيِّئ» يبدلون ألف المقصور واواً حالة الوقف فيقولون «أفعو»، ولعل السبب في ذلك هو أن الواو أبين في النطق من الياء.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ ط القاهرة ١٣١٦ هـ وشرح الشافية للرضي جـ ٢ ص ٢٧٢ ط القاهرة وشرح الاشموني جـ ٣ ص ٧٤٧ط. بيروت ١٩٥٥

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ وشرح التصريح جـ ٢ ص ٣٤١ وشرح الأشموني جـ ٣ ص ٧٤٧ وشرح المفصل جـ ٩ ص ٧١

وقد نقل هذين الرأيين سيبويه[1] وتبعه كل من الزمخشري[2] وابن يعيش[3] وورد أيضاً أن تميماً» يقلبون ألف الاسم المقصور همزة فيقولون «أفعأ»[4].

ولعل السبب في ذلك هو قرب الهمزة من الألف إذ الهمزة تخرج من أقصى الحلق، والألف تخرج من الجوف الذي يبدأ من أقصى الحلق.

وهناك لهجات عربية قديمة وردت حالة «الوقف» غير انني لم أقف على نسبتها الى قبيلة معينة رغم البحث الشديد وتتمثل فيما يلي: -

أ - ابدال الألف التي بعد هاء ضمير المؤنثة همزة «وقفا». قال «سيبويه» وسمعناهم يقولون هو يضربهأ فيهمز كل ألف في الوقف فاذا وصلت لم يكن هذا ا. هـ[5].
ولعل السبب في ذلك انه لما كانت الألف تخرج من الجوف، والهمزة تخرج من أقصى الحلق الذي هو مخرج «الهاء» أبدلوا الألف «همزة» نظراً لتجانس الهمزة والهاء.

ب - الحاق الألف بلفظ «حيهل» «وقفاً» فتقول «حيهلا» فاذا وصلت حذفت الألف[6].
فان قيل: هل هناك وجه من زيادة الألف؟
أقول: لما كانت الهاء تزاد وقفا فكذلك الألف، لأن الألف أشبه بالهاء، وهناك تقارب بينهما في المخرج اذ الهاء تخرج من أقصى الحلق، والألف تخرج من الجوف.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٧
(٢) انظر: كتاب المفصل للزمخشري جـ ٢ ص ٢٣٣
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٧٦
(٤) انظر: شرح التصريح للازهري جـ ٢ ص ٣٤٢
(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٥ ط القاهرة
(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٩ ط القاهرة

جـ ـ الحاق هاء السكت «وقفا» بكل من: ـ

١ ـ «ميم الاستفهام» نحو «علامه، وفيمه، ولمه، وبمه، وحتامه»[١] ولعل السبب في انهم جعلوها تعويضاً عن الألف المحذوفة من ميم الاستفهام.

٢ ـ بعض أسماء الاشارة نحو «هؤلاه، وههناه»[٢] وذلك لخفاء الألف فأرادوا بيانها «وقفا» فالحقوا بها هاء السكت.

٣ ـ الحاق هاء السكت بكل من: الألف والياء، والواو في الندبة نحو: «وازيداه، وواذهاب غلامهيه، وواغلامهوه»[٣].

فان قيل: ما علة ذلك؟

أقول: لما كانت هذه المواضع مواضع تصويت وتبيين، أرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء ليكون ذلك أدعى الى زيادة المد.

٤ ـ الحاق هاء السكت وقفا بالنون المشددة نحو: «هنه، وضربتنه»[٤] وذلك لبيان حركة الحرف الموقوف عليه.

٥ ـ الحاق هاء السكت «وقفاً» بكل من اسم الاستفهام «أين» «وثم» الظرفية و«هلم»[٥] وكيف، ولعل وليت»[٦] فيقال:

«أينه، وثمه، وهلمه، وكيفه، ولعله، وليته» وذلك لبيان حركة الحرف الموقوف عليه.

٦ ـ الحاق هاءالسكت «وقفا» بتاء المتكلم فيقال «انطلقته»[٧] وذلك كراهة أن يلتقي ساكنان.

٧ ـ الحاق هاء السكت «وقفا» الى ياء المتكلم المنصوبة، والمجرورة نحو: «هذا غلامي، وانه ضربني» فيقال: «هذا غلاميه، وانه

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٠ ط القاهرة
(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٠ ط القاهرة
(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٠ ط القاهرة
(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧٨ ط القاهرة
(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧٨ ط القاهرة
(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧٩ ط القاهرة
(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٧٩ ط القاهرة

ضربنيه»[1] وذلك كراهة أن يسكنوها اذ لم تكن حرف اعراب.

٨ ـ الحاق هاء السكت «وقفا» الى «هي، وهو» فيقال: «هيه وهوه»[2] وذلك تشبيهاً لياء «هي» «بياء»، «بعدي».

وأما الواو في «هـو» فلما كانت لا تتصرف لـلاعراب كـرهوا أن يلزموها الاسكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الياء.

٩ ـ الحاق هاء السكت «وقفا» الى كاف المخاطب المذكر نحو: «خذه بحكمك» ونوني المثنى، وجمع المذكر نحو: «هما يضربان، وهم قائمون»[3] فيقال: «خذه بحكمكه، وهما يضربانه، وهم قائمونه» وذلك لبيان حركة الحرف الموقوف عليه.

١٠ ـ الحاق هاء السكت «وقفا» لآخر المعتل اذا دخل عليه الجازم نحو: «لم يغزِ ولم يخش، ولم يقض» فيقال: «لم يغـزه، ولم يخشه، ولم يقضه»[4] وذلك لأنهم كرهوا حذف لام الكلمة وتسكين الحرف الأخير معاً.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٩ ط القاهرة

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٩ ط القاهرة

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٨ ط القاهرة

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٧ ط القاهرة

الفصل الثاني

بعض ظواهر «الوصل» الخاصة
باللهجات العربية القديمة

بعد أن قدمت في الفصل السابق اللهجات الخاصة «بالوقف» أقدم هنا اللهجات الخاصة «بالوصل» وتتمثل فيما يلي:

أ ـ لهجات عربية بلغة «تميم» على المستوى «الصوتي» مثل:

- ادغام العين في الحاء «وصلاً».

من خصائص اللغة العربية انها تميل الى المجانسة الصوتية، وقد تجلى ذلك في كثير من المواقف:

ومن ذلك أن «تميماً» يدغمون العين في الحاء «وصلاً» فيقولون في مثل: مع هؤلاء «محاؤلاء»[1].

فان قيل: ان المدغم فيه «هاء» وليس «حاء» كما قلت؟

أقول: لما كانت الهاء أدخل في المخرج من العين، اذ الهاء تخرج من أقصى الحلق، والحاء تخرج من وسطه، وهذا الوضع يجعل الادغام عسيراً وغير متأتٍ، اذ كيف يمكن للانسان بعد مرور الصوت وانتقاله من مخرج الى مخرج آخر أقرب الى الحلق، كيف يتأتى له والوضع كذلك أن يحاول ردّ الصوت مرّة أخرى الى داخل الجوف؟

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٧ ط القاهرة ١٣١٦ هـ

إذ لا بدّ من ابدال هذا الحرف بحرف آخر يتأتى فيه الادغام، فأبدلت «الهاء» «حاء» ثم أدغمت «العين» في «الحاء».

فان قيل: لماذا أبدلت «الهاء» «حاء» ولم تبدل حرفاً آخر؟

أقول: لأن العين والحاء متجانسان في المخرج، اذ يخرجان معاً من وسط الحلق، كما أنهما يشتركان في الصفات الآتية: الاستفال، الانفتاح، والاصمات[1].

- كسر ياء المتكلم اذا أضيف الى جمع المذكر السالم وصلاً:

يجوز في ياء المتكلم الفتح، فاذا ما أردنا أن نلحق بجمع المذكر السالم ياء المتكلم فاننا ننطق بالكلمة هكذا «ضاربيَ» بكسر الباء وفتح الياء وذلك لأننا اذا أردنا أن نصرف هذه الكلمة نقول:

«ضاربيَ» الأصل فيها قبل أن تلحقها ياء المتكلم «ضاربون» فلما ألحقنا بها ياء المتكلم حذفنا النون من «ضاربون» للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم كسرت الباء لمجانسة الياء.

هذا هو الأصل في هذه الكلمة وقد جرى العمل بذلك.

الا أن بعض بني تميم خرجوا على ما جرى عليه العمل وكسروا ياء المتكلم وقالوا: «ضاربيِ» بكسر الياء[2].

فان قيل: ما هو السبب في كسر ياء المتكلم؟

أقول: لعل السبب في ذلك المناسبة، وذلك لأن الياء قبلها كسرة فكأنهم كسروا ياء المتكلم لتجانس الكسرة التي قبلها.

وفي ذلك تجانس صوتي، لأن الانتقال من الكسرة التي في «الباء» والتي

---

(١) انظر: الرائد في تجويد القرآن - محمد سالم محيسن ص ٥ ط الخرطوم ١٩٧٦ م

(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٤٩ ط القاهرة

تخرج من الشفتين الى فتحة «الياء» والتي تخرج من وسط اللسان فيه شيء من عدم المجانسة الصوتية.

أخلص من هذا الى القول بأن السبب في كسر «الياء» هو شدّة الحفاظ على الموسيقى الصوتية، وطلب اليسر والسهولة في النطق.

ب ـ واللهجات التي على المستوى «الصرفي» تتمثل فيما يلي:

ـ ابدال هاء «هذه» «ياء» وصلاً:

من أسماء الاشارة التي يشار بها الى المفردة المؤنثة «ذه».قال ابن مالك:

بــذا لمــفــرد مــذكــر أشر بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر[1]

وقد تدخل عليها هاء التنبيه فتصبح «هذه». اذاً فكلمة «هذه» مركبة من «هاء» التنبيه، واسم الاشارة «ذه» وكلمة «هذه» تثبت هاؤها وصلاً ووقفاً لدى القبائل العربية وقد ورد بها القرآن الكريم نحو: ﴿**هَذِهِ بِضَاعَتُنا رُدَّت إلينا**﴾[2].

الا انه ورد عن «تميم» أنهم يبدلون «هاء» «هذه» «ياء» حالة الوصل فيقولون: «هذي فلانة» بدلاً من «هذه فلانة»[3]. ولعل السبب في ذلك أنهم أبدلوا من الهاء حرفاً مجانساً لكسرة الذال وهو «الياء» كي يكون هناك تجانس في اللفظ. أو لعلهم حذفوا الهاء حالة الوصل تخفيفاً وأبقـوا صلتها دليـلاً عليها، فاذا ما وقفوا أعادوا الهاء لأن الوقف يردّ الأشياء الى أصولها.

ـ لهجات عربية بلغة «حِمْيَر» على المستوى الصرفي مثل:

ابدال لام التعريف «ميماً» «وصلاً».

---

(١) انظر: متن الألفية لابن مالك ص ١٤ ط القاهرة ١٩٣٠ م

(٢) سورة يوسف آية ٦٥

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص ٢٨٧ ط القاهرة ١٣١٦ هـ

فقد نقلت المصادر أن «حمير» يبدلون لام التعريف «ميماً» فيقولون: «طاب أمهواء، وركب امفرس» بدلاً من «طاب الهواء ، وركب الفرس» وهذا الابدال يسمى طمطمانية حمير[1].

وعلى ذلك جاء حديث النبي ﷺ في مخاطبة بعضهم: «ليس من امبر امصيام في امسفر» أي «ليس من البر الصيام في السفر»[2]. الا ان المصادر التي نقلت هذه اللهجة لم تنص على الحالة التي يتم فيها الابدال، ولكنني أرجح أن ذلك يكون حالة الوصل، وهذا ما يستفاد من الأمثلة التي نقلت الينا وبخاصة حديث الرسول ﷺ.

فان قيل: ما وجه ابدال اللام ميماً؟

أقول: لما كانت اللام تخرج من أدنى حافتي اللسان بعد مخرج الضاد الى طرفه مع ما يليها من أصول الثنايا العليا، والميم تخرج من الشفتين، وأسهل حروف الهجاء في النطق بعد حروف المد الحروف التي تخرج من الشفتين، إذ يكون ابدال اللام ميماً هو طلب اليسر والسهولة في النطق.

ـ لهجات عربية بلغة «ربيعة» على المستوى الصوتي مثل:

كسر لفظ «مع» الظرفية اذا وليها ساكن «وصلاً»:

فقد ورد أن «ربيعة» يبنون لفظ «مع» الظرفية على السكون، فاذا وليها ساكن فانهم يكسرونها فيقولون: «ذهبت مع الرجل» بكسر العين وذلك على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وأما غير ربيعة فان لفظ «مع» عندهم منصوب على الظرفية[3].

---

(١) انظر: من أصول اللهجات العربية في السودان لاستاذي الكبير عابدين ص ٣٢ ط القاهرة ١٩٦٦ م
ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ص ٦١ ط بيروت ١٩٦٢ م

(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٤٠ ط القاهرة ١٩٤٠ م وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ١٠٨ ط القاهرة ١٩٧٣ م

(٣) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٥٣ ط القاهرة ١٩٤٠ م.

ـ لهجات عربية بلغة «طيِّئ» على المستوى الصرفي مثل:

ابدال ألف الاسم المقصور «واواً» «وصلاً».

فقد ورد ان «بعض طيِّئ» يبدلون ألف الاسم المقصور واواً حالة «الوصل» فيقولون: «هذه حبلو يا فتى»[١].

وأقول: ان هذا الابدال جاء على غير قياس اذ القياس أن ألف المقصور اذا كانت يائية نحو «فتى» تقلب ياء في بعض تصاريف الكلمة مثل التثنية فيقال: «فتيان» واذا كانت واوية نحو «عصا» تقلب واواً فيقال: «عصوان» وكلمة «حبلى» يائية فكان مقتضى القياس أنها تبدل «ياء» فكون «طيِّئ» يقلبون ألف المقصور «واواً» ولم يفرقوا بين ما هو واوي أو يائي فهذا يعتبر خروجاً على القياس.

ـ لهجات عربية بلغة «بني أسد» عل المستوى الصوتي مثل:

ضم هاء «أيها» «وصلاً».

في لغة «بني مالك» من «بني أسد» يضمون هاء التنبيه فيقولون في نحو: أيها الناس، ويا أيها الرجل» «أيه الناس، ويا أيّه الرجل» الا اذا تلاها اسم اشارة نحو: «أيهذا» فانهم يوافقون فيها الجمهور[٢] وعلى لغة «بني أسد» جاءت القراءات المتواترة في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٣] و ﴿يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾[٤] و ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾[٥] فقد قرأ «ابن عامر الدمشقي» «بضم الهاء وصلاً»[٦] ووجه ذلك أن الألف لما حذفت للساكنين ضمت الهاء اتباعاً لضمة الياء.

---

(١) انظر: شرح الأشموني حـ٣ ص ٧٦١، وشرح المفصل حـ ٩ ص ٧٦.
(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي حـ ١ ص ١٤٩، وفقه اللغة للدكتور علي وافي ص ١٢٢
(٣) سورة النور آية ٣١
(٤) سورة الزخرف آية ٤٩
(٥) سورة الرحمن آية ٣١
(٦) انظر: المهذب في القراءات العشر: محمد سالم محيسن جـ ٢ ص ١٩٦ط القاهرة ١٩٦٩ م

- **لهجات عربية بلغة «أزد السراة» على المستوى الصوتي مثل:**

تسكين ضمير النصب المتصل «وصلاً».

فقد ورد أن «أزد السراة» يسكنون ضمير النصب المتصل مثل قول الشاعر:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش   الا لأن عيونه سال واديها[1]

الشاهد قوله: «عيونه» حيث ورد بالاسكان في ضمير النصب المتصل، والأصل في هذا الضمير أن يبنى على الضم، وانما سكن هنا للتخفيف.

- **لهجات عربية بلغة «بلحارث» على المستوى الصرفي مثل:**

حذف الألف من لفظ «على» الجارة «وصلاً»

فقد ورد في لغة «بلحارث» أنهم يحذفون الألف من لفظ «على» الجارة وكذا «اللام» الساكنة التي تليها، فيقولون في نحو: «على الأرض» «علأرض»[2].

ولعل السبب في ذلك ارادة التخفيف بحذف بعض الحروف.

- **وهناك لهجات مشتركة بين أكثر من قبيلة مثل:**

اللهجات الواردة في «هاء الضمير» التي للمذكر «وصلاً».

هاء الضمير التي للمفرد المذكر الأصل فيها البناء على الضم اذا كان قبلها فتح نحو «له» أو ضم نحو: «أمره» أو سكون نحو: «منه» وتكسر اذا كان قبلها كسر نحو: «به» أو ياء نحو: «فيه» وذلك لمناسبة الكسر والياء، الا أن بعض القبائل العربية خرج على هذا الأصل، «فأهل الحجاز» يضمونها اذا

---

(١) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٥١ ط القاهرة

(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ ١ ص ١٤٤ ط القاهرة

كان قبلها كسر أو ياء ساكنة ويصلونها بواو فيقولون: «مررت بهو من قبل» «ولديهو مال» بدلاً من «مررت به، ولديه مال»[1].

وكأنهم بذلك استعاضوا بصوت بدل صوت.

و«أزد السراة» يسكنونها اذا كان قبلها فتحة نحو «لـه»[2] وكأنهم استعاضوا بصوت مغلق بدل صوت متحرك اجراء للوصل مجرى الوقف.

ـ ومثل اللهجات التي في حذف بعض حروف الكلمة «وصلاً»

وهذا ما يسمى باللخلخانية، وذلك أن عرب «عمان» يحذفون بعض الحروف دون علة صرفية، فيقولون «في «ما شاء الله» «ماشاالله» بحذف الهمزة وبعضهم نسب هذه اللهجة الى «أعراب الشحر»[3].

فان قيل: ما وجه هذا الحذف؟

أقول: لعله للتخفيف، وذلك لأن النطق بالهمز فيه شيء من الصعوبة.

وهناك لهجات عربية قديمة وردت في شواهد الشعر وتتمثل فيما يلي:

أ ـ لهجات على المستوى الصوتي مثل:

١ ـ تسكين الحرف المتحرك وصلاً» كقول الشاعر:

الآ هي الآ هي فـدعها فـانّما تمنيـك مـالا تستـطيع غـرور[4]

الشاهد قوله: «الا هي» حيث سكن الياء «وصلا» وكان الأصل فيها الفتح وهذه اللهجة لم أقف على نسبتها الى قبيلة معينة.

فان قيل: ما وجه الاسكان؟

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٣ ط القاهرة

(٢) انظر: فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد ص ١٢٢ ط القاهرة ١٩٦٢ م

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي للسباعي بيومي ص ٦٢

(٤) انظر: الضرائر للألوسي ص ١٧٨ ط بغداد.

أقول: لعله للتخفيف لأن النطق بالحرف الساكن أخف من النطق بالحرف المتحرك، أو اجراء للوصل مجرى الوقف.
ومظهر الصوتيات في هذه اللهجة هو احلال مقطع ساكن محل مقطع متحرك.

٢ ـ تشديد الواو من «هو» والياء من «هي» «وصلا» كقول الشاعر:

وان لساني شهدة يشتفى بها   وهوّ على من صبه الله علقم

وكقول الآخر:

والنفس ما أمرت بالعنف آبية   وهيّ ان امرت باللطف تأتمر[1]

الشاهد في البيت الأول كلمة (وهو) حيث شدد الواو، وكان الأصل فيها التخفيف، وفي البيت الثاني كلمة «وهيّ» حيث شدد الياء وكان الأصل فيها التخفيف أيضاً، وهذه اللهجة منسوبة الى «همذان» فان قيل: ما وجه التشديد؟
أقول: لعله الميل الى الجهر بالصوت، وفي ذلك دليل واضح على الحاق هذه اللهجة بالمستوى الصوتي.

ب ـ لهجات على المستوى الصرفي مثل:

١ ـ قلب ألف المقصور ياء «وصلا» كقول الشاعر:

سبقوا هويّ وأعتقوا لهواهم   فتخرموا وكل جنب مصرع[2]

الشاهد قوله: «هويّ» والأصل فيها «هواي» فقلبت ألف المقصور ياء فأدغمت في ياء المتكلم، وهذه اللهجة منسوبة الى «هذيل» ولعل السبب في ذلك التخفيف، لأن النطق بحرف واحد أخف من النطق بحرفين.

---

(١) انظر: الضرائر للألوسي ص ١٧٩ ط بغداد
(٢) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ١ ص ١٤٣ ط القاهرة ١٩٤٠ م

٢ ـ قصر «أولاء» «وصلا» كقول الشاعر:

أولالك قومي لم يكونوا أشابه وهل يعظ الضليل الا أولالك[١]

«أولاء» من أسماء الاشارة التي يشار بها الى الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً، وسواء كان عاقلاً أو غير عاقل، وقد ورد فيها لغتان:
المد وهو لغة «أهل الحجاز» وبها جاء القرآن الكريم نحو قول الله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدىً مِن رَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢] والقصر لغة «تميم».
والمشار اليه اما أن يكون قريباً أو بعيداً، ويفرق بين الحالتين بما يلي: اذا أريد الاشارة الى البعيد أتي بالكاف فتقول:
«أولئك» أو بالكاف واللام، وفي هذه الحالة تحذف الهمزة فتقول: «أولالك» وعلى ذلك جاء قول الشاعر» أولالك قومي» الخ. قال ابن مالك:

وبأولى أشر لجمع مطلقاً والمد اولى ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه[٣].

جـ ـ لهجات على المستوى النحوي مثل:

١ ـ حذف نون «من الجارة» كقول الشاعر:

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال م الأسر والقتل[٤]

الشاهد قوله: «م الأسر» والأصل فيها «من الأسر» فحذفت النون من لفظ «من» تخفيفاً، وحذف النون هذه مشروط بأن يقع بعدها ساكن، فان

---

(١) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ١ ص ١٤٤ ط القاهرة ١٩٤٠ م
(٢) سورة البقرة آية ٥
(٣) انظر: متن الألفية لابن مالك ص ١٤ ط القاهرة ١٩٣٠ م
(٤) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ١ ص ١٤٣ ط القاهرة ١٩٤٠ م

وقع بعدها متحرك فانها لا تحذف، وهذه اللهجة، منسوبة الى «خثعم، وزبيد».

٢ ـ حذف نون المثنى «وصلا» كقول الفرزدق:

أبـني كـليـب أن عـمـيَّ الـلذا قـتـلا الملوك وفـككـا الأغـلال

وكقوله:

همـا الـلتـا لـو ولـدت تمـيـم لـقـبـا فـخـر لهم صـمـيـم[1]

الشاهد قوله: «اللذا» في البيت الأول، «واللتا» في البيت الثاني والأصل فيهما «اللذان»، و«اللتان» الا أن الشاعر حذف النون من لفظ المثنى فيهما تخفيفاً، وهذه اللهجة منسوبة الى «بلحارث» وبعض ربيعة.

ظاهرة الفتح والاسكان في ياءات الاضافة «وصلاً»:

ياء الاضافة في اصطلاح القراء هي: الياء الزائدة الدالة على المتكلم فخرج بقولهم: «الزائدة» الياء الاصلية نحو: «وأن أدري» وخرج بقولهم «الدالة على المتكلم» في جمع المذكر السالم نحو: «حاضري المسجد الحرام» والياء في نحو: «فكلي واشربي» لدلالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم[2].

وتتصل ياء الاضافة بكل من: الاسم، والفعل، والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، نحو: «نفسي» ومع الفعل منصوبة المحل نحو: «أوزعني» ومع الحرف مجرورة المحل ومنصوبته نحو: «لي، واني»[3].

والخلاف في ياءات الاضافة دائر بين الفتح والاسكان، وهما لغتان فاشيتان عند العرب، والاسكان فيها هو الأصل، لأنها حرف مبني، والسكون

(١) انظر: الضرائر للالوسي ص ٦٨، ٦٩ ط بغداد.
(٢) انظر: شرح قراءة نافع للشيخ القاضي ص ٩١ط طنطا ١٩٦١م
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ١٦١ ط القاهرة

هو الأصل في البناء، وانما حركت بالفتح لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة وكانت فتحة لخفتها عن سائر الحركات[1].

وعلامة ياء الاضافة صحة احلال الكاف، أو الهاء محلها، فتقول في نحو: «فطرني» «فطرك» أو «فطره»[2].

وبالتتبع تبين أن ياءات الاضافة في القرآن الكريم على ثلاثة أضرب:

الأول:

ما أجمعوا على اسكانه وهو الأكثر لمجيئه على الأصل وجملته ٥٦٦ خمسمائة وست وستون ياء، نحو: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[3].

والثاني:

ما أجمعوا على فتحه وذلك لموجب، اما أن يكون بعدها ساكن مثل لام تعريف أو شبهه، وجملته ٢١ ـ احدى وعشرون ياء نحو: ﴿**نِعْمَتِيَ الَّتِي**﴾[4] ﴿**وإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[5].

والثالث:

ما اختلفوا في اسكانه وفتحه، وجملته مائتان واثنتا عشرة ياء، وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ستة فصول:

الفصل الأول: الياءات التي بعدها همزة قطع مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن الكريم تسع وتسعون ياء نحو: ﴿**إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾[6].

---

(١) انظر: قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر ص ١٢ ط القاهرة
(٢) انظر: شرح قراءة نافع ص ٩١
(٣) سورة البقرة آية ٣٠
(٤) سورة البقرة آية ٤٠
(٥) سورة البقرة آية ٤٠
(٦) سورة البقرة آية ٣٠

الفصل الثاني: الياءات التي بعدها همزة قطع مكسورة، وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللهِ﴾[1].

الفصل الثالث: الياءات التي بعدها همزة قطع مضمومة، وجملة المختلف فيه من ذلك عشر ياءات، نحو: ﴿إِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ﴾[2].

الفصل الرابع: الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف، والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء، نحو: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[3].

الفصل الخامس: الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن لام التعريف وجملتها سبع ياءات، نحو: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾[4].

الفصل السادس: الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع، ولا وصل، بل حرف من باقي حروف الهجاء، وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء، نحو: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذي فَطَرَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ﴾[5].

فان قيل: ما هي العلاقة بين ياءات الاضافة والتغييرات الصوتية؟

أقول: ان المقاطع الصوتية نوعان: متحرك، وساكن، فالمقطع المتحرك هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل، أما المقطع الساكن فهو الذي ينتهي بصوت مغلق[6]، ومعلوم أن الأصوات الساكنة بطبيعتها أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين[7].

---

(١) سورة آل عمران آية ٥٢
(٢) سورة آل عمران آية ٣٦
(٣) سورة البقرة آية ١٢٤
(٤) سورة الاعراف آية ١٤٤
(٥) سورة الانعام آية ٧٩
(٦) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور/ ابراهيم انيس ص ١٦٠ ط القاهرة ١٩٧١ م
(٧) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور/ ابراهيم انيس ص ١٦١ ط القاهرة ١٩٧١ م

الفصل الثالث

النبر وعلاقته بالوقف
في
العربية ولهجاتها

النبر من الظواهر اللغوية القديمة، وقد أثارها واهتم بها علماء اللغة حديثاً ولعل من الأسباب التي ساعدتهم على ذلك وجود معامل خاصة لتسجيل الذبذبات الصوتية التي يحدثها الجهاز الصوتي، وتلك نتيجة طبيعية للتطور العلمي، وأثر من آثار الاكتشافات الحديثة.

الوصف العلمي للنبر عند علماء اللغة قديماً وحديثاً:

بالرجوع الى معاجم اللغة العربية وجدت النبر يطلق على عدة معان، والذي يعنينا منها في هذا المقام قولهم:

«النبر من المغني رفع صوته عن خفض». وقال «ابن الأنباري»: «النبر عند العرب ارتفاع الصوت»[1] هذا ما قرره علماء اللغة قديماً.

وقال الدكتور ابراهيم أنيس: «النبر هو الشدة في الصوت والارتفاع فيه، وتلك الشدة، أو الارتفاع في الصوت يتوقف على نسبة ضغط الهواء المنبعث من الرئتين ولا علاقة له بدرجة الصوت، أو نغمته الموسيقية»[2].

وقد أشار «كانتينو» الى ذلك بقوله: «يعرفون النبر بأنه الضغط على

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي جـ٢ ص ٥٥٣ ط القاهرة.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس ص ١٧٥ ط القاهرة ١٩٧١م

مقطع معين بزيادة العلو الموسيقي، أو التوتر أو المدة، أو عدد من هذه العناصر معاً بالنسبة الى عناصر المقاطع المجاورة ذاتها».

مما تقدم يمكنني أن أقرر أنه لم يختلف التصور الحديث لفكرة النبر عن تصور اللغويين القدماء له في التفصيل والتطبيق[1]

وللمقاطع الصوتية: اتصال وثيق بالظاهرة الأساسية التي نحن بصدد الحديث عنها وقد قسم العلماء المحدثون المقاطع الصوتية الى مقطعين:

الأول: المتحرك وهو الذي ينتهي بصوت لين قصير[2] أو طويل[3]

والثاني: الساكن وهو الذي ينتهي بصوت ساكن[4]. فالفعل الماضي الثلاثي مثل «ضرب» يتكون من ثلاثة مقاطع وهي «ضَرَبَ» علماً بأن مصدره وهو «ضرب» يتكون من مقطعين: كلاهما ساكن وهما: ضر، بن.

واعلم أن النبر له أهمية خاصة اذ أن النطق بالكلمة لا يكون سليماً وصحيحاً على الوجه الأكمل إلا اذا روعي فيه موضع النبر من الكلمة.

فان قيل: هل هناك مواضع نصوصية للنبر في اللغة العربية؟

أقول: ليس لدينا من دليل تاريخي يهدينا الى مواضع النبر في الكلمة كما كان ينطق بها في العصور الأولى.

الا ان «القراء» كانوا يمارسون «النبر» عملياً أثناء قراءة «القرآن الكريم» ولذا نجدهم يعرفون «القلقلة» بأنها: «اضطراب الصوت عند النطق بالحرف حتى تسمع له نبرة قوية»[5].

ولكن مع تقدم العلم الحديث ووجود المعامل الصوتية التي ساعدت

---

(١) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة للدكتور عبد الصبور ص ٢٦ ط القاهرة ١٩٦٦

(٢) يوجد صوت اللين القصير في الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة.

(٣) يوجد صوت اللين الطويل في الحركات الثلاث حالة اشباعها بحيث تتولد منها حروف المد الثلاثة أنظر: الأصوات اللغوية للدكتور/ ابراهيم أنيس ص ١٥٦

(٤) يوجد الصوت الساكن فيما عدا الحركات الثلاث، وفيما عدا حروف المد الثلاثة انظر الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس ص ٢٨ ط القاهرة

(٥) انظر: الرائد في تجويد القرآن: محمد سالم محيسن ص ٣٢ ط الخرطوم ١٩٧٥

على تسجيل الذبذبات التي يحدثها كل مقطع من المقاطع الصوتية أمكن الاهتداء الى تحديد موضع النبر.

انتقال النبر:

قد يطرأ على الكلمة من الأحكام اللغوية ما يستوجب انتقال النبر من موضعه الى مقطع آخر.

فمثلاً الفعل المضارع «يكتب» نلحظ النبر على المقطع الثاني «ت» فاذا ما دخل عليه الجازم «لم يكتب» نجد النبر قد انتقل الى المقطع الأول «يك» وهكذا[1].

والنبر قد ينتقل من مقطع الى آخر تبعاً لتغير النطق بالكلمة لسبب ما يطرأ عليها من تغييرات أو بسبب اختلاف اللهجات. لما تقدم يمكنني أن أقرر أن أثر النبر يكون بالضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة بحيث نسمع له صوتاً أعلى من سائر مقاطع الكلمة، وهذا لا يدرك عادة الا بالسماع والمشافهة أو بتسجيل الذبذبات الصوتية التي يحدثها كل مقطع صوتي.

فان قيل: سبق أن ذكرت في خلال البحث عدة تغييرات تطرأ على الكلمة حالة الوقف عليها أو وصلها بما بعدها فهل يمكن تفسير ذلك بأنه هناك أثر للنبر في هذه التغييرات؟

أقول: حالة الوقف بالسكون المحض، أو الروم، أو الاشمام على المتحرك الآخر نحو: «تسعين» يكون «النبر» على المقطع الثالث «عيـ» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل، الا اننا نلحظ ان النبر على هذا المقطع موجود حالة الوصل أيضاً ولم يتغير من حالة الى حالة.

وفي حالة الوقف بالنقل على المتحرك الآخر نحو «الخبء» فان النبر يكون على المقطع الأخير «ب» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين قصير

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور: ابراهيم انيس ص ١٧٧ ط القاهرة ١٩٧١ م

وذلك لأننا حذفنا الهمزة بعد نقل حركتها الى الياء. اما في حالة الوصل وعدم النقل فان النبر يكون على المقطع الثاني «خب» وهو مقطع ساكن مغلق.

وفي حالة الوقف بالتضعيف في بعض اللهجات على المتحرك الآخر مثل «خالد» يكون النبر على المقطع الأخير، وذلك لأنه حرف مشدد، والحرف المشدد بحرفين: الأول ساكن والثاني متحرك، فتشديده يستدعي الضغط عليه أكثر من غيره، أما في حالة الوصل فان النبر يكون على المقطع الأول «خا» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

وفي حالة الوقف على المهموز بالادغام نحو «خطيئة» يكون النبر على المقطع الثالث وهو الياء المشددة وذلك لأنها بحرفين وهذا يستدعي الضغط عليها أكثر من بقية حروف الكلمة.

وفي حالة الوقف باثبات الياء على ما آخره ياء المتكلم نحو «غلامي» يكون النبر على المقطع الأخير، وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

أما في حالة حذف الياء فانا نجد النبر قد انتقل الى المقطع الثاني «لا» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل أيضاً، وصوت اللين الطويل يستدعي الضغط عليه أكثر من غيره.

فان قيل: في حالة اثبات الياء يوجد في الكلمة صوتا لين طويلان فلماذا حكمت بأن النبر يكون على المقطع الأخير؟

أقول: نظراً لأن الوقف محل الاستراحة، فهذا يجعل المتكلم يختزن قوة الدفع بالصوت إلى آخر مقطع من الكلمة.

وفي حالة الوقف على المعتل الآخر نحو «حبلى» بابدال حرف العلة ألفاً يكون النبر على المقطع الأول «حب» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن، أما في حالة ابدال حرف العلة «ياء» أو «واواً» أو «همزة» فان النبر ينتقل الى المقطع الأخير.

وفي حالة الوقف بهاء السكت على ما آخره كاف الخطاب نحو: «أكرمتكه» فان النبر يكون على المقطع الأخير «كه» وذلك لأن هاء السكت حرف ضعيف فاحتاج الى زيادة الضغط عليه كي يظهر في النطق.

وفي حالة التقاء الساكنين وقفاً نحو: «هذا بكر» فاذا ما وقفنا بنقل حركة الحرف الأخير الى الساكن قبله فان النبر يكون على المقطع الثاني «ك» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين قصير.

أما في حالة عدم النقل فان النبر يكون على المقطع الأول «بك» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت مغلق.

أما عن آثار النبر المترتبة على التغييرات في ضرورات الشعر حالة الوقف فأقول:

في حالة حذف بعض حروف الكلمة نحو «الحمى»[1] نلحظ النبر على المقطع الأخير «مى» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

أما في حالة عدم الحذف اذ يرجع الى أصل الكلمة «الحمام» فان النبر يكون على المقطع الثالث «ما» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

وفي حالة حذف واو الجماعة نحو: «أوجف»[2] نجد النبر على المقطع الأخير «جف» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

اما في حالة عدم الحذف فان النبر يكون على المقطع الأخير أيضاً الا انه يكون مقطعاً متحركاً ينتهي بصوت لين طويل، وأصوات اللين الطويلة يظهر عليها النبر أكثر من غيرها، اذا فحذف واو الجماعة كان له الأثر في انتقال النبر من مقطع الى آخر.

وفي حالة حذف الياء نحو: «ثم لا يفر»[3] يكون النبر على المقطع الأول «يف» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن مغلق.

أما في حالة عدم حذف الياء فانا نلحظ النبر على المقطع الأخير وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل، وسبق ان قررت ان أصوات اللين الطويلة تساعد دائماً على جعل الضغط عليها.

(١) من قول العجاج: «طواطنا مكة من ورق الحمى»

(٢) من قول ابن مقبل: وقلت لشفاع المدينة أوجف.

(٣) من قول زهير:

واراك تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفر

وفي حالة حذف الف المنون المنصوب نحو: «هائماً دنف» يكون النبر على المقطع الأخير «نف» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة عدم حذف الف التنوين فانا نلحظ النبر على المقطع الأخير أيضاً «فا» الا أنه في هذه الحالة يكون مقطعاً متحركاً ينتهي بصوت لين طويل.

وفي حالة حذف الضمير نحو: «فثوب نسيت وثوب أجر» نلحظ النبر على المقطع الثاني «جر» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن مغلق.

أما في حالة عدم حذف الضمير يكون النبر على المقطع الأخير «ره».

وفي حالة ابدال الالف هاء نحو: «من ههنا ومن هنه» نلحظ النبر على المقطع الثاني «نه» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن مغلق

وفي حالة فك ادغام المثلين نحو: «الأجلل» يكون النبر على المقطع الثاني «أج» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة اثبات صلة هاء الضمير نحو: «سماؤهو» يكون النبر على المقطع الأخير «هو» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

أما في حالة اثبات الصلة فان النبر يكون على هذا المقطع «وه» وهو مقطع ساكن.

وفي حالة تشديد الحرف المخفف نحو: «في الطول» يكون النبر على المقطع الأخير: «ول» ولعل تضعيف اللام هو الذي جعل النبر عليها لأن تضعيف الحرف وبخاصة اذا كان آخر الكلمة يستدعي قوة الضغط على مخرج الحرف كي يظهر تشديده.

وفي حالة قصر الممدود نحو: «السما» يكون النبر على السين المشددة لأن الحرف المشدد يحتاج الى الضغط على مخرجه أكثر من غيره.

أما عن آثار النبر المترتبة على اللهجات العربية القديمة حالة الوقف فأقول: في حالة ابدال ياء «ذي» هاء «وقفا» عند تميم نحو: «هذه» يكون النبر على المقطع الأخير «ذه» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة تحقيق الهمز «وقفاً» عند غير الحجازيين نحو: «أكمؤ» يكون النبر على المقطع الأخير «مؤ» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة ابدال الف «أنا» هاء «وقفا» عند «طيِّئ» يكون النبر على المقطع الأخير «نه» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة ابدال ياء المتكلم جيماً «وقفا» عند «قضاعة» نحو: «معج» فانا نلحظ النبر على المقطع الأخير «عج» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة ابدال ألف الاسم المقصور «ياء» «وقفا» عند «فزارة وبعض قيس» نحو: «أفعى» يكون النبر على المقطع الأخير «عى» وكذا في حالة إبداله واواً عند «طيِّئ» «وقفا» نحو: «أفعو» يكون النبر على المقطع الأخير أيضاً وذلك لأن كلا من الياء، والواو في هذين المثالين يعتبر «حرفاً حيا» فيحتاج الى زيادة الضغط عليه.

وفي حالة الوقف على الاسم المفرد الذي آخره تاء تأنيث بالتاء عند «حمير» نحو: «طلحت» فانا نلحظ النبر على المقطع الأخير «حت» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

وفي حالة الوقف بتضعيف الحرف الأخير عند «سعد» نحو: «خالد» فان النبر يكون على المقطع الأخير «لد» وهو مقطع ساكن ينتهي بصوت ساكن.

اما في حالة الوصل فان النبر يكون على المقطع الأول «خا» وهو مقطع متحرك ينتهي بصوت لين طويل.

أما عن الآثار المترتبة على اللهجات العربية في شواهد الشعر فأقول: في حالة التضعيف الحرف الأخير «وصلا» نحو «القصبا» يكون النبر على المقطع الأخير لأن تضعيف الحرف يقتضي زيادة الضغط على مخرجه، أما في حالة عدم التضعيف فلا يكون هناك أثر للنبر.

وفي حالة تشديد الواو من «هو» والياء من «هي» «وصلا» يكون النبر على المقطع الأخير لنفس السبب المتقدم، اما في حالة عدم التشديد فلا يكون هناك أثر للنبر.

وفي حالة تسكين هاء الضمير «وصلا» نحو «عيونه» يكون النبر على المقطع الأخير لأن الهاء في هذه الحالة تشبه هاء السكت وهذا يحتاج الى الضغط على مخرجها كي تظهر في النطق، أما في حالة عدم تسكينها فلا يكون هناك أثر للنبر.

وفي حالة قلب ألف المقصور «ياء» وادغامها في ياء المتكلم «وصلا» نحو: «هويّ» فان النبر يبدو على المقطع الأخير، لأن الحرف المشدد يحتاج الى الضغط عليه لابانته، أما في حالة عدم القلب فلا يكون هناك أثر للنبر.

الباب الثالث

الفصل والوصل
في
البلاغة العربية

الفصل الأول

«نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وصلتها بالفصل والوصل»

لقد تحدث «عبد القاهر» ت ٤٧١هـ في كتابه «دلائل الاعجاز» عن نظريته للنظم وجعلها أساساً لفهم فضيلة الكلام وبلاغته، ولفهم إعجاز «القرآن الكريم» الذي يعتبر قمة في البلاغة والبيان ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا القُرآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَو كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[1].

وسأتناول هنا بعض النقاط موضحاً، ومبيناً مقاصده منها، وبعد ذلك سأحاول أبراز الصلة بين نظرية النظم، والفصل والوصل لأن ذلك هو الهدف المقصود من الحديث هنا.

فالنظم: «هو تعليق الكلمة بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»[2] ووجوه التعلق ثلاثة:
تعلق اسم باسم، وتعلق إسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

ومعنى ذلك أن الاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه أو تابعاً له أو بأن يكون الأول مضافاً الى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له، أو المفعول الخ.

---

(١) سورة الإسراء آية ٨٨.

(٢) أنظر: دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٤٣ ط القاهرة ١٩٦٩م.

وأما تعلق الاسم بالفعل: فبأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً، وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب.

إحداها: أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال الى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء نحو: «مررت بزيد».

والثاني: تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول مثل: «جاءني زيد وعمرو».

والثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي، والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد.

إذاً فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلمة بعضها ببعض، وهي عبارة عن معاني النحو وأحكامه[1].

النظم ومعاني النحو:

يرى «عبد القاهر» أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، إذ ليس «النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عليها وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في نحو قولك: زيد منطلق، زيد ينطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق.
وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في نحو قولك:
إن تخرج أخرج، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت. وفي الحال الى الوجوه التي تراها في نحو قولك: جاءني زيد مسرعاً وجاءني وهو مسرع.

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها

(١) انظر: دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٤٤ فما بعدها.

بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو ان يجيء «بما» في نفي الحال، و«بلا» إذا أراد نفي الاستقبال.

ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم، والتأخير، والاضمار، والاظهار فيضع كلا من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل الى معاني النحو، وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه[1].

السبيل الى معرفة البلاغة هو معرفة النظم وأسراره:

يقول عبد القاهر: «لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة، والبيان والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد ذلك كالرمز والايماء، والاشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على المكان الخبيء ليطلب وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج، وكما يفتح لك الطريق الى المطلوب لتسلكه، وتوضع لك القاعدة لتبني عليها، وجدت المعول على أن ههنا نظماً وترتيباً، وتأليفاً وتركيباً، وصياغة وتصويراً، ونسجاً وتحبيراً، وإن سبيل هذه المعاني في الكلام التي هي مجاز فيه، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظم النظم، والتأليف التأليف، والنسج النسج، والصياغة الصياغة ثم يعظم الفضل، وتكثر المزية حتى يفوق الشيء نظيره، وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد، كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً، ويتقدم منه الشيء الشيء ويعلو مرقباً بعد مرقب حتى ينتهي الى حيث تنقطع الأطماع، وتسقط القوى، وتستوي الأقدام في العجز، وإذا كان هذا هكذا علمت أنه لا يكفي في علم الفصاحة أن تنصب لها قياساً ما، وأن تصفها وصفاً مجملاً، وتقول فيها قولاً مرسلاً، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تفصل القول وتحصل وتضع اليد على

(١) انظر: دلائل الاعجاز لعبد القاهر ص ١١٧ فما بعدها ط القاهرة ١٩٦٩م.

الخصائص التي تعرض في نظم الكلم، وتعدها واحدة واحدة. وإذا نظرت الى الفصاحة هذا النظر، وطلبتها هذا الطلب، احتجت الى صبر على التأمل، ومواظبة على التدبر..

واعلم أنه لا سبيل الى أن تعرف صحة هذه الجمل حتى تبلغ القول غايته، وينتهي الى آخر ما أردت جمعه لك، وتصويره في نفسك، وتقريره عندك، إلا أن ههنا نكتة، إن أنت تأملتها تأمل المتثبت، ونظرت فيها نظر المتأني، رجوت أن يحسن ظنك، وأن تنشط بالإصغاء الى ما أورده عليك وهي: لا يعرف الإعجاز الا عن طرق معرفة خصائص نظم الكلام»[1].

الصلة بين نظرية النظم والفصل والوصل:

إن فكرة النظم التي أطال في شرحها «عبد القاهر» وجعلها مدار الاعجاز، ومناط البلاغة، والتي انتهى فيها الى أنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، ولا معنى لذلك إلا أن يعمد المتكلم الى اسم فيجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً له الخ. فليس النظم إذا إلا أن يضع الإنسان كلامه الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وليست العبرة في الكلام البليغ بصوابه، ولكن أن يؤلف على نسق تدرك أسراره بالفكر اللطيفة، ويوصل الى دقائقه بالفهم الثاقب.

وعلى هذه الأسس التي أطال في شرحها عبد القاهر مضى يبين أسرار تكوين الجملة البليغة، وماذا يستفاد من معان تفهم من تكوينها على نحو خاص، وورودها على هيئة مخصوصة فعقد أبواباً للمعاني التي تستفاد من تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، أو من حذف بعض أجزاء الجملة، أو تعريفها، أو تنكيرها حتى يستطيع المتكلم أن يكون جملته على النسق الذي يصل به الى هدفه من تأليف الكلام.

---

(١) أنظر: دلائل الاعجاز لعبد القاهر ص ٨٠ فما بعدها ط القاهرة ١٩٦٩م.

من هذه الأبواب التي عقدها عبد القاهر لتطبيق فكرته في نظم الكلام «الفصل والوصل» إذ ينبغي على المتكلم أن ينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع «الوصل» ثم يعرف فيما حقه «الوصل» موضع «الواو» من موضع الفاء، وموضع «الفاء» من موضع «ثم» وموضع «أو» من موضع «أم» وموضع «لكن» من موضع «بل» ثم قدم «عبد القاهر» بين يدي حديثه عن «الفصل والوصل» مقدمة بين فيها قيمة معرفة مواضع «الفصل والوصل» فقال: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه الا الأعراب الخلص وقد بلغ قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: «معرفة الفصل من الوصل» ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد الأكمل لسائر معاني البلاغة[1].

وخلاصة نظرية النظم:

١ - ينبغي على المتكلم، والخطيب، والكاتب أن يتصور المعاني أولاً في ذهنه ثم بعد ذلك عليه أن يختار لها الألفاظ والتراكيب التي تتناسب معها بحيث تكون تلك الألفاظ وهذه التراكيب متمشية مع القواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو العربي، والبلاغيون.

٢ - انه لا فصل بين الألفاظ ومعناها، ولا بين الصورة والمحتوى.

٣ - ان البلاغة في النظم لا في الكلمات المفردة، ولا في مجرد المعاني.

٤ - إن النظم هو في مراعاة معاني النحو وأحكامه، وفروقه، ووجوهه فيما بين معاني الكلم.

بعد ذلك انتقل الى بيان مواضع «الفصل والوصل»

(١) أنظر: دلائل الاعجاز لعبد القاهر ص ٨٠ فما بعدها ط القاهرة ١٩٦٩م.

ب ـ مواضع الفصل والوصل إجمالاً:

بما أن قضية «الفصل والوصل» من أدق أبواب البلاغة، وأصعبها مسلكاً فقد وضع علماء البلاغة ضوابط يعرف بمقتضاها متى تفصل الجملة، ومتى توصل، ولعل أول من أشار الى هذه «الضوابط» ـ فيما أعلم ـ «عبد القاهر الجرجاني» ت ٤٧١هـ حيث أجمل هذه الضوابط بقوله «وإذا قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب:

١ ـ جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه.

٢ ـ وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف.

٣ ـ وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه، ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء ان ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حالة لعدم التعلق بينه وبينه رأساً وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال الى الغاية، أو الانفصال الى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين الحالين»[1]. ثم تتابع العلماء بعد «عبد القاهر»، أمثال: «السكاكي» ت ٦٢٦هـ و«الخطيب القزويني» ت ٧٣٩هـ، «وسعد الدين التفتازاني»، ت ٧٩٣هـ فأتموا ما بدأه «عبد القاهر» ووضعوا الضوابط التي يعرف بموجبها متى تفصل الجملة ومتى توصل.

---

(١) أنظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر ص ٢٤٦ ط القاهرة،١٩٦٩م.

وسبق أن عرفت «الوصل» بأنه عطف الجمل على بعض، «والفصل» ترك ذلك العطف[1].

واعلم أن بلاغة «الوصل» لا تتحقق الا بالواو العاطفة فقط دون بقية حروف العطف.

فإن قيل: لماذا بلاغة «الوصل» لا تتحقق الا بالواو العاطفة؟

أقول: لأن الواو هي الأداة التي تخفى الحاجة إليها، ويحتاج العطف بها الى لطف في الفهم، ودقة في الإدراك لأنها لا تفيد الا مجرد الربط، وتشريك ما بعدها لما قبلها في الحكم بخلاف العطف بغير «الواو» فإنه يفيد مع التشريك في الحكم معنى آخر:
كالترتيب مع التعقيب إذا كان العطف «بالفاء». والترتيب مع التراخي «بثم» وهكذا بقية حروف العطف التي اذا عطف بواحد منها ظهرت الفائدة، ولا يقع اشتباه في الاستعمال. ويشترط في صحة العطف «بالواو» أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر.

وقد أجمل العلماء مواضع الفصل فيما يلي:

الأول: أن يكون بين الجملتين «كمال انقطاع» بحيث لا يصح الربط بينهما لكن ذلك مشروط بألا يكون في «الفصل» ايهام خلاف المراد.

---

(١) أنظر: كتاب الفوائد لابن قيم الجوزية ص ١٨٥ ط القاهرة ١٣٢٧هـ. وتلخيص المفتاح للقزويني ص ١٧٥ ط القاهرة.

الثاني: أن يكون بين الجملتين «كمال اتصال» بحيث لا يصح التغاير بينهما.

الثالث: أن يكون بين الجملتين «شبه كمال انقطاع».

الرابع: أن يكون بين الجملتين «شبه كمال اتصال».

الخامس: أن يكون بين الجملتين «توسط بين الكمالين»: كمال الانقطاع وكمال الاتصال، مع قيام المانع من «الوصل».

كما أجمل العلماء مواضع «الوصل» فيما يلي:

الأول: أن يكون بين الجملتين «كمال الانقطاع مع الإيهام» وذلك بأن تكون إحدى الجملتين خبرية، والأخرى إنشائية، لكن لو ترك «الوصل» لأوهم «الفصل» خلاف المقصود.

الثاني: أن يكون بين الجملتين توسط بين الكمالين: كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

والثالث: أن يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب حيث لا مانع منه ذلك أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب، وقصد إشراك الجملة الثانية لها في الحكم الإعرابي، ولا مانع من هذا الإشراك.

الفصل الثاني

بلاغة القرآن الكريم المتصلة بالفصل والوصل:

مما هو متصل ببلاغة «القرآن الكريم» ذلك الأسلوب الرائع، والتركيب البليغ الذي نشاهده في بلاغة «الفصل والوصل» التي جاء بها «القرآن الكريم» والتي تتجلى بين كل فقرتين من فقراته، فحيثما يتم المعنى ولا يكون هناك ارتباط بين الجمل يكون «الفصل»؛ أما إذا لم ينته المعنى ولم يزل الارتباط موجوداً يكون «الوصل» ولو أننا أردنا أن نقف عند كل موضع من مواضع «الفصل والوصل» في القرآن الكريم لنبينه ونتحدث عنه، ونذكر سبب فصله، أو وصله لاستوجب ذلك مجلداً ضخماً، ولكن حسبي أن أشير هنا إلى بعض مواضع كل من «الفصل والوصل» لأدلل بذلك عن مدى بلاغة «القرآن» والتي يعجز كل إنسان مهماً أوتي من سحر البيان أن يتبارى مع أسلوب «القرآن الكريم» لأنه هو المعجزة الخالدة التي تحدى الله بها الإنس والجن أجمعين قال تعالى: **﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنسُ والْجِنُّ عَلَى أن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَو كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾**[1].

مواضع الفصل:

١ ـ كمال الانقطاع بين الجملتين، ويتحقق في أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاء ولكن لا تناسب بينهما في السياق مثل قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيهِم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾**[2] بعد قوله تعالى:

(١) سورة الأسراء آية ٨٨.

(٢) سورة البقرة آية ٦.

﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ﴾[1] الآية. لم يعطف «إن الذين كفروا» الخ. على «هدى للمتقين» الخ.

مع ما بينهما من مناسبة في المعنى بالتضاد من حيث أن الأول مبين لحال المؤمنين والثاني مبين لحال الكفار لأن بيان حال المؤمنين غير مقصود بالذات وإنما ذكر بطريق التبع لبيان حال الكتاب في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[2] وليس بين حال الكتاب وحال الكفار مناسبة ظاهرة تقتضي الوصل. والمانع في هذه الصورة ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً وهو كون إحدى الجملتين لا تتناسب بينهما[3].

٢ ـ كمال الاتصال بين الجملتين ويتحقق ذلك في صورتين: الصورة الأولى: أن تتحد الجملتان اتحاداً تاماً بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة نفسها وذلك بأن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، بأن يكون في الأولى قصور أو إخفاء في وفائها بالمراد وتكون الثانية أوفى به منها، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه والبدل كما هو معلوم أنواع ثلاثة:

فمثال بدل البعض قوله تعالى ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[4] فصل بين الجملتين لأن الثانية من الأولى بمثابة بدل البعض من الكل وذلك أن المراد التنبيه على نعم الله سبحانه، والمقام يقتضي اهتماماً بشأن هذا التنبيه، لأنه إيقاظ للغافلين من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى وليس من شك أن الجملة الثانية أوفى بتأدية هذا المراد لدلالتها عليه تفصيلاً، وإنما كانت الجملة الثانية بمثابة بدل البعض من الأولى لأن ما ذكر في الجملة الثانية من النعم الأربع بعض ما يعلمون.

---

(١) سورة البقرة الآيتان ٢، ٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢.

(٣) أنظر شروح التلخيص جـ٢ ص ٢٥ فما بعدها وتهذيب السعد جـ٣ ص ٦١ ط القاهرة، وتلخيص المفتاح ص ١٧٨١ ط القاهرة، وزهر الربيع للشيخ الحملاوي ص ٧٩ ط القاهرة ١٩٥٩، وعلم المعاني للدكتور درويش الجندي ص ١٩٦ ط القاهرة، وجواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص ٢٠٦ ط القاهرة ١٩٦٠م، والمبسوط في علوم البلاغة لمحمد طاهر ص ١٣٣ ط بيروت.

(٤) سورة الشعراء الآيات ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤.

ومثال بدل الاشتمال قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[1].

فصلت الثانية عن الأولى إذ أبدلت منها بدل اشتمال لأنها أبين وأوفى من الأولى في تأدية المعنى المقصود وهو حمل المخاطبين على اتباع الرسل إذ مفادها أنهم لايخسرون معهم شيئاً من دنياهم بل يربحون صحة دينهم فينتظر لهم خير الدنيا والآخرة. وإنما كانت الثانية بدل اشتمال لأن اتباع الرسل يتضمن اتباعاً موسوماً بالهداية والسعادة وهو مضمون الجملة الثانية.

ومثال بدل الكل قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ* قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[2].

أبدت كلمة «قالوا» الثانية من الجملة الأولى بدل كل لأن الثانية أوفى من الأولى من حيث أنها مفصلة للقول، وإنما كان بدل كل لأن الجملتين بمعنى واحد، والاختلاف بينهما إنما هو في الإجمال والتفصيل.

الصورة الثانية:

أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى لخفائها، والمقام يقتضي إزالة هذا الخفاء كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾[3] فصلت جملة «قال يا آدم» عن جملة «فوسوس» لأنها موضحة لها بمثابة عطف البيان عليها لخفائها، إذ لم نتبين تلك الوسوسة[4].

٣ ـ وأما شبه كمال الاتصال:

فيتحقق في أن تكون الجملة الثانية جواباً لسؤال نشأ عن الجملة الأولى ففصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمى الفصل لذلك «استئنافاً» وتسمى الجملة الثانية «مستأنفة».

---

(١) سورة يس الآيتان ٢٠، ٢١.

(٢) سورةالمؤمنون الآيتان ٨١، ٨٢.

(٣) سورة طه آية ١٢٠.

(٤) أنظر: المنهاج الواضح لحامد عوني ص ٥٩ ط القاهرة، وتهذيب الايضاح لعز الدين التنوخي ص ٣٩٥ ط سوريا ١٩٤٩م.

والسؤال الناشئ عن الجملة الأولى قد يكون عن سبب خاص للحكم الذي دَلَّتْ عليه الجملة الأولى أهو حاصل أم غير حاصل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾(١).

كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل ان النفس لأمارة بالسوء، بقرينة التأكيد، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص لأن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم الذي هو في الجملة الثانية، أعني الجواب، لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص، هل هو سبب الحكم أو لا، والمخاطب إذا كان متردداً في طلب الحكم حسن تقوية الحكم له بالتأكيد.

وقد يكون لا عن سبب خاص ولا عام ولكن عن شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ﴾(٢) فصلت جملة «قال سلام» عن جملة «فقالوا سلاماً» لأن الثانية جواب عن سؤال ناشئ عن الجملة الأولى وكأن سائلاً سأل: ماذا قال ابراهيم عليه السلام في جواب سلامهم؟ فاجاب، قال: سلام.

٤ ـ وأما التوسط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل فيتحقق في جملتين لا يوجد بينهما سبب من أسباب الفصل المتقدمة ولكن لأولاهما حكم لا يصلح تشريك الثانية فيه لما يترتب على هذا التشريك من اختلال المعنى كما في قوله تعالى: ﴿وإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾(٣).

لم يعطف جملة «الله يستهزئ بهم» على جملة «قالوا» الواقعة جواباً للشرط، لما يلزم على هذا العطف من فساد المعنى، ذلك أن جملة «قالوا» مقيدة بالظرف الذي هو «إذا».

---

(١) سورة يوسف آية ٥٣.
(٢) سورة الذاريات آية ٢٥.
(٣) سورة البقرة الآيتان ١٤، ١٥.

والمعنى أنهم يقولون ذلك وقت خلوهم بشياطينهم فحسب؛ فلو عطف جملة «الله يستهزئ بهم» على جملة «قالوا» لزم تشريك الثانية في حكم الأولى وهو التقيد بالظرف المذكور، فيكون المعنى حينئذ: ان الله يستهزئ بهم وقت خلوهم بشياطينهم فقط كالذي قبله، وهو باطل، إذ ان استهزاء الله بهم بمعنى مجازاته لهم بالخذلان متصل غير مقيد بزمن، كذلك لم يعطف جملة «الله يستهزئ بهم» على جملة «أنا معكم» الواقعة مفعولاً «لقالوا» لما يلزم على هذا العطف من فساد المعنى ذلك أن قوله تعالى «أنا معكم» مفعول «قالوا» فهو إذا من مقول المنافقين، فلو عطف قوله: «الله يستهزئ بهم» على قوله «أنا معكم» لزم تشريك الثانية في حكم الأولى، وهو كونها مفعولاً «لقالوا» فيلزم أن تكون جملة «الله يستهزئ بهم» من مقول المنافقين أيضاً، في حين أنها من مقول الله تعالى، فبطل إذا عطفها عليها، لما يلزم من هذا فساد المعنى[1].

(١) أنظر: زهر الربيع للشيخ الحملاوي ص ٨٢ ط القاهرة ١٩٥٩م.
وجواهر البلاغة للهاشمي ص ٢١٠ ط القاهرة.
وتهذيب الإيضاح ص ٣٩٥.
وعلم المعاني للجندي ص ٢٠٠ ط القاهرة.
وعلوم البلاغة للمراغي ص ١٧٧ ط القاهرة.

الفصل الثالث

«بلاغة القرآن الكريم المتصلة بالوقف والوصل»

سأتناول في هذا الفصل النقاط الهامة الآتية:

نبذة خاصة بفواصل القرآن الكريم، جمال الفواصل المعنوي، تناسق الفواصل، مشكلات الفواصل، بعض المحسنات البديعية. واليك تفصيل هذه الفقرات حسب ترتيبها:

الفواصل جمع فاصلة، والفاصلة كلمة مرادفة لرأس الآية، والفواصل لها ارتباط وثيق بموضوع البحث: «الوقف والوصل» لأنها لها حكم خاص بها من حيث الوقف عليها عند القراء وسبق أن فصلت الكلام على ذلك.

فإن قيل: ما هو الهدف من الحديث عن فواصل القرآن الكريم في هذا الفصل؟

أقول: هو الكشف عن بلاغة القرآن الكريم المتعلقة بها.

ولقد أنزل القرآن الكريم على الرسول صلوات الله وسلامة عليه في بضع وعشرين سنة قضى منها ثلاث عشرة بمكة، وبقيتها بالمدينة.

فكان من القرآن سور مكية، وأخرى مدنية، وتبلغ السور المكية ستا وثمانين سورة، والمدنية ثمانياً وعشرين سورة، والسور المكية تعتبر أكثر السور القصيرة.

ولما كانت السور المكية نزلت في بدء الدعوة الإسلامية لمناهضة جماعة المشركين المتعصبين لأديانهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وكان في أخلاقهم شدة

وجفـوة، وفي نفوسهم عـزة وكبر، وفي ألسنتهم خصـومة ولـدد، اتجهت في مخاطبتهم الى الوجدانيات والمشاعر تلح عليها بالزجر والتسفيه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، والتبشير والإنذار، في أسلوب شديد الأسر، حاد قوي، يختم بالفواصل الرنانة، المدوية القصيرة.

وليس معنى ذلك أن السور المدنية تخلو من ذلك اللون، ولكن الغالب عليها الاسترسال والهدوء وطول النفس، لأنها تخاطب عقول قوم آمنـوا بها واطمأنوا الى هدايتها، فهي مسوقة لتقرير العبادات، وبيان الأحكـام وسنّ القوانين، وتنظيم المجتمع، وتهذيب الطبائع والأخلاق، فإن لم تنته بالسجعات انتهت بفواصل متقاربة في حروف الروي.

جمال الفواصل المعنوي:

من مزايا معاني الفواصل في القرآن الكريم قوة ارتباطها بما قبلها من الكلام، وقوة تعطف الكلام عليها، كأنهما معاً جملة مفرغة يسري فيها روح واحد ونغم واحد، ينحدر الى الأسماع انحداراً، وكأن ما سبقها لم يكن إلا تمهيداً لها لتتميم معناه، وحتى لتبلغ من وقوعها موقعها، واطمئنانها في موضعها أنها لو حذفت لاختل معنى الكلام، واضطرب فهمه، واستغلق بيانه، ولو سكت عنها لاستطاع السامع أن يختمه بها انسياقاً مع الطبع الملهم، والذوق السليم.

روي أن اعـرابياً سمـع شخصاً يقـرأ قـول الله تعـالى: ﴿وَالسَّـارِقُ وَالسَّـارِقَةُ فَـاقْطَعُـوا أَيْدِيَهُـمَا جزاءً بِمَـا كَسَبَـا نَكَـالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَـزِيـزٌ حَكِيمٌ﴾[1].

فقال الاعرابي: ما ينبغي أن يكون الكلام هكذا؟

فقيل له: إن القارئ غلط وصحة القراءة «والله عزيز حكيم».

فقال الأعرابي: نعم هكذا تكون فاصلة الكلام، فإنه لما عزّ حكم[2].

(١) سورة المائدة آية ٣٨.

(٢) أنظر: صور البديع لعلي الجندي ص١٩٣ ط القاهرة.

تناسق الفواصل:

من يستمع الى القرآن الكريم، أو يقرؤه بتدبّرٍ وإمعان، ويكون له حسّ مرهف، وذوق شفاف، وأذن سليمة، يمكنه أن تدرك أذناه الفواصل فتطرب بلفظها كما تطرب بمعناها ليتم لها الحسن من جميع جهاته.

ولهذا لم يكن غريباً أن نجد في هذه الفواصل أشياء توفر لها هذه الموسيقية المطربة ويتمثل ذلك في أمرين:

الأول: أنها أكثر ما تختم بحروف المد واللين، والحاق النون التي من صفاتها الملازمة لها «الغنّة»، و«الغنّة» معناها لغة التطريب، ولعل الحكمة من ذلك التمكن من التطريب حالة الوقف. وهذا سيبويه يصف كلام العرب بقوله:

«انهم إذا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنموا، وقد جاء في القرآن الكريم على أسهل موقف وأعذب مقطع[1].

والثاني: إن حروف الفواصل إما متماثلة كقوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾[2] أو متقاربة كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3] فالنون والميم متقاربان في المخرج إذ النون تخرج من طرف اللسان والميم تخرج من الشفتين، كما أنهما متفقان في الصفات الآتية:

الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح، والغنة.

ولا تخرج فواصل القرآن عن هذين النوعين في الغالب.

وببناء الفواصل على هذه الحروف التي تنبض بالتطريب والغنة، ثم برعاية التماثل، والتقارب بينهما، استكملت أداة التطريب وتم لها الإيقاع

---

(١) أنظر: إعجاز القرآن للسيوطي جـ ١ ص ٥٣ ط القاهرة.

(٢) سورة الطور الآيات ١ ـ ٤.

(٣) سورة الفاتحة الآيتان ٢، ٣.

وأصبحت كما قيل: «ما هذه الفواصل التي تنتهي بها آيات القرآن الا صورتان للأبعاد التي تنتهي بها جمل الموسيقى، وهي متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقاً عجيباً، يلائم نوع الصوت والوجه الذي يساق عليه بما ليس وراءه في العجب مذهب.

ونراها أكثر ما تنتهي بالنون والميم وهما الحرفان الطبيعيان في الموسيقى نفسها، أو بالمد وهو كذلك طبيعي في القرار، فإن لم تنته بواحدة من هذه كأن انتهت بسكون حرف من الحروف الأخرى كان ذلك متابعة لصوت الجملة، وتقطيع كلماتها، ومناسبة للون المنطق بما هو أشبه به وأليق بموضعه. وعلى ذلك لا يكون أكثر ما أنت واجده الا في الجمل القصار، ولا يكون الا بحرف قوي يستتبع القلقلة أو الصفير أو نحوهما مما هو ضروب أخرى من النظم الموسيقي»[1].

ومما هو متصل بتناسق الفواصل أننا نجد في القرآن الكريم الكثير من الأساليب التي جاءت في ظاهرها مخالفة لبعض القواعد النحوية، وما ذلك الا حفاظاً على الموسيقى الصوتية لفواصل القرآن الكريم مثال ذلك:

١ ـ تقديم المعمول على العامل في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[2] فإياكم مفعول مقدم لقوله «يعبدون» وحق المعمول أن يتأخر عامله ولكن حرص القرآن الكريم على الموسيقى الصوتية ومجانسة فواصل السورة قدم المفعول على عامله.

٢ ـ تقديم الضمير على ما يفسره كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[3] فالضمير في «نفسه» عائد الى سيدنا «موسى» والأصل في الضمير أن يعود على متقدم لفظاً ورتبة، ولكن جاء لفظ «موسى» متأخراً مراعاة للفواصل وحفاظاً على الموسيقى اللفظية.

٣ ـ حذف ياء الفعل غير المجزوم نحو قوله تعالى: ﴿واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4]

(١) أنظر: صور البديع لعلي الجندي ص ١٨٥ ط القاهرة.
(٢) سورة سبأ آية ٤٠.
(٣) سورة طه آية ٦٧.
(٤) سورة الفجر آية ٤.

حذفت الياء من كلمة «يسر» دون أن يكون هناك عامل للجزم، وما ذلك الا مراعاة لفواصل السورة.

٤ ـ إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كقوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[1] ومقتضى السياق أن يقال: «وليعلمن الذين كذبوا» ليطابق «الذين صدقوا» ولكن القرآن عدل عن ذلك حفاظاً على الموسيقى اللفظية.

٥ ـ حذف المفعول نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[2] حذف مفعول «قلى» ولم يقل «قلاك» وما ذلك الا رعاية للفواصل.

٦ ـ الاستغناء بالإفراد عن التثنية نحو قوله تعالى: فَلاَ يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[3] وكان الأصل أن يقال «فتشقيا» لأن المراد كل من «آدم وحواء» ولكنه أفرد مراعاة للموسيقى الصوتية.

٧ ـ وقوع صيغة مفعول موقع صيغة فاعل والعكس نحو: ﴿حِجَاباً مَّسْتُوراً﴾[4] و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[5] وكان الأصل أن يقال في الآية الأولى «حجاباً ساتراً» وفي الثانية «عيشة مرضية» ولكن القرآن عدل عن ذلك لمناسبة الفواصل.

٨ ـ العدول عن صيغة الماضي الى صيغة المضارع نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[6] وكان الأصل أن يقال: «وفريقاً قتلتم» ولكن القرآن عدل عن ذلك حفاظاً على الموسيقى الصوتية.

الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي على هذا المنوال ومما هو متصل بهذا المقام قول «الفراء» ت ٢٠٧ هـ:

في قول الله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[7] قال: «أراد الله

---

(١) سورة العنكبوت آية ٣.
(٢) سور الضحى آية ٣.
(٣) سورة طه آية ١١٧.
(٤) سورة الاسراء آية ٤٥.
(٥) سورة القارعة آية ٧.
(٦) سورة البقرة آية ٨٧.
(٧) سورة الرحمن آية ٤٦.

جنة واحدة ولكنه ثنى لأجل الفاصلة»[1] اهـ. ولكنني مع تقديري للفراء فلن أوافقه ولن أقره على هذا التخريج لأنه ينبغي أن يكون كل تحليل، أو توجيه وبخاصة إذا كان متصلاً بالقرآن الكريم أن يكون في إطار معين وهو عدم تعارضه مع النصوص الصريحة وظاهر القرآن الكريم، لأن ما لا يحتاج الى تأويل خير مما يحتاج الى تأويل.

وتخريج والفراء هذا أراه متعارضاً مع ظاهر لفظ القرآن الكريم، وبيان ذلك أن الله تعالى وعد من خاف مقامه من عباده المؤمنين «جنتين» تفضلاً منه وكرماً، وهذا ما يستفاد من ظاهر لفظ الآية «جنتان» فكيف بعد هذا النص الصريح نقول: «إن الله أراد جنة واحدة» من أين لنا هذا هل نحن اطلعنا على علم الغيب؟ أو هل هناك نصوص قرآنية أخرى ترجح هذا القول حتى يمكننا القول بأن هذه الآية نسختها آية أخرى؟

أو هل هذا اللفظ «جنتان» من الألفاظ التي يدخلها الحقيقة والمجاز حتى يتسنى لنا التأويل؟

ثانياً: إن الله تعالى وصف الجنتين بصفات المثنى فقال عقب ذلك: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[2] ﴿فيهما عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[3] ﴿فِيهِمَا مِن كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ﴾[4] فهل بعد كل هذا يصح أن يقال: إن الله أراد جنة واحدة ولكنه ثنى لأجل رءوس الآي؟

فإن قيل: هل هنالك من حكمة لمجيء فواصل القرآن وفقاً لهذا التناسق البديع؟

أقول: بما أن القرآن الكريم له خاصية تفرد بها دون سائر الكتب السماوية وهي أنه يتعبد بتلاوته وسماعه، وبما أن الإنسان بطبعه منذ القدم تستريح نفسه لما عذب من الألفاظ وكان ذا رنين موسيقي لعل من أجل ذلك جاءت

(١) أنظر: إعجاز القرآن للسيوطي جـ١ ص.٣٦ ط القاهرة.
(٢) سورة الرحمن آية ٤٨.
(٣) سورة الرحمن آية ٥٠.
(٤) سورة الرحمن آية ٥٢.

فواصل القرآن الكريم على هذا النسق الشائق البديع كي يكون معجزاً بلفظه كما هو معجز بمدلوله ومعانيه.

أخلص من كل هذا الى القول بأن القرآن الكريم كان شديد الحرص على المجانسة الصوتية في أسلوبه بمقدار ما هو شديد الحرص على المجانسة المعنوية في تراكيبه.

متشابهات الفواصل:

من بلاغة القرآن الكريم، وتفرده بأسلوب معجز منقطع النظير أننا نجد في بعض فواصل آياته فاصلتين مختلفتين في موضعين والمتحدث عنه واحد، وهذا الاسلوب قد يدعو الى الدهشة والاستغراب في بادئ الأمر ولكن بعد امعان النظر في معاني الآيتين ومعرفة السياق الذي وردت فيه كل آية تزول تلك الغرابة وينحل ذلك الاشكال ويتضح ان الاسلوب البلاغي يقتضي تغاير الفاصلتين، مثال ذلك قول الله تعالى في سورة ابراهيم: **﴿وإن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوها إنَّ الإنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾**[(1)] وقوله في سورة النحل: **﴿وَإن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوها إنَّ الله لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[(2)].

فان قيل: ما الحكمة من تغاير الفاصلتين وما وجه البلاغة في ذلك؟

أقول: لما كانت آية سورة ابراهيم في سياق وصف الانسان وهو قوله في صدر الآية: **﴿وآتاكُم من كُلِّ ما سألتمُوه﴾** ناسب أن يختمها بوصف المنعم عليه وهو الانسان الذي من دَأْبه وعادته ظلمه لنفسه ولغيره، وجحوده لنعم الله عليه: **﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإنْسَانِ أَعْرَضَ ونأى بِجَانِبِهِ﴾**[(3)]. ولما كانت آية النحل في وصف المنعم وهو الله تعالى كما يفهم من السياق، وهو قوله في الآية السابقة على هذه الآية **﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَن لاَ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾**[(4)]

---

(١) سورة ابراهيم آية ٣٤
(٢) سورة النحل آية ١٨
(٣) سورة فصلت آية ٥١
(٤) سورة النحل آية ١٧

ناسب ان يختمها بصفة تتفق مع قدرته وألوهيته فقال: «ان الله لغفور رحيم». ومما ورد في هذا المقام قول الله تعالى: ﴿إن تُعَذِّبْهُمْ عِبَادُكَ وإن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾[1].

فان قوله: «وان تغفر لهم» يقتضي أن تكون الفاصلة «الغفور الرحيم» ولعل الحكمة في أن الفاصلة وردت «العزيز الحكيم» دون «الغفور الرحيم» اشارة الى أنه لا يغفر لمن استحق العذاب الا من ليس فوقه أحد يرد حكمه اذا فهو العزيز الغالب على أمره، الحكيم الذي يضع الشيء في محله وموضعه فكان في الوصف بالحكيم احتراس حكيم حسن، أي وان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا يعترض عليك احد من ذلك، والحكمة فيما فعلته.

المحسنات البديعية:

ان علم البديع هو أحد الأقسام الثلاثة لعلوم البلاغة التي هي: المعاني والبيان والبديع.

واذا كان «ابن المعتز» ت ٢٩٦ هـ هو أول من دون في علم البديع وبذلك اعتبر هو أول من لفت الأنظار لهذا الفن الجليل.

الا انني أرى أن القرآن الكريم هو أول من لفت الأنظار الى علم البديع وذلك منذ نزوله على الرسول ﷺ، ولا زال العلماء ينهلون من معينه الذي لا ينضب، وكلما أمعنوا النظر في أسلوبه البليغ تتكشف أمامهم محسنات جديدة جعلت بعض العلماء يفرد مصنفاً خاصاً في بديع القرآن مثال: «ابن أبي الاصبع» ت ٦٥٤ هـ.

ولو أردت استقصاء المحسنات البديعية الواردة في القرآن لاستوجب ذلك سفراً ضخماً، ولكن حسبي أن أكشف النقاب عنها ببعض الأمثلة كي يتبين من خلالها مدى بلاغة القرآن الكريم.

---

(١) سورة المائدة آية ١١٨

فان قيل: لماذا قصرت حديثك على المحسنات البديعية دون سائر العلوم البلاغية الأخرى؟

أقول ليس ذلك لخاصية في المحسنات البديعية، وانما لكونها هي المرتبطة بموضوع البحث «الوقف والوصل» وذلك لأن المحسنات البديعية لها تعلق وثيق بفواصل الآيات القرآنية، فهذا هو الذي جعلني أقصر حديثي على المحسنات البديعية دون غيرها.

والمحسنات البديعية تنقسم الى قسمين: معنوية، ولفظية.

المعنوية: هي التي يكون التحسين بها راجعاً الى المعنى أصالة وان تبع ذلك تحسين لفظي.

واللفظية: هي التي يكون التحسين بها راجعاً الى اللفظ أصالة وان تبع ذلك تحسين المعنى، وقد أجمع العلماء على أن هذه المحسنات لا سيما اللفظية منها لا تقع موقعها من الحسن الا اذا طلبها المعنى بحيث لا يجد الشاعر أو الناثر مندوحة عنها، لذلك لا يجمل الاسترسال فيها والولع بها[1].

من المحسنات المعنوية:

١ ـ الايغال:

وهو أن يستكمل المتكلم معنى كلامه قبل أن يأتي بمقطعه فاذا أراد الاتيان بذلك أتى بما يفيد معنى زائداً على معنى ذلك الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾[2] وقد علم عز وجل ان الكلام يحتاج الى فاصلة تماثل مقاطع ما قبلها وما بعدها فأتى بما يفيد معنى زائداً على معنى الكلام فقال: ﴿اذا وَلَّوْا مُدْبِرِين﴾[3].

(١) انظر: المنهاج الواضح في البلاغة ص ١٨٩ ط القاهرة
(٢) سورة النمل آية ٨٠
(٣) انظر: الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٣٨٠

٢ ـ التوشيح :

هو أن يكون في أول الكلام معنى اذا علم علمت منه القافية ان كان شعراً أو السجع ان كان نثراً بشرط أن يكون المعنى المتقدم بلفظه من جنس معنى القافية، أو السجعة بلفظه، أو من لوازم لفظه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(١) فان معنى اصطفاء المذكورين في الآية يعلم منه الفاصلة، اذ المذكورون من بعض أنواع «العالمين» التي هي فاصلة الآية(٢).

٣ ـ التسهيم :

هو أن يكون ما يتقدم من الكلام دليلاً على ما يتأخر منه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ * لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾(٣). فانظر الى اقتضاء أوائل هذه الآيات أواخرها اقتضاء لفظياً ومعنوياً، وائتلاف الألفاظ فيها بمعانيها لمجاورة الملائم بالملائم، والمناسب بالمناسب لأن ذكر الحرث يلائم ذكر الزرع والاعتداد بكونه سبحانه لم يجعله حطاماً ملائم لحصوله به(٤).

٤ ـ التوهيم :

هو أن يأتي في ظاهر الكلام ما يوهم ان فيه لحناً خارجاً عن اللسان كقوله تعالى: ﴿وإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ﴾(٥) فهذه الآية خولف فيها طريق الاعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم ليعدل عن الظاهر الى تأويل يصحح المراد، فان المراد ـ والله أعلم ـ بشارة المسلمين بان هذا العدد لا ينتصر أبداً ما قاتل المسلمون ليكتمل سرور المسلمين بخذلانهم في الحال، وأبداً في الاستقبال. ولو عطف الفعل

(١) سورة آل عمران آية ٣٣
(٢) انظر: بديع القرآن لابن أبي الاصبع ص ٩٠
(٣) سورة الواقعة الآيات ٦٣ ـ ٦٥
(٤) انظر: بديع القرآن لابن أبي الاصبع ص ٩٩
(٥) انظر: سورة آل عمران آية ١١١

على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الاخبار بان العدو لا ينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة ووقت التولية ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال.

ومن المحسنات اللفظية:

١ ـ التسجيع:

هو توافق الفاصلتين على حرف واحد في الآخر، وهو مشتق من قولهم سجعت الناقة اذا مدت حنينها على جهة واحدة، ومنه سجع الحمامة اذا هدرت أو هدلت. وهو قسمان: مطرف، ومتوازي.

فالمطرف: هو ما اختلفت فيه الفاصلتان وزناً كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ للهِ وَقَاراً * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾[١]، فـ«وقاراً» فاصلة الآية الأولى لأنها الكلمة الأخيرة منها، و«أطواراً» فاصلة الآية الثانية، وقد اختلفا في الوزن لأن ثاني «وقارا» متحرك وهو القاف، وثاني «أطوارا» ساكن وهو الطاء ولعل السبب في تسميته بالمطرف ان ما وقع به التوافق انما هو الطرف وهو الحرف الأخير.

والمتوازي: ما لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما في الأخرى، وهذا صادق بأمرين:

أ ـ أن يكون الاختلاف في الوزن والتقفية معاً، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[٢] فالقرينتان هما «سرر مرفوعة» و«أكواب موضوعة» فـ«سرر». وهو نصف القرينة الأولى يقابله «أكواب» من القرينة الأخرى وقد اختلفا وزناً وتقفية.

ب ـ أن يكون الاختلاف في الوزن دون التقفية، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلاَتِ عُرْفاً * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً﴾[٣] فقد اختلف «المرسلات»

(١) سورة نوح الآيتان ١٣، ١٤
(٢) سورة الغاشية الآيتان ١٣، ١٤
(٣) سورة المرسلات الآيتان ١، ٢

و«العاصفات» في الوزن، فالأولى على وزن «مفعلات» والثانية على وزن «فاعلات» ولكنهما توافقا في التقفية اذ ان قافيتهما معاً «التاء»[1].

٢ ـ الموازنة:

هي أن تكون الفاظ الفواصل متساوية في أوزانها، كي يكون الكلام منسق النظام رشيق الاعتدال، مثل قول الله تعالى: ﴿وآتَيْنَاهُمَا الكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾[2] ﴿وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، «فالمستبين» و«المستقيم» متفقتان في الوزن، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزاً﴾[4] ﴿كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[5] فقوله تعالى «عزا» و«ضدا» متماثلتان في وزنهما[6].

٣ ـ المماثلة:

وهي تماثل الفاظ الكلام كلها أو بعضها في الزنة دون التقفية، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ والطَّارِق﴾[7] ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾[8] ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾[9] ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[10]فكلمة «الطارق» و«الثاقب» و«حافظ» متماثلات في الزنة دون التقفية[11] وحرصاً على عدم الاطالة اكتفي بهذا المقدار من المحسنات البديعية.

---

(١) انظر: الطراز للعلوي جـ ٣ ص ١٨ ط القاهرة ١٩١٤م، وبديع القرآن لابن أبي الاصبع ص ١٠٨ ط القاهرة.
(٢) سورة الصافات آية ١١٧
(٣) سورة الصافات آية ١١٨
(٤) سورة مريم آية ٨١
(٥) سورة مريم آية ٨٢
(٦) انظر: الطراز للعلوي جـ ٣ ص ٣٨ ط القاهرة ١٩١٤م، وصور البديع لعلي الجندي ص ٤٣ ط القاهرة ١٩٥١ م
(٧) سورة الطارق آية ١
(٨) سورة الطارق آية ٢
(٩) سورة الطارق آية ٣
(١٠) سورة الطارق آية ٤
(١١) انظر: بديع القرآن لابن أبي الاصبع ص ١٠٧ ط القاهرة

ومما هو متصل ببلاغة القرآن وموضوع البحث: «الوقف والوصل». إننا نجد هناك صلة وثيقة في المعنى بين خاتمة السورة، وفاتحة السورة التي بعدها مثل ما بين سورتي آل عمران والنساء، فقد ختمت سورة «آل عمران» بالأمر بالتقوى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(١). وهو خطاب للمؤمنين، فناسب أن يوجه الله الخطاب في مفتتح سورة النساء لجميع الخلق بما فيهم المؤمنون يأمرهم بالتقوى فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾(٢).

يفهم من هذا أن سورة آل عمران ختمت بالأمر بالتقوى، وسورة النساء افتتحت بالأمر بالتقوى، وهذا يدل على مدى بلاغة القرآن الكريم ووجود التلاحم في المعنى بين سور القرآن الكريم.

وختمت سورة المائدة باثبات ملكية السماوات والأرض وما فيهن للّه تعالى وهذا ما يتضح من قوله: ﴿لِلهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾(٣). فناسب ان يبين تلك الملكية فافتتح سورة الانعام بقوله: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾(٤) يفهم من هذا أن سبب ملكية الله للسماوات والأرض وما فيهن خلقه لكل هذه الأشياء، وتلك ملكية حقيقية، اذا فالمناسبة واضحة وظاهرة. وختمت سورة «الحج» بأمر المؤمنين بالركوع والسجود وعبادة الله تعالى في قوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمُ تُفْلِحُونَ﴾(٥).

وبما أن كلا من الركوع والسجود يكون في الصلاة، والصلاة لا تكون مقبولة الا اذا كانت مشتملة على الخشوع والخضوع، والصلاة المقبولة ثوابها الفلاح والفوز بثواب الله تعالى. لكل هذا ناسب أن يفتتح الله «سورة المؤمنون»

---

(١) سورة آل عمران آية ٢٠٠
(٢) سورة النساء آية ١
(٣) سورة المائدة آية ١٢٠
(٤) سورة الانعام آية ١
(٥) سورة الحج آية ٧٧

بالاخبار بأن المؤمنين الـذي سيفوزون بـالفلاح هم الخـاشعون في صـلاتهم فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُم فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[1].

وختمت سورة «الدخان» بالاخبار بأن الله تعالى انما أنزل القرآن عربياً بلسان سيدنا محمد ﷺ وقومه كي يتسنى فهمه وقراءته فقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[2]. فناسب أن يذكر أول سورة «الجاثية» أن الذي أنزل القرآن هو الله العزيز الحكيم وذلك حيث يقول: ﴿حمٓ * تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الحَكِيمِ﴾[3] ومن حكمته جل وعلا أن يسر القرآن للذكر بأن جعله عربياً ليملك على العرب أزمة قلوبهم ويسوقهم بسوط الحجة الدامغة الى الاعتراف بفصاحته والعجز عن معارضته.

وختمت سورة الطور بالأمر بتسبيح الله تعالى وقت ادبار النجوم وهو وقت السحر فقال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[4].

فناسب أن يفتتح السورة التالية بالقسم بالنجم فقال: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَـوَى﴾[5] الى غير ذلـك من المناسبـات العلمية البليغـة التي تثبت بجلاء ووضوح مدى بلاغة القرآن الكريم.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان ١، ٢
(٢) سورة الدخان آية ٥٨
(٣) سورة الجاثية الآيتان ١، ٢
(٤) سورة الطور آية ٤٩
(٥) سورة النجم آية ١

الخاتمة

«خلاصة النتائج الكبرى للبحث»

ان خلاصة كل بحث تعتبر من أهم النقاط فيه، بل هي الثمرة المرتقبة بعد هذا الجهد الطويل، ولا يتسنى للباحث أستخلاص نتائج بحثه الا بعد التصور الشمولي لجميع القضايا، والظواهر التي عالجها في بحثه.

من هذا المنطلق يمكنني تلخيص النتائج الكبرى للبحث من خلال الأهداف الثلاثة التي سبق أن رسمتها للبحث وهي: -

أ - الكشف عن أنواع التغييرات المترتبة على «الوقف والوصل» في كل من: القراءات، والنحو، والشعر العربي، واللهجات العربية القديمة.

ب - الكشف عن بعض خصائص العربية وسماتها البارزة المتعلقة بالبحث.

جـ - الموازنة بين جهود العلماء: القدماء والمحدثين.

فقد توصلت من خلال الهدف الأول الى النتائج الآتية: -

أ - ان القراء هم أول من لفت الأنظار الى موضوع «الوقف والوصل» منذ فجر الاسلام، وفي حياة الرسول ﷺ حيث كانت هناك وقوف خاصة يقف عليها الرسول على الدوام، ويوقف صحابته عليها؛ ولما سئل الامام «علي بن أبي طالب» ت ٤٠ هـ عن معنى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرآنَ تَرْتِيلاً﴾[1] فقال: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف».

---

(١) سورة المزمل آية ٤

ب ـ ان منهج كل من القراء، والنحاة بالنسبة لتقسيم الوقف كان منهجاً استقرائياً، الا أن استقراء «القراء» كان «تاماً» واستقراء «النحاة» كان «ناقصاً» وذلك لأن القراء كان أمامهم نص واحد معين وهو «القرآن الكريم» والنحاة كانت أمامهم عدة نصوص متفرقة.

جـ ـ انفرد القراء دون النحاة باستعمالهم عدة مقاييس اعتمدوا عليها أثناء نظرتهم، وتتبعهم «للوقف والوصل» على كلمات مخصوصة من القرآن الكريم وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي: ـ

١ ـ المقياس البلاغي القرآني

٢ ـ مقياس النظم القرآني

٣ ـ المقياس النحوي القرآني

٤ ـ مقياس الرسم العثماني

د ـ لقد كانت النظرة المعيارية عند «النحاة» من أهم عوامل الخلاف بينهم وبين «القراء» والدليل على ذلك أننا نجد هناك الكثير من الأوجه، والتغييرات التي تجوز «لغة» ولا تجوز «قراءة».

هـ ـ لقد كانت البواعث: الفنية، والنفسية عاملاً أساسياً في التغييرات الصوتية التي تطرأ على العربية حالة الوقف، يظهر ذلك بجلاء من خلال القضايا التي عالجتها[1].

و ـ كانت المعيارية القياسية عند «النحاة» من أهم أسباب الخلاف بينهم وبين «الشعراء» ومعنى ذلك أن «النحاة» كانوا يعتمدون في وضع قواعدهم على المقياس الصوابي، ويضعون لذلك الضوابط بحيث لو جاء شيء مخالفاً للقواعد التي اصطلحوا عليها اعتبروه شاذاً ومخالفاً للقياس، ومن هنا نشأ الخلاف بينهم وبين الشعراء الذين كانوا لا يخضعون أحياناً للقواعد التي وضعها النحاة لاعتبارات موسيقية. الخ . . .

ز ـ لقد غاب عن النحاة الكثير من لهجات العرب، والدليل على ذلك العديد من اللهجات التي ذكرتها في موضعها من البحث.

(١) انظر من البحث ص ٨٥، ٩٨.

وقد توصلت من خلال الهدف الثاني الى النتائج الآتية:

أ - التغييرات الصوتية التي تطرأ على «العربية» حالة «الوصل» تعتبر دليلاً على حرص العربية على المجانسة الصوتية كحرصها على المجانسة «المعنوية» في أسلوبها، كما أن من يمعن النظر في الأساليب العربية يجد هناك دليلاً واضحاً على حرص العربية على المجانسة المعنوية، والصوتية، اذ لا يأتي «الفصل» في التراكيب العربية الا عند تمام المعنى، أما اذا كان هناك ارتباط في المعنى فلا بد من الوصل(١).

ب - من خصائص العربية انها تفضل في حالات كثيرة المقياس «الفني» على المقياس «الصوابي» وقد اعتبر ذلك أهم العوامل في ظهور الضرورات الشعرية المتعلقة بالوقف والوصل، أو بأحدهما(٢).

جـ - من خصائص العربية أنه لا يوحد اسم على حرف واحد، وبناء عليه اذا كانت هناك كلمة معلة ويلزم من حذف حرف العلة حالة «الوقف» ان تصبح على حرف واحد فانه يلزم في هذه الحالة عدم حذف حرف العلة(٣).

د - من خصائص العربية أنها تحرص أحياناً على بيان حركة الحرف الموقوف عليه، فيؤتى بهاء السكت لبيان هذا الغرض(٤).

هـ - اذا كان يلزم من نقل حركة الحرف الى الساكن قبلها أن تكون الكلمة على «وزن» لا نظير له في العربية فان العرب يعدلون عن ذلك بتحريك الحرف الساكن بحركة مماثلة لحركة الحرف الذي قبله (٥).

و - ظاهرة التغليظ والترقيق ما هي الا اشارة الى أن العربية حريصة على التناسق في موسيقى اللفظ(٦).

---

(١) انظر من البحث ص ١١٠
(٢) انظر من البحث ص ١٣٥
(٣) انظر من البحث ص ٩٣
(٤) انظر من البحث ص ٩٨
(٥) انظر من البحث ص ١٠٣
(٦) انظر من البحث ص ١٢٤

ز - تضعيف الحرف الأخير من الكلمة «وصلاً» ما هو الا دليل على اجراء «الوصل» مجرى «الوقف» وهذه خاصية من خصائص اللغة العربية[1].

ح - كون «تميم» تدغم العين في الحاء[2] وتكسر ياء المتكلم المضاف الى جمع المذكر السالم[3] وتبدل ياء «هذي هاء»[4] ما هو الا دليل على حرصها على المجانسة الصوتية في اللفظ.

ط - ابدال «أهل الحجاز» الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها دليل على ارادة السهولة في النطق، إذ الهمزة المبدلة أخف في النطق من الهمزة المحققة[5].

ي - كون «طيِّئ» يبدلون ألف «أنا» هاء حالة «الوقف» يعتبر دليلاً على قصد الراحة في النطق، إذ النطق بالهاء الشبيهة بهاء السكت أخف في النطق من الألف المدية[6].

ك - كون «أزد السراة» يزيدون ياء الاطلاق «وقفاً» فهذا دليل على أنهم أرادوا بذلك مد الصوت للترنم، وهذا من خصائص العربية[7].

وكونهم يسكنون ضمير النصب المتصل «وصلاً» فهذا دليل على أنهم أرادوا بذلك اليسر والتخفيف[8].

وكونهم يسكنون هاء الضمير «وصلاً» فكأنهم قصدوا بذلك اجراء الوصل مجرى الوقف[9].

---

(١) انظر من البحث ص ١٧٧
(٢) انظر من البحث ص ١٧٥
(٣) انظر من البحث ص ١٧٦
(٤) انظر من البحث ص ١٥٩، ١٧٧
(٥) انظر من البحث ص ١٦٢
(٦) انظر من البحث ص ١٦٢
(٧) انظر من البحث ص ١٦٢
(٨) انظر من البحث ص ١٨٠
(٩) انظر من البحث ص ١٨٠

ل ـ كون «بلحارث» يحذفون الألف من لفظ «على» الجارة، وكذلك اللام الساكنة التي تليها فهذا دليل على ارادة التخفيف[1].

وكونهم مع «ربيعة» يحذفون نون المثنى «وصلاً» فهذا دليل على حرصهما على ارادة لتخفيف[2].

وكون «ربيعة» تحذف الف المنون المنصوب «وقفاً» فهذا دليل على ارادة التخفيف[3].

هـ ـ الأصلُ في نقل الحركة أن يكون الى الساكن الذي قبله، فاذا ما ورد أن «لخما» ينقلون الى المتحرك فهذا دليل على شدة حرصهم على ارادة بيان حركة الموقوف عليه[4].

ن ـ حذف نون «من» الجارة عند «خثعم وزبيد» دليل على ارادتهما التخفيف[5].

س ـ قلب ألف المقصور ياء وادغامها في ياء المتكلم عند «هذيل» دليل على التخفيف الذي هو من خصائص العربية[6].

وقد توصلت من خلال الهدف الثالث الى النتائج الآتية:

أ ـ في تعريف «الوقف» عند «القراء» توصلت الى أن التعريف الذي ذكره العلماء المحدثون كان أشمل من التعاريف التي ذكرها المتقدمون وبينت سبب ذلك[7].

ب ـ في تعريف «الوقف» عند النحاة توصلت الى أن التعريف لم يبرز صراحة الا عندما ما بدأت تظهر كتب الشروح والحواشي حيث اهتم العلماء بعد ذلك بالتعريفات والتقسيمات.. الخ[8].

---

(١) انظر من البحث ص ١٨٠
(٢) انظر من البحث ص ١٨٣
(٣) انظر من البحث ص ١٧١
(٤) انظر من البحث ص ١٦٣
(٥) انظر من البحث ص ١٨٢
(٦) انظر من البحث ص ١٨١
(٧) انظر من البحث ص ١٨
(٨) انظر من البحث ص ١٩

جـ- في أثناء التعرض لذكر «علامات الوقف» في «القرآن الكريم» توصلت الى أن «العلامات» المعمول بها الآن هي التي اصطلح عليها العلماء المحدثون عام ١٩٢٣ م[١].

وقبل أن أختم بحثي هذا أتوجه بخالص شكري وتقديري لاستاذي الجليل صاحب القلب الكبير، والعلم الوفير، البروفسير الدكتور: عبد المجيد عابدين المشرف على البحث، فطالما أمدني بتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة، فجزاه الله عني وعن العلم أفضل الجزاء.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يكتب لبحثي الفوز والنجاح والقبول، انه سميع مجيب.

وما توفيقي الا بالله، عليه توكلت واليه أنيب

مقدم البحث

محمد محمد محمد سالم محيسن

---

(١) انظر من البحث ص ٢٣

ملحق خاص

بالقبائل الموجودة في البحث

تعريف بالقبائل الموجودة في البحث[1].

الأزد: من أعظم القبائل العربية، وأشهرها، تنسب الى «الإزد بن الغوث. . . . بن كهلان، من القحطانية وتنقسم الى أربعة أقسام:

١ ـ أزد شنوءة، ونسبتهم الى كعب بن الحارث، وكانت منازلهم في السراة.
٢ ـ أزد غسان، وكانت منازلهم في شبه جزيرة العرب وبلاد الشام.
٣ ـ أزد السراة، وكانت منازلهم في الجبال المعروفة بهذا الاسم.
٤ ـ أزد عمان، وكانت منازلهم بعمان[2].

أسد: أسد بن خزيمة: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنسب الى أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر، وهي ذات بطون كثيرة، وكانت منازلهم فيما يلي الكرخ من أرض «نجد» وفي مجاورة «طيِّئ» ثم تفرقوا من بلاد الحجاز بعد الاسلام على الأقطار: فنزلوا العراق وسكنوا الكوفة منذ سنة ١٩ هـ[3].

أهل الشحر: وهم من قبائل حضرموت، وكانوا يقيمون في الجبال المشرفة على ظفار[4].

بكر بن وائل: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنسب الى «بكر بن وائل بن. . . نزار بن معد بن عدنان. كانت ديار بكر بن وائل من اليمامة الى البحرين، فأطراف سواد العراق، وقد تقدمت شيئاً فشيئاً في العراق فقطنت على دجلة في المنطقة المدعوة حتى اليوم باسم ديار بكر[5].

---

(١) تنبيه: كل من لفظ «أل»، «ابن»، «بنو» لا اعتداد له
(٢) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ١ ص ١٥ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٣) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ١ ص ٢١ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٤) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٢ ص ٥٨٣ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٥) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ١ ص ٩٣ ط بيروت ١٩٦٨ م

بلحارث: بلحارث بن كعب: فخذ من القحطانية، وهم بنو بلحارث ابن كعب بن عمرو بن. . . . . مذحج، منهم بنو الأوبر[1].

تميم: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنسب الى تميم بن مرة بن مضر بن نزار، كانت منازلهم بأرض نجد، دائرة من هنالك على البصرة واليمامة حتى يتصلوا بالبحرين، ثم تفرقوا في الحواضر، ولتميم بطون كثيرة[2].

بنو الحارث: من أهم قبائل اليمن تقع ديارهم بين صنعاء ومأرب، كانت منازلهم في شعوب مما يلي صنعاء، وتمتد أراضيها الى طرف بلاد بني حشيش في قرية الفرس[3].

خثعم: قبيلة من القحطانية، كانت منازلهم بجبال السراة وما والاها[4].

ربيعة: شعب عظيم فيه قبائل عظام، وبطون وأفخاذ، ينتسب الى ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، كانت ديارهم من بلاد نجد وتهامة، فكانت بقرن المنازل، وعكاظ، وحنين ثم وقعت الحرب بين بني ربيعة فتفرقت في تلك الحرب فارتحلت بطونها الى بقاع مختلفة فاختار بعضهم البحرين، وهجر، وظواهر بلاد نجد والحجاز[5].

زبيد: زبيد بن ربيعة بطن من زبيد الأكبر من القحطانية ويعرف هذا بزبيد الأصغر، أما زبيد الأكبر فهو زبيد بن صعب، من بلادهم وقراهم معن، وزغان، ومن حصونهم باليمن: مثوة، والعصم[6].

---

(١) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ١ ص١٠٢ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٢) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ١ ص١٢٦ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٣) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ١ ص٢٢٥ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٤) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ١ ص٣٣٣ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٥) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٢ ص٢٢٤ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٦) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٢ ص٤٦٥ ط بيروت ١٩٦٨ م

سعد: عشيرة تعرف بذوي سعد من بني ابراهيم، من بني مالك من جهينة احدى قبائل الحجاز[١].

بنو سعد: بطن من هوازن من قيس بن عيلان، من العدنانية، وهم بنو سعد بن بكر بن هوازن... بن قيس بن عيلان، من أوديتهم: قرن الجبال، وهو واود يجيء من السراة[٢].

طيِّئ: طيِّئ بن أدد قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية، يتفرع من طيِّئ بطون وأفخاذ عديدة، كانت منازلهم باليمن فخرجوا منه على أثر خروج الأزد منه ثم ملأوا السهل والجبل، حجازاً وشاما، وعراقاً ومصر[٣].

فزارة: بطن عظيم من غطفان، من العدنانية، وهم بنو فزارة بن ذبيان بن... مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وينقسم الى خمسة أفخاذ، كانت منازلهم بنجد، ووادي القرى، ثم تفرقوا فنزلوا بصعيد مصر، وضواحي القاهرة في قليوب مصر وما حولها، وفي المنطقة الواقعة بين برقة وطرابلس والمغرب الأقصى[٤]

قريش: قبيلة عظيمة، وقريش ولد مالك بن النضر بن كنانة، وقالوا هم من ولد فهر بن مالك[٥].

قضاعة: شعب عظيم، واختلف الناسبون فيه فقالوا من حمير من القحطانية، وهم بنو قضاعة بن مالك بن مرة بن حمير، وذهب بعضهم الى أن قضاعة من العدنانية، ويقولون هو قضاعة بن معد بن عدنان، كانت منازلهم في الشحر، ثم في نجران ثم في الحجاز، ثم في الشام، فكان لهم ملك ما بين الشام والحجاز الى العراق في أيلة وجبل الكرك الى مشارف الشام[٦].

(١) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٢ ص٥١٢ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٢) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٢ ص٥١٣ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٣) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ١ ص ٦٨٩ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٤) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٣ ص٢١٨ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٥) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٣ ص٩٤٧ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٦) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ٣ ص٩٥٧ ط بيروت ١٩٦٨ م

قيس: بطن من الخزرج من القحطانية، وهم بنو قيس بن سعد بن الخزرج، وغلب اسم قيس على سائر العدنانية حتى جعل في المثل في مقابل عرب اليمن قاطبة(١).

كنانة: قبيلة عظيمة من العدنانية، وهم بنو كنانة بن خزيمة بن معد بن عدنان، كانت ديارهم بجهات مكة وقدمت طائفة منهم الديار المصرية(٢).

لخم: بطن عظيم ينسب الى لخم، واسمه مالك بن عدي بن الحارث ابن مرة، من القحطانية كانت مساكنهم متفرقة وأكثرها بين الرملة ومضر في الجفار، وقد نزل قوم منهم بمنطقة بيت المقدس فدعيت باسمهم تُسَمِّيها العامة اليوم ببيت لحم(٣).

مضر: مضر بن نزار: قبيلة عظيمة من العدنانية، كانت ديارهم حيز الحرم الى السَروَات وما دونها من الغور، وكانوا أهل الكثرة والغلب بالحجاز وكانت لهم رياسة مكة(٤).

هذيل: هذيل بن مدركة: بطن من مدركة بن الياس، من العدنانية وهم بنو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار، بن معد كانت منازلهم بالسروات وسرواتهم متصلة بجبل غزوان، المتصل بالطائف، ثم تفرقوا بعد الاسلام(٥).

همدان: من قبائل اليمن تقع ديارها شمالي صنعاء(٦).

هوازن: هوازن بن منصور: بطن من قيس بن عيلان، من العدنانية، وهم بنو هوازن بن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، له أفخاذ كثيرة.

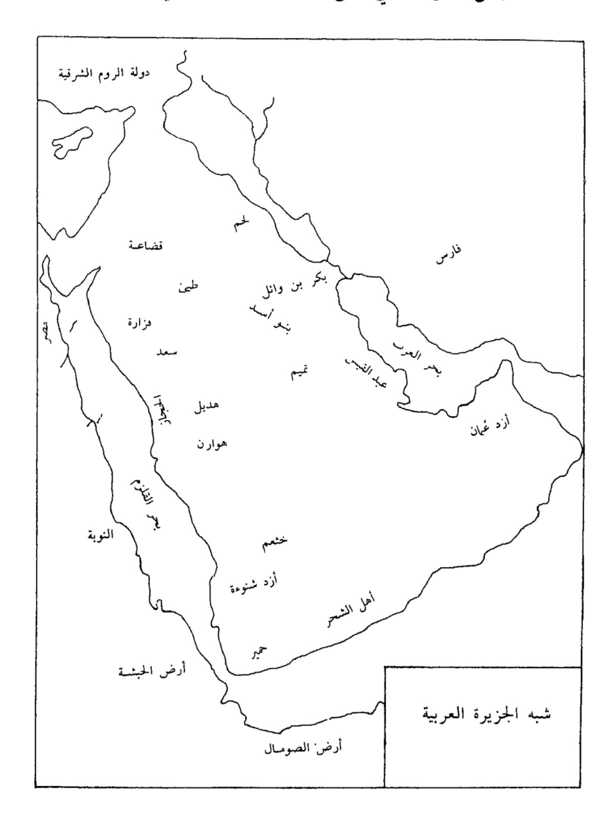
منازلهم: كانوا يقطنون في نجد مما يلي اليمن، ومن اودويتهم حنين(٧).

---

(١) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٣ ص ٩٧١ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٢) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٣ ص ٩٩٦ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٣) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٣ ص ١٠١١ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٤) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٣ ص ١١٠٧ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٥) انظر: معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة جـ ٣ ص ١٢١٣ ط بيروت ١٩٦٨ م
(٦) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٢٢٤ (٧) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٢٣١

﴿أطلس لغوي﴾
يمثل
شبه الجزيرة العربية
والقبائل التي وردت لهجاتها في البحث

القبائل العربية التي تمثل اللهجات الموجودة في البحث



﴿الفهرس التحليلي للبحث﴾

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الـمـوضـــوع	الصفـحـة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

﴿الفهارس العامة﴾

فهرس الآيات القرآنية

ص	اسم السورة	رقم الآية	الآية
٦٣	الانشقاق	٢٥	الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون
١٢٨	العلق	١	إقرأ باسم ربك الذي خلق
٧٠	العاديات	١٠	وحُصِّل ما في الصدور
٩٦	الهمزة	٤	كلا لينبذن في الحطمة
٥٦، ٥٨	الماعون	٤، ٥	فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون

فهرس الأحاديث

فهرس القبائل

تنبيه: كل من لفظ «ال، ابن، بنو» لا تعتداد له.

فهرس الشعر

فهرس الشعر

ص		
١٤٧	متى كان الخيام بذي طلوع	سقيت الغيث أيتها الخيامن
١٥٠	ومهمه مغبرة ارجاؤهو	كأن لون أرضه سماؤهو
١٥٠	تجاوزت هندا رغبة عن قتالهي	الى ملك أعشو الى ضوء نارهي
١٤٦	لها أشارير من لحم تتمره	من الشعالى ووخز من أرانيها
١٧٦	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	الا لأن عيونه سال واديها

فهرس الشعر (أنصاف الأبيات)

ص	
١٤٩	الحمد لله العلي الأجلل
١٤٢	طواطنا مكة من ورق الحمى
١٤٩	اني لأجود لأقوام وان ضننوا
١٤٤	يأكل أيام الهزال والسنى

فهرس الاعلام

(١) تنبيه كل من لفظ: أل، أب، ابن، لا اعتداد له

المصادر والمراجع

مسلسل

١ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر تأليف أحمد بن محمد الدمياطي ت ١١١٧ هـ ط مكتبة عبد الحميد حنفي بالقاهرة

٢ الاتقان في علوم القرآن تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ ط مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٩٥١ م

٣ أحكام قراءة القرآن الكريم تـأليف محمود خليـل الحصري ط شركة الشمـولي القاهرة ١٩٧٠ م

٤ الارشادات الجلية في القراءات السبع تأليف محمد محمـد سالم محيسن ط مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة ١٩٦٩ م

٥ ارشاد الطالبين الى ضبط الكتاب المبين تأليف محمـد محمد سـالم محيسن ط عبد الحميد حنفي القاهرة ١٩٦٠ م

٦ أسرار العربية تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري ت ٥٧٧ هـ بتحقيق محمـد بهجـة البيـطار ط المجمـع العلمي العـربي بـدمشق ١٩٥٧ م

٧ الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس ط القاهرة

٨ إعجاز القرآن للسيوطي ط القاهرة

٩ اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج تحقيق ابراهيم الابياري ط القاهرة ١٩٦٣ م

١٠ إعراب القرآن للعكـبري المسمى: املاء مـا من به الـرحمن تأليف أبي البقـاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري ت ٦١٦هـ ط مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٢ م.

١١ الاعلام للزركلي ط بيروت

١٢ إكتفاء القنوع بما هو مطبوع . ادورد فنديك ط مطبعة التأليف ١٨٩٦ م

١٣ أهدى سبيل الى علم الخليل لمحمود مصطفى ط القاهرة ١٩٦٠ م

١٤ الايضاح في علوم البلاغة تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب البغدادي القزويني ت ٧٣٩ هـ ـ طبع مكتبة المثنى ببغداد.

١٥ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل تأليف أبي بكر محمد بن القاسم الانباري ت ٣٢٨ هـ تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م

١٦ بديع القرآن لابن أبي الاصبع

١٧ البرهان في تجويد القرآن للشيخ محمد الصادق قمحاوي ط المكتبة المحمودية بالقاهرة ١٩٦٣ م.

١٨ البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت ٧٩٤ هـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط عيسى الحلبي ١٩٥٧ م

١٩ بشير اليسر شرح ناظمة الزهر تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ط المكتبة المحمودية بالقاهرة

٢٠ تاج العروس تأليف محمد مرتضى الزبيدي ط بيروت

٢١ تاريخ آداب العرب تأليف مصطفى صادق الرافعي ط مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٩٤٠ م

٢٢ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ط بيروت

٢٣ التبيان للجزائري ط القاهرة ١٣٣٤ هـ

٢٤ تفسير الالوسي المسمى روح المعاني تأليف أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي ت ١٢٧٠ هـ ط دار احياء التراث العربي ببيروت

٢٥ تفسير البحر المحيط تأليف أثير الدين عبد الله محمد بن يوسف بن حبان ت ٧٥٤ هـ الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨ هـ

٢٦ تفسير النيسابوري ط القاهرة

٢٧ التلخيص في علوم البلاغة تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني ط المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة

٢٨ تهذيب الايضاح تأليف عز الدين التنوخي ط سوريا ١٩٤٩ م

٢٩ تهذيب السعد تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتازاني ط القاهرة

٣٠ التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل تأليف محمد عبد العزيز النجار ط القاهرة ١٩٦٧ م

٣١ توضيح المعاني للدكتور علي العماري ط القاهرة ١٩٦١ م

٣٢ التيسير في القراءات السبع تأليف عمر بن عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤ هـ ط مكتبة المثنى ببغداد ١٩٣٠ م

٣٣ جامع التصانيف الحديثة التي طبعت في البلاد الشرقية والغربية والامريكية من سنة ١٩٢٠ م - ١٩٢٦ م جمع الياس سركيس ط القاهرة ١٣٤٥ هـ.

٣٤ الجمل للزجاجي ط الجزائر ١٩٢٦ م

٣٥ جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر بن الحسن ت ٢٢١ هـ ط الحلبي بالقاهرة

٣٦ جواهر البلاغة تأليف أحمد الهاشمي ط القاهرة ١٩٦٠ م

٣٧ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ط دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ

٣٨ حاشية على شرح التصريح على التوضيح للشيخ يس زيد الدين العلمي الحمصي ط بهامش شرح التصريح بالمكتبة التجارية بمصر ١٣٥٨ هـ.

٣٩ دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة ط القاهرة

٤٠ دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ط بيروت ١٩٦٢ م

٤١ دراسات في اللغة العربية للدكتور كمال بشر ط القاهرة «دار المعارف» ١٩٧٣ م

٤٢ الدرر اللوامع على همع الهوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ بالقاهرة

٤٣ الدفاع عن القرآن لأستاذي الدكتور أحمد مكي الانصاري ط القاهرة

٤٤ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ط القاهرة ١٩٦٩ م

٤٥ ديوان جرير - شرح محمد بن حبيب تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ط دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م

٤٦ ديوان زهير ط القاهرة

٤٧ الرائد في تجويد القرآن لمحمد سالم محيسن ط الخرطوم ١٩٧٥ م

٤٨ زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع تأليف أحمد الحملاوي ت ١٩٣٢ م ط مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٩٥٩ م

٤٩ سر صناعة الاعراب لابي الفتح عثمان بن جني النحوي تحقيق لجنة وطبع مصطفى الحلبي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٥٤ م

٥٠ سعادة الدارين للحداد ط القاهرة ١٣٤٣ هـ

٥١ سيبويه والقراءات لأستاذي الدكتور أحمد مكي الانصاري ط القاهرة ١٩٧٢ م

٥٢ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك تأليف بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري المولود سنة ٦٩٨ هـ والمتوفى سنة ٧٦٩ هـ ط القاهرة ١٩٥٦ م تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

٥٣ شرح أبيات سيبويه للشنتمري ط بهامش كتاب سيبويه

٥٤ شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي على ألفية ابن مالك ط الأولى بالقاهرة ١٣٢٨ هـ

٥٥ شرح الاشموني على الألفية ط القاهرة

٥٦ شرح التصريح على التوضيح على الفية ابن مالك تأليف خالد بن عبد الله الازهري ط المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٨ هـ

٥٧ شرح السيوطي على الالفية ط القاهرة

٥٨ شرح شافية ابن الحاجب تأليف رضى الدين الاستراباذي ت ٩٩٨ هـ بتحقيق لجنة ط القاهرة

٥٩ شرح الشافية للجاربردي

٦٠ شرح الشافية للرضي

٦١ شرح الشافية لزكريا الانصاري وجمال الدين ط القاهرة ١٣١١ هـ

٦٢ شرح شعلة علي الشاطبيه ط القاهرة

٦٣ شرح الفاكهي لقطر الندا واسمه مجيب الند إلى شرح قطر الندا لاحمد بن جمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ط مصطفى الحلبي القاهرة ١٩٣٤ م

٦٤ شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ. ط المطبعة المنيرية بمصر

٦٥ شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري ت ٧٦١ هـ ط القاهرة ١٩٦٣ م بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٦٦ شرح الكافية لمحمد حسن الرضي عام ١٢٧٥ هـ

٦٧　شرح المكودي على الالفية ط القاهرة ١٣٢٨ هـ
٦٨　شرح النظم الجامع لقراءة الامام نافع تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ط المكتبة الاسلامية بطنطا مصر ١٩٦١ م
٦٩　شرح التلخيص لكل من سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي ط القاهرة ١٣٤٣ هـ
٧٠　شعراء النصرانية ط بيروت
٧١　الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر ط القاهرة ١٩٦٧ م
٧٢　الصناعتين لابي هلال العسكري ط القاهرة
٧٣　صور البديع لعلي الجندي ط القاهرة
٧٤　الضرائر للسيد محمود شكري الالوسي ط بيروت
٧٥　ضرائر الشعر لابي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني تحقيق وشرح الدكتورين محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة ط الاسكندرية
٧٦　طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ط القاهرة ١٩٥٤ م
٧٧　الطراز للعلوي القاهرة ١٩١٤ م
٧٨　عروض الشعر العربي للدكتور عبد المنعم خفاجي ط القاهرة
٧٩　العروض الوافي للدكتور محمود حقي ط بيروت ١٩٦٤ م
٨٠　العقد الفريد في التجويد لعلي صبرة ط القاهرة ١٣٣٣ هـ
٨١　علم المعاني تأليف الدكتور درويش الجندي ط دار النهضة بمصر
٨٢　علوم البلاغة تأليف أحمد مصطفى المراغي ط المكتبة المحمودية التجارية الطبعة الخامسة.
٨٣　غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ط القاهرة
٨٤　غيث النفع في القراءات السبع تأليف علي النوري الصفاقسي ط بهامش سراج القارئ المبتدي بالقاهرة
٨٥　فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد تأليف الشيخ أبو محمد محمود بن شهاب الدين أبي العباس أحمد العيني ط القاهرة ١٢٩٧ هـ
٨٦　فصول في فقه العربية تأليف الدكتور رمضان عبد التواب ط القاهرة ١٩٧٣ م
٨٧　فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ط القاهرة ١٩٦٢ م
٨٨　الفهرست لابن النديم ط القاهرة ١٣٤٨ هـ

٨٩ فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب المصرية من سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٥ م ط القاهرة ١٩٦١ م

٩٠ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق للدكتورة عزت حسن ط دمشق ١٩٦٢ م

٩١ فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية بالقاهرة ط القاهرة ١٩٥٤ م

٩٢ الفوائد لابن القيم الجوزية ط القاهرة ١٣٢٧ هـ

٩٣ في اللهجات العربية تأليف الدكتور ابراهيم انيس ط مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٥ م

٩٤ القراءات الشاذة وتوجيهها تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ط عيسى الحلبي بالقاهرة.

٩٥ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة عبد الصبور شاهين ط القاهرة ١٩٦٦ م

٩٦ القرآن الكريم

٩٧ القزويني وشروح التلخيص للدكتور أحمد مطلوب ط بغداد ١٩٦٧ م

٩٨ قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر تأليف الشيخ قاسم الدجوي والشيخ محمد الصادق قمحاوي ط القاهرة

٩٩ القوافي لأبي الحسن الاخفش ط القاهرة

١٠٠ الكتاب لسيبويه ط القاهرة

١٠١ الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف تأليف محمد أسعد ط بغداد ١٩٥٣ م

١٠٢ كيف يتلى القرآن للشيخ عامر السيد عثمان ط القاهرة ١٩٦٩ م

١٠٣ لسان العرب لابن منظور المجلد السادس ط بيروت ١٩٥٦ م

١٠٤ اللغة والنحو لاستاذي الدكتور حسن عون ط الاسكندرية ١٩٥٢م.

١٠٥ اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ط القاهرة ١٩٦٨ م

١٠٦ مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ط دمشق ١٩٥٨ م

١٠٧ المبسوط في علوم البلاغة لمحمد طاهر اللادقي ط المكتب التجاري ببيروت ١٩٦٣ م

١٠٨ متن الالفية لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت ٦٧٢ هـ ط مطبعة دار

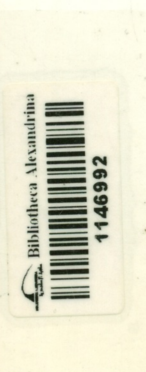
الكتب بالقاهرة ١٣٤٨ هـ ١٩٣٠ م
١٠٩ متن التحفة للشيخ سليمان الجمزوري ط القاهرة
١١٠ متن مورد الظمآن للخراز ط القاهرة
١١١ المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والايضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ بتحقيق لجنة وطبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ١٩٦٦ م
١١٢ المرشد للدكتور عبد الله الطيب ط القاهرة ١٩٥٥ م
١١٣ معالم الاهتداء الى معرفة الوقف والابتداء للشيخ الحصري ط القاهرة
١١٤ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ فؤاد عبد الباقي ط القاهرة
١١٥ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ط دمشق ١٩٥٩ م
١١٦ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام الانصاري المصري ت ٧٦١ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط دار الكتاب العربي ببيروت.
١١٧ المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ عضيمة ط القاهرة
١١٨ منار السالك الى أوضح المسالك تأليف محمد عبد العزيز النجار، وعبد العزيز حسن ط القاهرة ١٩٢٧م
١١٩ منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني ط القاهرة ١٩٤٣ م
١٢٠ من أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس ط القاهرة ١٩٧٢ م
١٢١ من أصول اللهجات العربية في السودان تأليف أستاذي الدكتور عبد المجيد عابدين ط أولى بالقاهرة ١٩٦٦ م
١٢٢ مناهج البحث عند مفكري الاسلام للدكتور علي سامي النشار ط القاهرة. ١٩٤٧ م
١٢٣ مناهل العرفان في علوم القرآن تأليف الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ط عيسى الحلبي ١٣٦١ هـ
١٢٤ المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني كتاب التصريح لابي عثمان المازني تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط مصطفى الحلبي القاهرة ١٩٥٤ م
١٢٥ المنهاج الواضح في البلاغة تأليف حامد عوني ط القاهرة
١٢٦ المهذب في القراءات العشر وتوجيهها تأليف محمد محمد سالم محيسن ط مكتبة

الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٦٩ م
١٢٧ مورد الظمآن للخراز ط القاهرة
١٢٨ نزهة الالباء لابن الانباري ط القاهرة.
١٢٩ النشر في القراءات العشر تأليف محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣ هـ ط المكتبة التجارية بالقاهرة
١٣٠ نفايس البيان في عد آي القرآن تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ط الحلبي بالقاهرة
١٣١ نهاية القول المفيد في علم التجويد تأليف محمد مكي نصر ط القاهرة الحلبي
١٣٢ الوافي تأليف الشيخ أحمد عمارة ط القاهرة ١٩٦٠ م
١٣٣ الوسيط في الأدب العربي وتاريخه تأليف الشيخين أحمد الاسكندري ومصطفى عناني المطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٤ م

كتبٌ للمؤلف

١ ـ المستنير في تخريج القراءات من حيث اللغة ـ والاعراب. والتفسير، ٣ أجزاء.
٢ ـ المهذّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر ٢ جزءان.
٣ ـ الارشادات الجليّة في القراءات السبع من طريق الشاطبية.
٤ ـ التذكرة في القراءات الثلاث وتوجيهها من طريق الدرة ٢ جزءان.
٥ ـ الإفصاح عما زادته الدرة على الشاطبية.
٦ ـ المغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣ أجزاء.
٧ ـ القراءات وأثرها في علوم العربية ٣ أجزاء.
٨ ـ تهذيب اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر.
٩ ـ الرسالة البهية في قراءة أبى عمر الدوري.
١٠ ـ المجتبي في تخريج قراءة أبي عمر الدوري.
١١ ـ الرائد في تجويد القرآن.
١٢ ـ إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين.
١٣ ـ التوضيحات الجليّة شرح المنظومة السخاوية.
١٤ ـ الهادي إلى تفسير كلمات القرآن.
١٥ ـ نظام الأسرة في الاسلام.
١٦ ـ الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة.
١٧ ـ من أشهر علماء الإسلام أبو عبيد القاسم بن سلاّم.
١٨ ـ أبو بكر محمد بن القاسم الانباري، حياته وآثاره.
١٩ ـ المقتبس من اللهجات العربيّة والقرآنية.

٢٠ ـ إعجاز القرآن.
٢١ ـ مرشد المريد إلى علم التجويد.
٢٢ ـ تاريخ القرآن.
٢٣ ـ في رحاب القرآن.
٢٤ ـ في رحاب الاسلام.
٢٥ ـ العبادات في ضوء الكتاب والسنة.
٢٦ ـ الحج والعمرة في ضوء الكتاب والسنة.
٢٧ ـ المحرمات في ضوء الكتاب والسنة.
٢٨ ـ الفضائل في ضوء الكتاب والسنة.
٣٩ ـ الكشف عن أسرار ترتيب القرآن.
٣٠ ـ التعليق على كتاب النشر في القراءات العشر.
٣١ ـ تصريف الافعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن.
٣٢ ـ سؤال؟ وجواب.
٣٣ ـ في رحاب السّنة المطهّرة.
٣٤ ـ الاسلام يؤمن حقوق الإنسان.
٣٥ ـ الأسرة في ضوء تعاليم الإسلام.
٣٦ ـ حديث الروح عبر الأثير.
٣٧ ـ المبسوط في القراءات الشاذة.
٣٨ ـ منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله.
٣٩ ـ في رحاب القراءات.
٤٠ ـ معجم مصنفات القراءات وحفّاظ القرآن.
٤١ ـ تحقيق شرح الطيبة لابن الناظم.
٤٢ ـ طبقات المفسرين ومناهجهم.
٤٣ ـ الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر.
٤٤ ـ السراج المنير في الثقافة الإسلامية.


Bibliotheca Alexandrina
1146992